

أَحَادِيثٌ وَمَرْوِيَّاتٌ
فِي الْمِيزَانِ

(١)

١- حديث: « قَلْبُ الْقُرْآنِ يَسَ »

وَجُمْلَةٌ مِمَّا رُوِيَ فِي فَضْلِهَا

تَأْلِيفُ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللّٰطِيفِ

مِلَّةُ الْقُرْآنِ



أَحَادِيثُ وَمَرْوِيَّاتُ
فِي الْمِيزَانِ
(٢٠١)

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

ذو القعدة ١٤٢٦



مكتبة أهل الحديث

مكة المكرمة - ص. ب : ١٨١٨٤

جدة - تليفاكس : ٦٤٨٦٠٧١ محمول ٠٥٠٦٥٥٢٩٦٥

البريد الإلكتروني : ahlalhdeeth@maktoob.com

تَقْدِمَةُ الطَّبَعَةِ الْجَدِيدَةِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا
هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

[آل عمران: ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

[النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ
لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ،
وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ^(١).

(١) انظر تَقْدِمَةَ الْجُزْءِ الثَّانِي مِنْ هَذِهِ السُّلْسِلَةِ الْمُبَارَكَةِ - إِنَّ شَاءَ اللَّهُ - : (حديث: «مَا مِنْ
عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَلَهُ ذَنْبٌ يَنْتَاهِيهِ الْفِتْنَةُ بَعْدَ الْفِتْنَةِ...» فِي الْمِيزَانِ)؛ تَعْلَمُ السَّبَبَ فِي =

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ؛
إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ؛
إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

فهذه تَقْدِمةٌ بَيْنَ يَدَيِ الطَّبَعَةِ الجَدِيدَةِ مِنَ الحَلَقَةِ الأولى مِنْ سِلْسِلَةٍ:
«أَحَادِيثَ وَمَرْوِيَّاتٍ فِي المِيزَانِ»، وَالتِّي كَانَ عُنْوَانُهَا: (حَدِيثُ «قَلْبِ
الْقُرْآنِ يَسُ» فِي المِيزَانِ، وَجُمْلَةٌ مِمَّا رُوِيَ فِي فَضْلِهَا).

وَقَدْ أَتَيْتُ أَصْلَ الْكِتَابِ عَلَى حَالِهِ - سِوَى أَحْرَفِ يَسِيرَةٍ -؛ تَيْسِيرًا
عَلَى إِخْوَانِي الْأَفَاضِلِ الَّذِينَ تَفَضَّلُوا بِقَبُولِ نَشْرِ هَذِهِ السِّلْسِلَةِ وَإِخْرَاجِهَا فِي
أَنْهَى حُلَّةٍ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى -، وَجَعَلْتُ الاسْتِذْرَاكَاتِ الَّتِي طَرَأَتْ
عَلَيْهِ - حَتَّى الْآنَ - مُلْحَقَةً بآخِرِهِ.

وَفِيهَا حَدِيثَانِ زِدْتُ أَحَدَهُمَا، وَاسْتَذْرَكَ عَلَيَّ الْآخَرُ أَحَدُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ
الَّذِي أَجَدُ فِيهِ مَخَايِلَ النَّجَابَةِ، وَالشَّغْفَ الشَّدِيدَ بِهَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ.

أَسْأَلُ اللَّهَ لِي وَلَهُ وَلِلْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ، وَالْقَبُولَ وَالرَّشَادَ،
وَأَسْأَلُهُ أَنْ يُجِيرَنَا مِنْ خِزْيِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْآخِرَةِ.

﴿رَبَّنَا لَقَبَلْنَا مِنْكَ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

= إغراضي عن اللَّفْظَةِ المشهُورَةِ جِدًّا: «وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِذَعَةٍ، وَكُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي
النَّارِ»؛ وَأَنَّهَا شَادَّةٌ بِهَذَا التَّمَامِ، وَ(الشَّادُّ فِي عِدَادِ الرَّاهِي) - كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي
كِتَابِهِ الْقَيْمِ «المُوقِظَةِ» - وَمَعْنَاهَا - أَيْضًا - غَيْرُ صَحِيحٍ - كَمَا فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوِي»: (١٩ / ١٩١) - وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْلَمُ.

اللَّهُمَّ أَصْلِحْ ذَاتَ بَيْنِنَا، وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِنَا، واهْدِنَا سُبُلَ السَّلَامِ، وَنَجِّنَا
مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَبَارِكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا وَأَزْوَاجِنَا
وَذُرِّيَّاتِنَا، وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ،
مُتَّعِينَ بِهَا، قَابِلِيهَا، وَأَتِمِّهَا عَلَيْنَا^(١). آمِينَ. آمِينَ. آمِينَ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبَعَ هُدَاهُ
إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

وَكَتَبَهُ:

مُحَمَّدُ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللطيفِ

بِمَنْزِلِهِ بِمَدِينَةِ نَصْرِ

لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ، الْعَاشِرُ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ١٤٢٥

مِنْ هِجْرَةِ حَبِيبِ اللَّهِ ﷺ

(١) الدُّعَاءُ ثَابِتٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ، وَأَخْطَأَ شَرِيكَ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَرَفَعَهُ
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

تَقْدِمْهُ الطَّبْعَةُ الْأُولَى

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا
هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢] .

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

[النساء: ١] .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ
أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾

[الأحزاب: ٧٠-٧١] .

أَمَّا بَعْدُ؛ فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ - تَعَالَى -، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ
مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ
ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ ^(١).

(١) رَاجِعِ التَّعْلِيقَ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي تَقْدِمْهُ الطَّبْعَةِ الْجَدِيدَةِ: ص ٥.

فإني أتقدم إلى إخواني الكرام من المهتمين بحديث النبي ﷺ،
والمشتغلين بتخريجه وتحقيقه ومعرفة مراتبه؛ بهذه الرسالة الجديدة، التي
ستكون - بإذن الله (جلّ وعلا) - باكورة السلسلة التي أسميتها (أحاديث
ومرويات في الميزان).

وهي بعنوان: (حديث «قلب القرآن يس» في الميزان، وجملته مما روي
في فضلها)؛ أعني: ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن لكل شيء قلباً،
وقلب القرآن يس، ومن قرأ يس كتب الله له بقراءتها قراءة القرآن عشر
مرات».

لكنني آثرت اختصار العنوان - مكتفياً بالإشارة - . وقد أشرت إلى
ذلك في تقديمي لرسالة أهلي - أم عبد الرحمن بنت النوبي (حفظها الله
تعالى) - : «إمطة الجهل بحال حديثي: «ما خير للنساء؟» و«عقدة
الحبل»»، وأومأت في الحاشية - بإيجاز - إلى قصّة اختيار هذه الرسالة.
وأزيد - هنا - إنداء اغتباطي وفرحي بستر الله - عزّ وجلّ - وفضله؛
حيث لم يُقدّر لي - سبحانه - أن أوردّه في الجزء الثاني من «تكميل
النفع»؛ فقد تبين لي - بعد - ثبوته عن صاحب لمعمر بن راشد رحمه الله لم
يُسم، على احتمال أبعثه في موضعه؛ ممّا يتنافى مع شرط في الكتاب
المُتقدّم ذكره.

أضف إلى ذلك أن التّاني في تنقيحه قد أفاد كثيراً في تدعيمه بالفوائد
الجمّة، والتعليقات التي رأيتهّا تنفع القارئ الكريم - لأدنى مناسبة - .

مع العلم بأن اكتمال عناصر هذه الرسالة لديّ - قبل الشروع في

تَسِيضُهَا وَتَنْقِيحُهَا -؛ هُوَ الَّذِي دَعَانِي إِلَى الْبَدْءِ بِهَا فِي هَذِهِ السُّلْسِلَةِ، الَّتِي
أَدْعُو اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يُبَلِّغَهَا أَقْوَامًا يَنْتَفِعُونَ بِمَا فِيهَا، وَلَا يَضُنُّونَ عَلَى
أَخِيهِمْ بِالنُّصْحِ وَالْإِزْشَادِ وَالْمُلَاحَظَاتِ النَّافِعَةِ، وَلَا بِالذُّعَاتِ الصَّالِحَةِ
بِظَهْرِ الْعَيْبِ: أَنْ يَقْبَلَ اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - مِنِّي صَالِحَ عَمَلِي، وَأَنْ يَتَجَاوَزَ
عَنْ سَيِّئَاتِي، وَأَنْ يَجْعَلَ مَا أَقُولُ وَأَفْعَلُ حُجَّةً لِي لَا عَلَيَّ. وَأَنْ يَجْعَلَ
الْحِرْصَ وَالْإِسْهَابَ اللَّذَيْنِ لَا يَخْفَيَانِ عَلَى الْقَارِئِ اللَّيِّبِ مِمَّا خَلَصَ لَوَجْهِ
رَبِّنَا الْكَرِيمِ. إِنَّهُ خَيْرُ مَسْئُولٍ وَأَقْرَبُ مَأْمُولٍ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

كَمَا أَتَقَدَّمُ إِلَى الْجَمِيعِ - نَاصِحًا - أَنْ يَتَّقُوا اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - فِيَّ،
وَيَقْدِرُونِي قَدْرِي، وَيُكْرِّرُوا النَّظَرَ وَالتَّأْمُلَ فِيمَا سَطَرْتُهُ فِي تَقْدِيمَتِي لِلْجُزْءِ
الْأَوَّلِ مِنْ «تَكْمِيلِ النَّفْعِ»، وَفِي (ص ١٠٣ : ١٠٥) مِنْهُ - أَيْضًا - .

وَالَّذِي اسْتَبَانَ لِي بَيِّقِينَ أَنَّ اسْتِعْجَالِي فِي تَصْنِيفِ الرِّسَائِلِ وَالْكَتَبِ
وَالْتَعْلِيْقِ عَلَيْهَا - بَلْ وَمُرَاجَعَةِ بَعْضِهَا -؛ هُوَ الَّذِي جَرَّ عَلَيَّ أُمُورًا لَمْ تَكُنْ
فِي الْحِسَابِ، وَتَعَرُّفًا مِنَ الْكَثِيرِينَ عَلَيَّ - بِصُورَةٍ لَمْ تَخْطُرْ عَلَى الْقَلْبِ -؛
بَحِثُ ارْتِسَمَ فِي أَذْهَانِ الْكَثِيرِينَ تَصَوُّرٌ غَيْرُ صَادِقٍ لِحَقِيقَةِ أَمْرِي وَمَبْلَغِ
عِلْمِي. وَزَادَهُمْ اغْتِرَارًا بِي: إِجَازَةُ مِنَ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ نَجِيبِ الْمُطِيعِي رَحِمَهُ اللَّهُ
لَمْ أَسْتَشْرِفْ لَهَا وَلَمْ أَسْعَ إِلَيْهَا، وَلَمْ أُرِهِ مِنْ نَفْسِي مَا يُؤْهِلُنِي لَهَا^(١)؛ إِنَّمَا
هُوَ مُجَرَّدُ تَوَسُّمٍ لِلْخَيْرِ فِيَّ مِنْ شَيْخٍ فَاضِلٍ - لَمْ أُلَازِمِهِ، وَلَمْ أُطْلِنِ
صُحْبَتَهُ، وَلَا الْإِنْتِفَاعَ بِهِ - .

(١) وَلَا عِلَاقَةَ لَهَا بِكِتَابِ «الْمَجْمُوعِ» - رَغْمَ وُجُودِهَا فِيهِ - وَلَا غَيْرِهِ. وَأَتَوَقَّعُ أَنْ يَسْتَعْلَلَ
هَذِهِ التَّصْرِيحَاتِ بَعْضُ ضَعْفَاءِ النَّفُوسِ. فَاللَّهُ يَتَوَلَّانِي، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

وَقَدْ صِرْتُ أَسْمَعُ أَلْقَابًا وَأَوْصَافًا لَا تَبْغِي لِلْمُتَّقِينَ، وَلَا تَلِيقُ إِلَّا
بِالْعُلَمَاءِ - حَقًّا وَصِدْقًا - مِنَ الْحُفَاطِ الْعَامِلِينَ!

وَلَمْ يَقِفِ الْأَمْرُ عِنْدَ هَذَا الْحَدِّ؛ بَلْ تَجَاوَزَهُ إِلَى تَعْلِيقِ آمَالٍ عَلَى
الْمَسْكِينِ؛ وَأَنَّهُ أَهْلٌ أَنْ يُدْرَسَ فَقْهًا، أَوْ يُلْقَى مُحَاضَرَةً فِي قَضِيَّةٍ عَامَّةٍ، أَوْ
يُطْلَبَ مِنْهُ مَوْعِدٌ لِحَلِّ مُشْكِلَةٍ زَوْجِيَّةٍ يَنْبَنِي عَلَيْهَا تَقْرِيرٌ مَصِيرٍ!!

وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَّقِينَ مِنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ - حَقًّا وَصِدْقًا - كَانُوا يَتَحَاشَوْنَ
كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ فَلَا يَنْطِقُونَ فِيهَا بِحَرْفٍ - مَعَ الْأَهْلِيَّةِ وَالْكَفَاءَةِ -!

إِنَّ إِنْسَانًا ابْتُلِيَ بِمَعْرِفَةِ النَّاسِ إِيَّاهُ، وَتَمْيِيزِهِ فِي الْمُعَامَلَةِ، وَمُبَالَغَتِهِمْ فِي
أَمْرِهِ أحيانًا إِلَى دَرَجَةِ الْكَذِبِ عَلَيْهِ (!)؛ يَنْبَغِي أَنْ يُرَحَّمَ وَأَنْ يُعَانَ عَلَى
تَخْلِصِ رَقَبَتِهِ، وَعَلَى هَوَى نَفْسِهِ وَشَيْطَانِهِ وَذُنْيَاهُ؛ فَإِنَّ النُّفُوسَ - فِي هَذَا
الزَّمَانِ - ضَعِيفَةٌ تَسَارِعُ إِلَيْهَا الْفِتْنَةُ، إِنْ لَمْ يَتَدَارَكْهَا رَبُّهَا - تَعَالَى -
بِرَحْمَتِهِ.

فَارْجُو هَؤُلَاءِ وَأُولَئِكَ أَنْ يُصَحِّحُوا تَصَوُّرَهُمْ، وَأَلَّا يَحْمِلُوا مَا ذَكَرْتُ
عَلَى تَوَاضُعٍ أَوْ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا - كَمَا قَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ (عَلَيْهِ
رِضْوَانُ اللَّهِ) - . وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُؤَاخِذَنِي رَبِّي - جَلَّ وَعَلَا - عَلَى
مَا يَقُولُونَ^(١) وَيَفْعَلُونَ وَيَعْتَقِدُونَ وَيُعَالُونَ!

إِذْ أَنَّ الْمَقْصِدَ الْأَسْمَى عِنْدَ كُلِّ مَنْ عَرَفَ هَذَا الرَّبَّ الْجَلِيلَ - تَعَالَى - ،

(١) وَقَدْ دَارَ جَوَارُ بَيْنِي وَبَيْنَ أَهْلِي، فَهَمْتُ - عَلَى أَثَرِهِ - أَنْ الْبَغْضَ يَطُنُّ أُنْيَى لَا اتَّقَاضِي
مُقَابِلًا نَظِيرَ كُتُبِي وَرِسَالَتِي. وَلَيْسَ هَذَا بِصَحِيحٍ.

وَرَضِيَهُ رَبًّا وَإِلَهًا، وَرَضِي مُحَمَّدًا ﷺ نَبِيًّا وَرَسُولًا، وَشَرِيعَةَ الْإِسْلَامِ دِينًا
وَمَنْهَجًا؛ هُوَ رِضْوَانُهُ - تَعَالَى - فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَغْفِرَتُهُ لِلذُّنُوبِ
وَالْأَوْزَارِ، وَسِتْرُهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَدُخُولُ جَنَّتِهِ، وَالتَّرْخُوحُ عَنْ
نَارِهِ وَعَذَابِهِ. وَكُلُّ مَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ تَابِعٌ لَهُ، دَائِرٌ فِي فَلَكِهِ.
فَعَلَى كُلِّ امْرَأٍ أَنْ يُقْبَلَ عَلَى شَأْنِهِ، وَيُعْرِضَ عَمَّا لَا يَنْفَعُهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا
فِي الْآخِرَةِ. اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ؟ اللَّهُمَّ فَاشْهَدْ.

وَكُتِبَهُ:

مُحَمَّدَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّطِيفِ

الْقَاهِرَةِ، فِي أَوْقَاتٍ مُتَفَرِّقَةٍ، كَانَ آخِرُهَا يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ

الْمُوَافِقَ ٧ مِنْ صَفَرٍ، سَنَةِ ١٤١٤ هـ

و ٢٦ مِنْ يُولْيُو، سَنَةِ ١٩٩٣ م

نَصُّ الْحَدِيثِ

«إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا؛ وَقَلْبُ
الْقُرْآنِ يَسْ، وَمَنْ قَرَأَ يَسَ
كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةً
الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ»

الطُّرُقُ الإِجْمَالِيَّةُ لِلْحَدِيثِ - مَرْفُوعًا وَمَوْقُوفًا وَمَقْطُوعًا - :

رُويَ هَذَا الْحَدِيثُ - بِالتَّمَامِ الَّذِي قَدَّمْتُهُ - مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -
وَهَذَا لَفْظُهُ -، وَبِنَحْوِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي بَنْتِنٍ - مِنْ
طَرِيقَيْنِ عَنْهُ بِتَفَاوُتٍ فِي تَضْعِيفِ الثَّوَابِ الْمُتَقَرَّرِ فِيهِ - .

وَبِشَطْرِهِ ^(١) الْأَوَّلِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَعْقِلِ بْنِ
يَسَارٍ .

وَبِشَطْرِهِ الثَّانِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ - بِتَفَاوُتٍ فِي تَضْعِيفِ
الثَّوَابِ فِي لَفْظِ ثَانِيهِمَا -، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَمِنْ مُغْضَلِ
حَسَانَ بْنِ عَطِيَّةِ الْمُحَارِبِيِّ .

وَرُويَ مَوْقُوفًا - بِشَطْرِهِ الْأَوَّلِ (فِيمَا يَظْهَرُ) - عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ،
وَأَبِي قِلَابَةَ الْجَرْمِيِّ - مَقْطُوعًا - (بِتَفَاوُتٍ فِي الثَّوَابِ)، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ
أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيِّ - مَقْطُوعًا - أَيْضًا - بِالشَّطْرِ الْأَوَّلِ -، وَعَنْ صَاحِبِ
لِمَعْمَرٍ لَمْ يُسَمَّ - مَقْطُوعًا - أَيْضًا - بِتَفَاوُتٍ فِي الثَّوَابِ - . (وَهَذَا الثَّوَابُ
الْمُتَقَرَّرُ فِيهِ مَرْوِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ التِّيمِيِّ أَوْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - عَلَى تَرَدُّدٍ ^(٢) -).
وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ - مَقْطُوعًا - أَيْضًا - بِشَطْرِهِ الْأَوَّلِ ^(٣)، (وَفِي نِسْبَتِهِ
إِلَيْهِ أَوْ إِلَى غَيْرِهِ تَرَدُّدٌ مُشَارٌّ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ) .

(١) حَيْثُ أَذْكَرُ (الشَّطْرَ الْأَوَّلَ) لَا أَغْنِي أَنَّ الرُّوَايَةَ لَمْ تُقَرَّرْ فَضْلًا لِقِرَاءَةِ السُّورَةِ؛ وَلَكِنْ
أَقْصَدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا تَضْعِيفُ الثَّوَابِ بِحَيْثُ تَعْدُلُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ أَوْ أَقَلَّ أَوْ
أَكْثَرَ؛ فَتَنْبَهْ!

(٢) وَهَذَا التَّرَدُّدُ مَنِيٌّ فَيَمْنُ تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ نِسْبَةُ الْأَثَرِ، وَلَيْسَ تَرَدُّدًا مِنَ الرَّاويِ نَفْسِهِ .

(٣) وَلَيْسَ فِي كُلِّهَا عِبَارَةٌ «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا» . فَهَذَا مُرَادِي بِالشَّطْرِ الْأَوَّلِ .

هذا؛ وَقَدْ خَتَمْتُ الرِّسَالَةَ بِفَائِدَةٍ لَمْ أَرْ فِيهَا كَبِيرَ فَائِدَةٍ! حَيْثُ إِنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِشَرْحِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ لِهَذَا الْحَدِيثِ غَيْرِ الصَّحِيحِ! لِكُنِّي - أَثْنَاءَ ذَلِكَ - دَعَمْتُهَا بِبَعْضِ الْفَوَائِدِ، وَعَقَّبْتُ تَعْقِيًا يُنبِئُ عَنْ وَجْهَةِ نَظَرِي النَّهَائِيَّةِ فِي الْحَدِيثِ، سَنَدًا وَمَتْنًا.

وهذا أَوَانُ الشُّرُوعِ فِي الْبَيَانِ التَّفْصِيلِيِّ لِهَذِهِ الطَّرِيقِ - وَفَقًا لِلتَّرْتِيبِ الَّذِي أَجْمَلْتُهُ -:

١- حَدِيثُ أَنَسٍ:

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «جَامِعِهِ» ^(١) (٢٨٨٧): «حَدَّثَنَا

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ»: (ص ٣١)، تَحْتَ عُنْوَانٍ: (إِطْلَاقُ اسْمِ «الصَّحِيحِ» عَلَى التِّرْمِذِيِّ وَالنَّسَائِيِّ): «وَكَانَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَالْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ يُسَمِّيَانِ كِتَابَ التِّرْمِذِيِّ: «الْجَامِعَ الصَّحِيحَ»، وَهَذَا تَسَاهُلٌ مِنْهُمَا؛ فَإِنَّ فِيهِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً مُنْكَرَةً...».

وَقَالَ الدُّكْتُورُ نُورُ الدِّينِ عِثْرُ فِي كِتَابِهِ: «الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ وَالْمُؤَاوَزَةُ بَيْنَ جَامِعِهِ وَبَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ» (ص ٥٠ - ٥١): «أَمَّا عُنْوَانُ الْكِتَابِ نَفْسَهُ وَاسْمُهُ الَّذِي يُطْلَقُ عَلَيْهِ؛ فَقَدْ وَجَدْنَا لَهُ عِدَّةَ أَسْمَاءٍ أَطْلَقَتْ عَلَيْهِ؛ وَهِيَ:

١- صَحِيحُ التِّرْمِذِيِّ. وَهُوَ إِطْلَاقُ الْخَطِيبِ - كَمَا ذَكَرَ السِّيُوطِيُّ -.

٢- الْجَامِعُ الصَّحِيحُ. وَهُوَ إِطْلَاقُ الْحَاكِمِ.

وَنَحْنُ نَجِدُ بَعْضَ حَدِيثِهِ صَحِيحًا، وَبَعْضَهُ حَسَنًا، وَمِنْهُ دُونَ ذَلِكَ. وَهُوَ يُنْصُ عَلَى هَذِهِ الدَّرَجَاتِ صِرَاحَةً. إِذَنْ؛ فَفِي كُلِّ مِنْ هَاتَيْنِ التَّسْمِيَّتَيْنِ ضَرْبٌ مِنَ التَّجَوُّزِ.

٣- الْجَامِعُ الْكَبِيرُ. ذَكَرَهُ الْكُتَاتْنِيُّ فِي «الرِّسَالَةِ الْمُسْتَطَرَفَةِ». وَهُوَ قَلِيلُ الْإِسْتِعْمَالِ.

٤- السُّنَنُ. وَهُوَ اسْمٌ مَشْهُورٌ لِلْكِتَابِ، وَيَكْثُرُ نِسْبَتُهُ إِلَى مُؤَلِّفِهِ؛ فَيُقَالُ «سُنَنُ التِّرْمِذِيِّ»؛ تَمَيِّزًا لَهُ عَنْ بَقِيَّةِ السُّنَنِ.

وَوَجْهُ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ: اشْتِمَالُهُ عَلَى أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ مُرتَبَةً عَلَى تَرْتِيبِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ يُسَمَّى سُنَنًا. وَلَكِنْ الْكِتَابُ فِيهِ الْأَحْكَامُ وَغَيْرُهَا؛ فَفِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ تَجَوُّزٌ بِتَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِبَعْضِ أَجْزَائِهِ.

قُتَيْبَةُ وَسُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّوَّاسِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ هَارُونَ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ مِقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَسْ، وَمَنْ قَرَأَ يَسَ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَّاتٍ».

ثُمَّ قَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ»^(١)؛ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَبِالْبَصْرَةِ لَا يَعْرِفُونَ^(٢) مِنْ حَدِيثِ قَتَادَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهَارُونُ أَبُو مُحَمَّدٍ شَيْخٌ مَجْهُولٌ.

= ٥ - الجامع: وَهُوَ أَشْهُرُ وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَاشْتَهَرَ إِطْلَاقُهُ مَنْسُوبًا إِلَى مُؤَلِّفِهِ؛ يُقَالُ: «جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ».

وَوَجْهُ تَسْمِيَّتِهِ بِذَلِكَ: أَنَّ الْجَامِعَ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ مَا كَانَ مُسْتَوْعِبًا لِمَآذِجِ فُنُونِ الْحَدِيثِ الثَّمَانِيَةِ؛ وَهِيَ هَذِهِ: السِّيَرُ، وَالْآدَابُ، وَالتَّفْسِيرُ، وَالْعَقَائِدُ، وَالْفِتَنُ، وَالْأَحْكَامُ، وَالْأَشْرَاطُ، وَالْمَنَاقِبُ. فَسُمِّيَ الْكِتَابُ جَامِعًا لِوُجُودِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ فِيهِ.

وَهَذَا الْأِسْمُ - «الْجَامِعُ»، أَوْ «جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ» - يَدُلُّ عَلَى الْكِتَابِ بِالمُطَابَقَةِ؛ وَذَلِكَ:

١- لِاشْتِمَالِهِ عَلَى هَذِهِ الْفُنُونِ الثَّمَانِيَةِ.

٢- لِأَنَّهُ مُطْلَقٌ عَنْ قَيْدِ الصَّحَّةِ، فَيُطَابِقُ حَالَ الْكِتَابِ وَوَاقِعَهُ. فَهُوَ - إِذَنْ - أَوْلَى الْأَسْمَاءِ بِالْإِطْلَاقِ عَلَى كِتَابِ الْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ؛ فَاسْتَحْسَنَ أَنْ يُسَمَّى الْكِتَابُ وَيُطْبَعَ بِعُنْوَانِ «الْجَامِعِ». فَأَمَّا مَنْ طَبَعَ الْكِتَابَ بِعُنْوَانِ الصَّحَّةِ - مِثْلُ: «صَحِيحِ التِّرْمِذِيِّ»، أَوْ «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ»؛ فَهَذَا عَمَلٌ قَدْ أَخْطَأَ صَاحِبُهُ التَّوْفِيقُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِيهِ مِنَ السَّاهِلِ، وَلِأَنَّا نَخْشَى أَنْ يَقَعَ فِي اللَّبْسِ بِسَبَبِهِ مَنْ لَا دِرَايَةَ عِنْدَهُ؛ فَيُظَنُّ كُلُّ أَحَادِيثِ الْكِتَابِ صَحِيحَةً، وَهُوَ خِلَافُ الْوَاقِعِ اهـ.

قُلْتُ: وَالْكِتَابُ الْمَذْكُورُ نَفِيسٌ؛ فَهُوَ حَرِيٌّ بِالدِّرَاسَةِ وَالْاهْتِمَامِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَاحَةٍ كَثِيرٍ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِاصْطِلَاحَاتِ التِّرْمِذِيِّ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِكِتَابِهِ.

(١) وَفِي نُسْخَةٍ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ» - كَمَا سَيَأْتِي عَنِ الْعَلَّامَةِ الْأَلْبَانِيِّ -.

(٢) يَعْْنِي: لَا يَعْرِفُونَ هَذَا الْحَدِيثَ. وَكَذَلِكَ الْعِبَارَةُ فِي الْمَخْطُوطِ (ق ٢٢٦ ب) وَ«عَارِضَةُ الْأَخْوَذِيِّ» وَ«الثَّخَفَةُ». وَسَأَزِيدُهَا بَيَانًا فِي مَحَلِّهِ - بِإِذْنِ اللَّهِ -.

حَدَّثَنَا ^(١) أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ:
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِهَذَا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ قَبْلِ إِسْنَادِهِ؛ إِسْنَادُهُ
ضَعِيفٌ.

زَادَ فِي الْمَخْطُوطِ وَ«التُّحْفَةِ»: «وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ».

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَشِيرٍ الدَّوْلَابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْكُنَى وَالْأَسْمَاءِ» لَهُ (٢/
١٠٢): «أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ ^(٢) قَالَ: أَبْنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ...»؛
فَذَكَرَهُ مُخْتَصَرًا. (وَتَحَرَّفَ عِنْدَهُ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ إِلَى جَبْرِ بْنِ صَالِحٍ!).

وَرَوَاهُ الْخَطِيبُ (١٦٧/٤)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ: حَدَّثَنَا
أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ:
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ - أَبُو رَجَاءٍ الْبَغْلَانِيُّ -، بِهِ، مُخْتَصَرًا.

وَهُوَ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّعَبِ»: (٢٤٦٠)، مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ دَاوُدَ بْنِ
الْحُسَيْنِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ
الدَّارِمِيُّ، بِهِ.

(١) وَهَذَا إِسْنَادُ نَازِلٍ لِلتِّرْمِذِيِّ يَلْتَقِي - أَيْضًا - عِنْدَ شَيْخِهِ قُتَيْبَةَ، وَلَمْ أَدْرِ مَا الَّذِي حَمَلَهُ
عَلَى ذَلِكَ؟!

(٢) هُوَ الْإِمَامُ النَّسَائِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَيْسَ الْحَدِيثُ فِي «تَفْسِيرِهِ» وَلَا «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» لَهُ؛
فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَوْرَدَهُ فِي تَرْجَمَةِ (هَارُونَ أَبِي مُحَمَّدٍ) مِنْ كِتَابِهِ «الْكُنَى» - وَهُوَ عُمْدَةُ
الدَّوْلَابِيِّ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَوَاهُ الْخَطِيبُ وَالشَّجَرِيُّ^(١) فِي «أَمَالِيهِ»: (١١٨/١)، بِإِسْنَادٍ وَاحِدٍ إِلَى عَلِيِّ بْنِ طَيْفُورِ النَّسَوِيِّ. وَالشَّجَرِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ غَالِبِ التَّسْتُورِيِّ^(٢). وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الزَّاهِدِ. وَالْقُضَاعِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشُّهَابِ»: (١٠٣٥)، مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ (وَهُوَ أَبُو الْحَسَنِ الْبَغَوِيُّ الْحَافِظُ)؛ قَالُوا جَمِيعًا: «حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، بِهِ».

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «سُنَنِهِ» (٤٥٦/٢). «حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ...» بِهِ. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ»: «حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى الْمُوَصِّلِيُّ^(٣): حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ حَمِيدِ الرَّوَاسِيِّ ...» بِهِ - كَمَا فِي «الْمِيزَانِ»: (١٧٢/٤) -.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٤٦١)، مِنْ طَرِيقِ عَبَّاسِ الْأَسْفَاطِيِّ (وَهُوَ ابْنُ الْفَضْلِ، صَدُوقٌ مِنْ شُيُوخِ الطَّبْرَانِيِّ): ثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، بِهِ.

(١) إِلَّا أَنَّ الشَّجَرِيَّ رَوَاهُ عَنْ شَيْخَيْهِمَا إِجَازَةً، وَعَنِ الْخَطِيبِ - تَحْدِيثًا - عَنْهُ.
(٢) كَذَا؛ وَيُنْظَرُ: هَلْ صَوَابُ هَذِهِ النَّسَبَةِ: (التَّسْتُورِيُّ)؟ وَفِي رِوَايَةِ هَذَا الشَّيْخِ: «وَمَنْ قَرَأَ يَسَّ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِقِرَائَتِهِ (كَذَا) قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ عَشْرِينَ مَرَّةً». وَقَالَ: «قَالَ كَذَا فِي كِتَابِي عَشْرِينَ مَرَّةً (كَذَا)، وَالْبَاقِي سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِهِ: عَشْرِينَ مَرَّةً، كَذَا كَانَ فِي كِتَابِي» اهـ.
وَلَمْ يَتَيَّنْ لِي قَائِلُ هَذَا الْكَلَامِ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ رِوَايَةَ (عَشْرِينَ مَرَّةً) مَرْجُوحَةٌ قَطْعًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

(٣) وَلَمْ أَرَهُ فِي «مُسْنَدِهِ» الْمَطْبُوعِ، وَلَا «مُعْجَمِ شُيُوخِهِ». فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وقال الإمام محمد بن نصر المروزي رحمه الله في «قيام الليل»: «حدثنا نصر بن علي قال: وجدت في كتاب عبد الله بن داود (وهو الحرابي)، عن حسن بن صالح قال: حدثني هارون أبو محمد: ثنا مقاتل بن حيان...» به مختصراً. كما في «مختصره» للمقريزي: (ص ٧٣).

وقد علّق العلامة المباركفوري رحمه الله على الجملة الوسطى من كلام الترمذي تعليقا غريباً غير مرضي؛ فقال في «تخفة الأخوذي» (١٩٧/٨):

«لعل مقصود الترمذي بهذا الكلام: أن أهل العلم بالحديث بالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة عن صحابي إلا من هذا الوجه؛ أي: إلا عن أنس؛ لأن قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس^(١)! قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: وقال الحاكم في «علوم الحديث»: لم يسمع قتادة من صحابي غير أنس. وقال ابن أبي حاتم في كتاب «المراسيل»: «أنبا حرب بن إسماعيل - فيما كتب إلي - قال: قال أحمد بن حنبل: ما أعلم قتادة روى عن أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا عن أنس رضي الله عنه».

(١) قلت: كلا؛ فقد قال أبو حاتم الرازي رحمه الله: «ولم يلق قتادة من أصحاب النبي ﷺ إلا أنسا، وعبد الله بن سرجس» - كما في «المراسيل» لابنه: (٦٤٠) - وقال الحافظ العلاءي في «جامع التحصيل» (ص ٢٢٥): «وصحّ أبو رزعة سماعه من عبد الله بن سرجس، وزاد ابن المديني: أبا الطفيل».

قلت: روى شعبة، عنه، عن أبي الطفيل رضي الله عنه قوله: «لكل مقام مقال». رَوَاهُ الْخَرائِطِيُّ فِي «مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ» - كما في «المنتقى منه»: (٢٤٠) -، وابن عدي في «الكامل»: (٥/١٧٤١)، وكذا رَوَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ (٨/٨٣١ - مخطوط الظاهرية -)، من طريق شعبة وغيره، به. وهذا إسناد صحيح جليل.

وأخذت هذه الطرقي في «التاريخ الكبير»: (٥٩/٣)، لكن إسنادها تالف.

قيل: فابن سرجس؟ وكأنه لم يره سماعا. انتهى. والله - تعالى - أعلم.

قلت: لا شك أن المتبادر إلى الأذهان - لأول وهلة - أن الترمذي رحمه الله يريد بقوله: «لا يعرفون»: أنهم لا يعرفون هذا الحديث أو هذا المتن؛ فيكون مقصوده: أن البصريين لا يعرفون هذا المتن - من حديث قتادة عن أنس - إلا من هذا الوجه بخصوصه - الذي أتى به هارون أبو محمد هذا، عن مقاتل بن حيان، عنه، به - .

فمقاتل إنما هو نبطي بلخي - كان بمرؤ وكابل -، وليس هو بصريا - وإن روى عن غير واحد من البصريين - . وليس هذا الحديث عند مشاهير الثقات من أصحاب قتادة - وأغلبهم من أهل البصرة أو كان بها -؛ كهشام الدستوائي، وسعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وهمام، وأيوب، وأبان العطار، وسلام بن أبي مطيع، وشيبان النحوي، وأبي عوانة، وأضرابهم. بل ليس عند الثقات المتكلم في حديثهم عن قتادة خاصة - كحماد بن سلمة، ومعمّر، وجريّر بن حازم، ويزيد بن إبراهيم التستري - . والله أعلم.

وقال أبو محمد بن أبي حاتم رحمه الله في «علل الحديث» (١٦٥٢): «سألت أبي عن حديث رواه قتيبة بن سعيد وابن أبي شيبة، عن حميد بن عبد الرحمن، عن الحسن بن صالح، عن هارون أبي محمد، عن مقاتل، عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَسُّ، وَمَنْ قَرَأَ كَذَا»؛ قال: قال أبي: مقاتل هذا هو مقاتل بن سليمان؛

رَأَيْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي أَوَّلِ كِتَابٍ وَضَعَهُ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ. وَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ. قُلْتُ لِأَبِي: مُقَاتِلُ أَدْرَكَ قَتَادَةَ؟ قَالَ: وَأَكْبَرُ مِنْ قَتَادَةَ؛ أَبُو الزُّبَيْرِ «اهـ».

قُلْتُ: وَسَيَأْتِي التَّعْقِيبُ عَلَى هَذَا فِي مَحَلِّهِ - بِإِذْنِ اللَّهِ - .

* وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَرْجَمَةِ (مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ) مِنْ «ضَعْفَائِهِ»: «سَكَنُوا عَنْهُ». ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ: «يُنْسَبُ إِلَى الْكَذِبِ»^(١). ثُمَّ قَالَ: «وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ضَعِيفٌ. وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَا يَغْبَأُ بِمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ وَلَا بِابْنِ سُلَيْمَانَ». ثُمَّ قَالَ: «حَدَّثَنَا أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ ...»؛ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - كَمَا قَدَّمْتُ - ، كَمَا فِي «الْمِيزَانِ»: (١٧٢/٤).

قَالَ الذَّهَبِيُّ: «قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ»^(٢)، وَقَدْ جَاءَ تَوْثِيقُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ لِابْنِ حَيَّانَ مِنْ وَجْهِ عَنْهُ. وَقَالَ فِيهِ الدَّارَقُطْنِيُّ: صَالِحُ الْحَدِيثِ. نَعَمْ؛ أَمَّا ابْنُ خُزَيْمَةَ فَقَالَ: لَا أَحْتَجُّ بِمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ ...». قُلْتُ: وَسَيَأْتِي مَا فِي اسْتَظْهَارِهِ - فِي مَحَلِّهِ أَيْضًا - . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

* وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرِ بْنُ الْعَرَبِيِّ الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عَارِضَةِ الْأَخْوَذِيِّ» (١٧/١١): «حَدِيثُهَا ضَعِيفٌ (يَعْنِي: سُورَةُ يَسْ)؛ فَلَمْ نُقْبَلْ عَلَيْهِ.

(١) قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» - مُعْتَرِضًا -: «كَذَا قَالَ أَبُو الْفَتْحِ! وَأَحْسَبُهُ التَّبَسُّعَ عَلَيْهِ مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ بِمُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ؛ فَابْنُ حَيَّانَ صَدُوقٌ قَوِيٌّ الْحَدِيثِ، وَالَّذِي كَذَّبَهُ وَكِيعٌ فَابْنُ سُلَيْمَانَ».

(٢) حَيْثُ وَرَدَ فِي إِسْنَادِ أَبِي الْفَتْحِ مُهْمَلًا؛ لَمْ يُنْسَبْ إِلَى أَبِيهِ.

ولِلنَّاسِ فِيهَا رِوَاءٌ وَآرَاءٌ وَرِوَايَاتٌ وَتَأْوِيلَاتٌ، وَذَلِكَ كُلُّهُ لَا أَصْلَ لَهُ! وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ: «افْرَأُوا يَسَّ عَلَى مُؤْتَاكُم»^(١) وَلَمْ يَصِحَّ اهـ.

* وَصَدَّرَ الْحَدِيثَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ»: (٦٣٦/٢)، بِتَحْقِيقِ: الشَّيْخِ هَرَّاسٍ؛ بِصِغَةِ التَّمْرِیْضِ جَازِمًا بِضَعْفِهِ، وَحَكَى اسْتِغْرَابَ التِّرْمِذِيِّ لَهُ، وَتَمَّمَ مُحَقِّقُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ عِبَارَةَ التِّرْمِذِيِّ.

* وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَرْجَمَةِ (هَارُونَ أَبِي مُحَمَّدٍ) مِنْ «الْمِيزَانِ» (٢٨٨/٤): «عَنْ مِقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ حَدِيثٌ: «قَلْبُ الْقُرْآنِ يَس» . قَالَ التِّرْمِذِيُّ: مَجْهُولٌ. قُلْتُ: أَنَا^(٢) أَتَمُّهُ بِمَا رَوَاهُ الْقُضَاعِيُّ فِي «شِهَابِهِ»...»؛ فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَيْهِ. وَسَيَأْتِي مَا بَيَّنَّهُ وَبَيَّنَ إِسْنَادَ «الشَّهَابِ» الْمَطْبُوعِ مِنَ التَّفَاوُتِ - فِي حِينِهِ - .

* وَأُورِدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَوَّلِ تَفْسِيرِ (سُورَةِ يَس) مِنْ «تَفْسِيرِهِ»: (٥٦٢/٣ : ٥٦٣)، وَحَكَى كَلَامَ التِّرْمِذِيِّ، بِغَيْرِ تَعْقِيبٍ.

* وَكَذَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْكَافِي الشَّافِ»: (ص ١٤٠) - مُخْتَصَرًا - .

* وَحَكَى الْحَافِظُ الْمُنَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتْحِ السَّمَاوِيِّ»: (٩٥١/٣): (٩٥٢) مَا قَالَهُ ابْنُ حَجَرٍ عَنِ الْوَلِيِّ الْعِرَاقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، حَاشَا تَجْهِيلِ هَارُونَ؛

(١) سَتَأْتِي الْخُلَاصَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ إِيرَادِ حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
(٢) وَهَذَا التَّصَرُّفُ لَمْ أَعْرِفْ سَبَبَهُ؛ فَالْحَدِيثُ نَفْسُهُ فِي «جَامِعِ التِّرْمِذِيِّ»، وَبِجَهَالَةِ هَارُونَ أَعْلَهُ؛ فَلَمَّا ذَا الْعَزْوَ لَشِهَابِ الْقُضَاعِيِّ؟ وَلَوْ قَالَ: «أَنَا أَتَمُّهُ بِمَا رَوَاهُ هُوَ وَالْقُضَاعِيُّ فِي شِهَابِهِ...» إلخ؛ لَكَانَ ذَلِكَ أَشْبَهَ.

فَجَعَلَهُ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ رَحِمَهُ اللهُ نَفْسِهِ! وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلْ هُوَ مِنْ نَقْلِهِ عَنِ التِّرْمِذِيِّ؛ وَلِذَلِكَ تَعَقَّبَهُ مُحَقِّقُ «الْفَتْحِ».

* وَقَالَ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ - حَفِظَهُ اللهُ - فِي «السُّلْسِلَةِ الضَّعِيفَةِ» (١٦٩): «مَوْضُوعٌ».

وَعَزَاهُ لِلتِّرْمِذِيِّ وَالِدِّرَامِيِّ وَخَدَّهُمَا، وَحَكَى كَلَامَ التِّرْمِذِيِّ بِزِيَادَةٍ: «حَسَنٌ». وَقَالَ: «قُلْتُ: كَذَا فِي نُسَخَتِنَا مِنَ التِّرْمِذِيِّ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ»، وَنَقَلَ الْمُنْدِرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ»: (٢٢/٢)، وَالْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ»: (٥٦٣/٣)، وَالْحَافِظُ فِي «التَّهْذِيبِ»؛ أَنَّهُ قَالَ: «حَدِيثٌ غَرِيبٌ» - لَيْسَ فِي نَقْلِهِمْ عَنْهُ أَنَّهُ حَسَنٌ - . وَلَعَلَّهُ الصَّوَابُ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ ظَاهِرُ الضَّعْفِ؛ بَلْ هُوَ مَوْضُوعٌ؛ مِنْ أَجْلِ هَارُونَ؛ فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَتِهِ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ عَنِ التِّرْمِذِيِّ تَجْهِيلَهُ إِيَّاهُ: «قُلْتُ: أَنَا أَتَمُّهُ بِمَا رَوَاهُ الْقُضَاعِيُّ فِي «شِهَابِهِ»؛ ثُمَّ سَأَلَ لَهَذَا الْحَدِيثِ. وَفِي «الْعِلَالِ»: (٥٥/٢ - ٥٦) لابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: «سَأَلْتُ أَبِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ» (فَذَكَرَهُ بِاخْتِصَارٍ آخِرِهِ).

قَالَ: «قُلْتُ: كَذَا جَزَمَ أَبُو حَاتِمٍ - وَهُوَ الْإِمَامُ الْحُجَّةُ - أَنَّ مُقَاتِلًا الْمَذْكُورَ فِي الْإِسْنَادِ هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ، مَعَ أَنَّهُ وَقَعَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَالِدِّرَامِيِّ «مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانٍ» - كَمَا رَأَيْتَ -؛ فَعَلَّهُ خَطَأً مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ. وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْحَدِيثَ رَوَاهُ الْقُضَاعِيُّ - كَمَا سَبَقَ -، وَكَذَا أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ، مِنْ طَرِيقِ حَمِيدِ الرُّوَاسِيِّ، بِسَنَدِهِ الْمُتَقَدِّمِ، عَنْ مُقَاتِلٍ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهِ. كَذَا قَالَ: «عَنْ مُقَاتِلٍ» لَمْ يَنْسُبْهُ؛ فَظَنَّ بَعْضُ الرُّوَاةِ أَنَّهُ ابْنُ حَيَّانٍ؛ فَنَسَبَهُ إِلَيْهِ. مِنْ

هؤلاء الأزدِي نَفْسُهُ؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ عَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ فِي مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ:
«يُنْسَبُ إِلَى الْكَذِبِ». قَالَ الذَّهَبِيُّ: كَذًا قَالَ أَبُو الْفَتْحِ ...». فَذَكَرَهُ
بِنَحْوِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ «الْمِيزَانِ».

قَالَ: «قُلْتُ: وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ ابْنُ سُلَيْمَانَ - كَمَا اسْتَظْهَرَهُ الذَّهَبِيُّ، وَجَزَمَ
بِهِ أَبُو حَاتِمٍ -؛ فَالْحَدِيثُ مَوْضُوعٌ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ - أَغْنَى ابْنَ سُلَيْمَانَ -
كَذَّابٌ - كَمَا قَالَ وَكِيعٌ وَغَيْرُهُ -.

ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي بَكْرِ - الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ وَضَعَفَهُ - لَمْ
أَقِفْ عَلَى مَثْنِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ: «مَنْظُورٌ فِيهِ»؛ ثُمَّ قَالَ:
قَالَ أَبُو بَكْرِ الْبَزَّارُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ:
حَدَّثَنَا حَمِيدُ الْمَكِّيِّ مَوْلَى آلِ عُلْقَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِيَّاحٍ، مَرْفُوعًا بِهِ،
دُونَ قَوْلِهِ: «مَنْ قَرَأَهَا ...»، ثُمَّ قَالَ الْبَزَّارُ: «لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ إِلَّا زَيْدٌ عَنْ
حَمِيدٍ».

قُلْتُ: وَحَمِيدٌ^(١) هَذَا مَجْهُولٌ - كَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ» -،
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَضْلِ - شَيْخُ الْبَزَّارِ - لَمْ أَعْرِفْهُ^(٢) اهـ.

(١) سَيَأْتِي كَلَامُ النَّبَّادِ تَفْصِيلِيًّا فِي حَمِيدٍ هَذَا، وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي اسْتَشْكِرْتُ عَلَيْهِ عِنْدَ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ - بِإِذْنِ اللَّهِ -.

(٢) وَمِنْ الْمَصَادِقَاتِ الطَّرِيفَةِ أَنَّ الْحَافِظَ الْهَيْثَمِيَّ رحمته الله أَيْضًا قَالَ فِي «الْمَجْمَعِ»:
(٧٠/٩) - عِنْدَ حَدِيثٍ فِي فَضْلِ عُمَرَ -: «وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، إِلَّا أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ
ابْنَ الْفَضْلِ بْنَ مَوْقٍ لَمْ أَعْرِفْهُ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ وَثَقُوا». دَلَّنِي عَلَيْهِ مُحَقِّقُ «مَجْمَعِ
الْبَحْرَيْنِ» - حَفِظَهُ اللَّهُ -.

قُلْتُ: جَزَى اللَّهُ شَيْخَ أَهْلِ الْحَدِيثِ - حَفِظَهُ اللَّهُ - عَنِ الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ خَيْرًا. عَلَى أَنِّي أَوَدُّ أَنْ أُلْقِيَ الضُّوءَ عَلَى بَعْضِ مَا تَقَدَّمَ عِنْدَ تَحْقِيقِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ؛ فَأَقُولُ:

أولاً: الْمُلَاحَظَةُ أَنَّ جَمِيعَ رِوَايَاتِ الْحَدِيثِ أَتَتْ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ - وَهُوَ ابْنُ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ -، بِاسْتِثْنَاءِ رِوَايَتِي الْأَزْدِيِّ وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ: «عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ». وَالنُّسْخَةُ الَّتِي نَقَلَ مِنْهَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ الْحَدِيثَ مِنْ «مُسْنَدِ الشُّهَابِ» كَأَنَّ فِيهَا اخْتِصَارًا، أَوْ تَصَرُّفًا مِنْهُ - أَوْ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ -:

فَالَّذِي فِي «الْمِيزَانِ»: «أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ النَّحَّاسُ»، وَالَّذِي فِي «الشُّهَابِ» - الْمَطْبُوعِ -: «أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ النَّحَّاسُ».

وَفِي «الْمِيزَانِ»: «عَنْ مُقَاتِلِ»، وَفِي «الْمُسْنَدِ»: «عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانٍ».

وَمَثْنُ «الْمِيزَانِ»: «لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبٌ، وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَسْ؛ فَمَنْ قَرَأَهَا كُتِبَ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَارٍ». وَمَثْنُ «الْمُسْنَدِ»: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَإِنَّ قَلْبَ الْقُرْآنِ يَسْ، فَمَنْ قَرَأَ يَسَ كُتِبَ لَهُ بِقِرَاءَتِهَا قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَشْرَ مَرَارٍ».

= لَكُنْهُ بَيْنَمَا حَكَى تَوْثِيقَ ابْنِ جِبَّانٍ عِنْدَ الْحَدِيثِ (٢٨٣٦) مِنْهُ؛ قَالَ فِيهِ (٣٦٥٩): «لَا بَأْسَ بِهِ: تَقَدَّمَ؛ حَدِيثُ ٢٨٣٦»، وَلَمْ يَبَيِّنْ سَبَبَ إِعْطَائِهِ هَذَا التَّقْوِيمَ. وَقَدْ اسْتَبَانَ لِي - مِنْ تَعْلِيقِي آخَرَ لَهُ - أَنَّ كُلَّ مَنْ يَتَفَرَّدُ ابْنُ جِبَّانٍ بِتَوْثِيقِهِ؛ فَهُوَ لَا بَأْسَ بِهِ - عِنْدَهُ -!

نَعَمْ؛ وفي إسنَادِ «الميزان» - أيضًا - : «محمَّد بن سعيد»، وفي مطبوع «المُسْنَدِ»: «قُتَيْبَةُ بن سعيد!» ولم يَتَبَيَّنْ لي الصَّوابُ مِنْهُمَا؛ فكِلاهُمَا قَدْ رَوَاهُ عَنِ الرَّوَّاسِيِّ - كَمَا تَقَدَّمَ -!

أقول: فَكَانَ يَحْسُنُ بِالشَّيْخِ - أَمْتَعَ اللَّهُ بِهِ - أَنْ يُرَاجَعَ نَقْلَ «الميزان» عَلَى «مُسْنَدِ الشَّهَابِ»، الْمَخْطُوطِ أَوْ الْمَطْبُوعِ - إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا بِحَضْرَتِهِ وَفُتِنْدٍ - . زَادَنَا اللَّهُ وَإِيَّاهُ حِرْصًا.

وظَنِّي أَنَّ عَثْمَانَ بنَ أَبِي شَيْبَةَ - وَحْدَهُ - هُوَ الَّذِي قَالَ: «عَنْ مُقَاتِلٍ»؛ فَقَدْ قَرَنَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ - فِي سُؤَالِهِ لِأَبِيهِ - بِقُتَيْبَةَ، وَلَمْ أَرَهُ عَنْ قُتَيْبَةَ إِلَّا بِاسْمِهِ كَامِلًا: (مُقَاتِلِ بنِ حَيَّانَ)، وَكَذَا كُلُّ مَنْ رَوَاهُ عَنْ حَمِيدِ الرَّوَّاسِيِّ وَالْحَسَنِ بنِ صَالِحٍ. وَعُثْمَانُ هُوَ رَاوِيهِ عَنْ حَمِيدِ الرَّوَّاسِيِّ - عِنْدَ الْأَزْدِيِّ^(١) -؛ فَتَأَمَّلْ.

وليسَ عَثْمَانُ فَوْقَ قُتَيْبَةَ وَمَنْ تَابَعَهُ؛ فَلَا يَرْجَحُ عَلَيْهِمْ؛ وَبِالتَّالِي فَلَنْ نَعْتَمِدَ رِوَايَتَهُ الَّتِي فِيهَا «عَنْ مُقَاتِلٍ - مُهْمَلًا -» بِمُجَرَّدِهَا.

ثانيًا: يَتَعَيَّنُ إِلْصَاقُ الْوَهْمِ بِالْحَسَنِ بنِ صَالِحٍ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ -، مَعَ ثِقَتِهِ وَصِدْقِهِ، - إِنْ بَرَأْنَا سَاحَةَ (هَارُونَ أَبِي مُحَمَّدٍ) - ذَاكَ الْمَجْهُولَ - مِنْ قَلْبِ اسْمِ (مُقَاتِلِ بنِ سُلَيْمَانَ) إِلَى: (مُقَاتِلِ بنِ حَيَّانَ)؛ حَيْثُ لَمْ نَرِ أَحَدًا وَصَفَهُ بِأَنَّهُ رَاوِي أَوَّلِ كِتَابٍ وَضَعَهُ ابْنُ سُلَيْمَانَ (عَلَى قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)؛ فَهُوَ غَيْرُهُ فِي أَغْلَبِ الظَّنِّ. وَتَبَرُّتُهُ سَاحَةَ هَذَا الرَّجُلِ أَمْرٌ مُتَعَذِّرٌ.

(١) وَكَذَا عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ - فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ -، كَمَا تَقَدَّمَ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَصَرَ الْإِسْنَادَ.

أَمَّا اتِّهَامُ الذَّهَبِيِّ إِيَّاهُ؛ فَمُتَوَجِّهٌ - عِنْدِي - إِلَى قَلْبِ اسْمِ شَيْخِهِ -
حَسْبُ -، لَا إِلَى وَضْعِ هَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ لِأَنَّ اتِّهَامَهُ بِذَلِكَ إِنَّمَا
يَكُونُ مُنْتَهِضًا فِي حَالِ كَوْنِ رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٍ سِوَاهُ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ - .
وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مُقَاتَلًا هُوَ الْمُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ وَالْوَضْعِ - مِنْ جِهَةٍ ،
وَلِأَنَّ رِوَايَتَهُ هَذَا الْحَدِيثَ ثَبَّتَ عِنْدَ النَّاقِدِ الْجِهْدِيُّ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ
مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ هَارُونَ هَذَا عَنْهُ - مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى -، إِلَّا أَنْ يَكُونَ سَرَقَ
الْحَدِيثَ وَقَلَّبَ إِسْنَادَهُ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ثَالِثًا: الْحَدِيثُ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِخُصُوصِهِ - مِنْ طَرِيقِ
قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ -؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَعْرِفْهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ إِلَّا مِنْهُ - كَمَا ذَكَرَ
أَبُو عَيْسَى التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ - .

لَكِنَّ الْمَثَنَ لَا يَتَهَيَّأُ الْحُكْمُ بِوَضْعِهِ أَوْ بَطْلَانِهِ، أَوْ هُوَ - عَلَى الْأَقْلَى -
مِمَّا تَفْقَاوَتْ الْأَنْظَارُ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ^(١). أَمَّا النَّكَارَةُ فَظَاهِرَةٌ؛ بَلْ
مُسَلِّمَةٌ.

وَأَمَّا الشَّطْرُ الثَّانِي: فَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بِالْبُطْلَانِ مُتَوَجِّهٌ؛ لِتَضَمُّنِهِ أَمَارَةً مِنْ
أَمَارَاتِ الْوَضْعِ؛ وَهِيَ الْمُبَالَغَةُ فِي تَقْرِيرِ الثَّوَابِ. وَلِهَذَا الْقَاعِدَةُ اسْتِثْنَاءَاتُ
فِيمَا صَحَّ إِسْنَادُهُ وَتُلْقَى بِالْقَبُولِ.

رَابِعًا: حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ التِّرْمِذِيُّ

(١) وَلَمْ أَذِرْ لِمَادًا جَزَمَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ بِوَضْعِهِ، مَعَ إِبْرَادِهِ إِيَّاهُ فِي نَهَايَةِ بَحْثِهِ مِنْ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ - الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ حَالُ إِسْنَادِهِ ذَلِكَ -؟ نَعَمْ؛ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ مُتَوَجِّهٌ
عِنْدَهُ إِلَى نَفْسِ هَذَا الْمَثَنِ، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُفْصَحْ عَنْ ذَلِكَ صَرَاحًا. فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَزَاهُ الْعَلَّامَةُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»: (٢/١٥)، وَالْحَافِظَانِ ابْنُ كَثِيرٍ وَابْنُ حَجَرٍ - فِي «الْكَافِي» - إِلَى الْحَكِيمِ التِّرْمِذِيِّ فِي «نَوَادِرِ الْأُصُولِ»^(١). وَحَكَاهُ الْعَلَّامَةُ الْمُبَارَكْفُورِيُّ فِي «التُّحْفَةِ»: (٨/١٩٨) عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ، وَلَمْ يَزِدْ!

وَقَدْ رَوَاهُ - أَيْضًا - ابْنُ الضَّرِيرِ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ»: (٢١٧، ٢١٨)، وَالْعُقَيْلِيُّ (٢/١٤٣)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «أَمَالِيهِ»: (١/١١٨)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّعَبِ»: (٢٤٦٥)، وَالْخَطِيبُ (٢/٣٨٨)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»: (١/٢٤٧)، مِنْ طُرُقٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْجُدْعَانِيُّ - مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ -، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مَرْقَاعٍ، عَنْ هِلَالٍ، عَنِ الصَّلْتِ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سُورَةُ يَسَ تَدْعِي فِي التَّوْرَةِ: الْمِعْمَةُ. قِيلَ: وَمَا الْمِعْمَةُ؟ قَالَ: تَعْمُ صَاحِبَهَا بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. وَتُدْعَى: الْمُدَافَعَةُ الْقَاضِيَةَ؛ وَتَدْفَعُ عَنْ صَاحِبِهَا كُلَّ سُوءٍ، وَتَقْضِي لَهُ كُلَّ حَاجَةٍ، وَمَنْ قَرَأَهَا عَدَلَتْ لَهُ عِشْرِينَ حِجَّةً، وَمَنْ سَمِعَهَا عَدَلَتْ لَهُ أَلْفُ دِينَارٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَنْ كَتَبَهَا ثُمَّ شَرِبَهَا أَذْخَلَتْ جَوْفَهُ أَلْفَ دَوَاءٍ، وَأَلْفَ نُورٍ، وَأَلْفَ يَقِينٍ، وَأَلْفَ بَرَكَةٍ، وَأَلْفَ رَحْمَةٍ، وَنَزَعَتْ مِنْهُ كُلَّ غِلٍّ، وَكُلَّ دَاءٍ!!»

وَهُوَ فِي «الْكَنْزِ»: (١/٥٩٠)، مَعْرُوضًا إِلَى الْحَكِيمِ وَالْبَيْهَقِيِّ وَحَدَهُمَا.

(١) هُوَ فِيهِ (ص ٣٣٥)، وَكَذَا حَدِيثُ أَنَسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُخْتَصِرُهُ مِنْ إِسْنَادِهِ سِوَى: «هِلَالٍ عَنِ الصَّلْتِ» (تَحَرَّفَ إِلَى: هِلَالِ بْنِ الصَّلْتِ)، وَلَمْ يَسُقْ شَارِحُهُ إِسْنَادَهُ؛ لِيُوقِعَهُ فِي الْقِطْعَةِ الَّتِي انْتَهَى قَبْلَهَا بِكَثِيرٍ. وَلَيْسَ لِمَعْرِفَةِ إِسْنَادِهِ كَبِيرُ فَايْدَةٍ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّ مَدَارَهُ عَلَى ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ.

وَقَدْ ضَعَفَهُ التِّرْمِذِيُّ - كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ - ، وَاسْتَنَكَرَهُ الْعُقَيْلِيُّ ، ثُمَّ
الْبَيْهَقِيُّ ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ» - وَقَدْ أَوْرَدَهُ مِنْ حَدِيثِ
أَنْسٍ^(١) وَأَبِي بَكْرٍ ، وَبِأَخْصَرَ مِنْهُ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ - : «هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ
جَمِيعِ طُرُقِهِ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ» ، حَتَّى قَالَ : «وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ : فَقَالَ
النَّسَائِيُّ : مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُدْعَانِيُّ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ» .

قُلْتُ : وَقَوْلُهُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ ؛ فَإِنَّ لَوَائِحَ الْوَضْعِ وَالتَّهَافُتِ عَلَى هَذَا
الْكَلَامِ لَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ !

وَفِي الْإِسْنَادِ عِلَلٌ أُخْرَى - سِوَى الْجُدْعَانِيِّ - :

* فابْنُ مِرْقَاعٍ ؛ قَالَ الْعُقَيْلِيُّ : «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ» ، وَأَوْرَدَ هَذَا الْحَدِيثَ
فِي تَرْجَمَتِهِ^(٢) .

* وَإِسْمَاعِيلُ ؛ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ الْمَدَنِيِّ : ضَعِيفٌ ،
بِاسْتِثْنَاءِ رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ عَنْهُ .

قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «هَذِي السَّارِي» (ص ٤١٠ ، رِيَان) : «اِخْتَجَّ بِهِ

(١) عَنْ شَيْخٍ لَهُ عَنِ الْخَطِيبِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَنْسٍ . وَهُوَ فِي «تَارِيخِهِ» : (٢/٣٨٧) ، وَقَالَ :
«وَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ بَاطِلٌ - أَيْضًا - . وَإِنَّمَا يُحْفَظُ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُدْعَانِيِّ ...» إلخ .

قُلْتُ : وَفِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ عَامِرٍ السَّمَرْقَنْدِيُّ ، وَهُوَ وَضَّاعٌ .

(٢) مَعَ أَنَّهُ أَوْرَدَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَالْجُدْعَانِيُّ فِي «ضَعْفَاتِهِ الْكَبِيرِ» - أَيْضًا - : (١/٨٧ ، ٤/
١٠١) ؛ فَفِي صَنِيعِهِ رَدٌّ عَلَى الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْإِغْلَالُ بِضَعْفِ رَاوٍ أَوْ تَذْلِيلِهِ -
مَثَلًا - وَالْإِسْنَادُ إِلَيْهِ غَيْرُ ثَابِتٍ ، وَالْقَضِيَّةُ - بِرُمَّتْهَا - تَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيرٍ وَاسْتِقْرَاءٍ وَاسِعٍ
لِتَصْرِفَاتِ الْأَيْمَةِ - رَجَمَهُمُ اللَّهُ - ، وَإِنْ كُنْتُ مُطْمَئِنًّا إِلَى جَوَازِ هَذَا الصَّنِيعِ .

الشَّيْخَانِ، إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يُكْثِرَا مِنْ تَخْرِيجِ حَدِيثِهِ، وَلَا أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ سِوَى حَدِيثَيْنِ، وَأَمَّا مُسْلِمٌ فَأَخْرَجَ لَهُ أَقْلَ مِمَّا أَخْرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ. وَرَوَى لَهُ الْبَاقُونَ، سِوَى النَّسَائِيِّ؛ فَإِنَّهُ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِضَعْفِهِ «...». حَتَّى قَالَ: «قُلْتُ: وَرَوَيْنَا فِي «مَنَاقِبِ الْبُخَارِيِّ» بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ أَخْرَجَ لَهُ أَصُولَهُ، وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَنْتَقِيَ^(١) مِنْهَا، وَأَنْ يُعَلِّمَ لَهُ عَلَى مَا يُحَدِّثُ بِهِ لِيُحَدِّثَ بِهِ، وَيُعْرِضَ عَمَّا سِوَاهُ. وَهُوَ مُشْعِرٌ بِأَنْ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ هُوَ مِنْ صَحِيحِ حَدِيثِهِ؛ لِأَنَّهُ كَتَبَ مِنْ أَصُولِهِ. وَعَلَى هَذَا؛ لَا يَخْتَجُّ بَشْيٌ مِنْ حَدِيثِهِ - غَيْرَ مَا فِي الصَّحِيحِ -؛ مِنْ أَجْلِ مَا قَدَحَ فِيهِ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، إِلَّا إِنْ شَارَكَهُ فِيهِ غَيْرُهُ؛ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ».

قُلْتُ: وَهُوَ يُخْرِجُ عَنْهُ فِي «تَوَارِيخِهِ» أَشْيَاءَ يَسْتَنْبِطُ مِنْهَا أُمُورًا وَيَسْتَدِلُّ بِهَا عَلَى عِلَلٍ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهَا كَذَلِكَ.

وَعَلَيْهِ؛ فَقَدْ قَالَ فِي تَرْجَمَةِ الْجُدْعَانِيِّ مِنْ «تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ» (١/١٥٧): «وَقَالَ لِي إِسْمَاعِيلُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الْجُدْعَانِيِّ الْقُرَشِيَّ الْمَكِّيَّ مُنْذُ سِتُونَ سَنَةً (كَذَا؛ وَالصَّوَابُ: سِتَيْنَ)، عَنْ عبيدِ اللَّهِ وَسَلِيمَانَ بْنِ مَرْقَاعٍ». فَكَأَنَّهُ يَعْنِي هَذَا الْحَدِيثَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* وَهَلَالٌ وَالصَّلْتُ: أَشَارَ الْخَطِيبُ إِلَى جَهْلَاتِهِمَا فِي «تَارِيخِهِ»: (٢/٣٨٧)؛ حَيْثُ قَالَ: «وَفِي إِسْنَادِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمَجْهُولِينَ»^(٢).

(١) تَحَرَّفَ فِيهِ إِلَى: «يَنْتَقِي»، وَلَا شَكَّ فِي خَطِئِهَا؛ وَهِيَ فِي الطَّبَعَةِ السَّلَفِيَّةِ: (ص ٣٩١) عَلَى الصَّوَابِ.

(٢) وَهَذَا يُؤَيِّدُ - أَيْضًا - الْقَضِيَّةَ الَّتِي أَشْرْتُ إِلَيْهَا آنفًا فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ - حَاشِيَةُ رَقْمِ (٢) -؛ فَتَأَمَّلْ!

* وَلَمْ يَتَّبِعْنِي لِي سَمَاعُ بَعْضِ هَؤُلَاءِ مِنْ بَعْضٍ، حَتَّى الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
(وَقَدْ) تَعَقَّبَ ابْنَ الْجَوْزِيِّ كُلُّ مِنَ السِّيَوطِيِّ فِي «الَلَّاحِي» : (١/٢٣٤)،
وَابْنِ عِرَاقٍ فِي «تَنْزِيهِ الشَّرِيعَةِ» : (١/٢٨٩)؛ بِمَا لَا طَائِلَ مِنْ وَرَائِهِ!
وَحَسْبُ هَذَا الْحَدِيثِ مَا ذَكَرْتُ وَبَيَّنْتُ.

خَامِسًا: أَوْرَدَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «ثِقَاتِهِ» : (٨/٣٧٩، ٣٨٢) كُلًّا مِنْ:
(عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مَالِكِ بْنِ مَغُولٍ) وَ(عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ
مَوْفِقٍ).

وَالأَوَّلُ: ذَكَرَ أَنَّهُ يَرْوِي عَنْ: وَكَيْعٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ الْغَنَوِيِّ.
وَالثَّانِي: ذَكَرَ أَنَّهُ يَرْوِي عَنْ: أَبِي نَعِيمٍ وَأَبِيهِ. وَكُلُّهُمُ كُوفِيُّونَ، وَمِنْ نَفْسِ
طَبَقَةِ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ - حَاشَا الْغَنَوِيِّ - . فَلَعَلَّ شَيْخَ الْبَزَّازِ فِي حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ أَحَدُ هَذَيْنِ.

ثُمَّ اسْتَدْرَكْتُ بِأَنَّهُ الثَّانِي - جَازِمًا بِذَلِكَ - ؛ لَمَّا وَجَدْتُ الْخَطِيبَ -
قَدَرًا بِدُونِ تَعَمُّدِ بَحْثٍ - يَقُولُ فِي تَرْجُمَةِ الْبَزَّازِ مِنْ «تَارِيخِهِ» (٤/٣٣٤):
«سَمِعَ هَدْبَةَ بْنَ خَالِدٍ، وَعُمَرَ بْنَ مُوسَى الْحَادِي، وَإِسْمَاعِيلَ بْنَ سَيْفٍ،
وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مَوْفِقٍ، ...». وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ.

وَسَوْفَ أَتَعَرَّضُ لِهَذَا الرَّجُلِ بِصُورَةٍ أَضْرَحَ لَدَى الْكَلَامِ عَنْ عِلَلِ حَدِيثِ
أَبِي هُرَيْرَةَ - بِإِذْنِ اللَّهِ - .

٢- حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ:

رَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوَيْهِ فِي «تَفْسِيرِهِ» - كَمَا فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» : (٥/٢٥٧) - .

وَلَفْظُهُ: «لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبٌ، وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَسَ . وَمَنْ قَرَأَ يَسَ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ عَشَرَ مَرَّاتٍ» .

والتفسير المذكور في عداد المفقود حتى هذه اللحظة، ولم أر من نقله بإسناده - أو بعضه - عنه . لكنني لست أشك أن تفرّد ابن مردويه - في الأعم الأغلب - مظهره النكارة والضعف الشديد - كما أشرت إليه في غير هذا الموضع، والأمثلة على ذلك كثيرة لديّ - .

٣ - حديث أبي بن كعب:

أولاً: من طريق زر بن حبيش الأسدي، عنه:

قال الحافظ أبو عبد الله القضاعي رحمته الله في «مسند الشهاب» (١٠٣٦): «أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الأذفوي: ثنا أبو الطيب أحمد ابن سليمان الجريفي إجازة: أبنا أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: حدثني زكريا بن يحيى: ثنا شبابة: ثنا مخلد بن عبد الواحد، عن علي بن زيد بن جدهان وعطاء بن أبي ميمونة، عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَإِنَّ قَلْبَ الْقُرْآنِ يَسَ، وَمَنْ قَرَأَ يَسَ وَهُوَ يُرِيدُ بِهَا اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ، وَأُعْطِيَ مِنْ الْأَجْرِ كَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَرَّةً، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ قُرِئَ عِنْدَهُ إِذَا نَزَلَ بِهِ مَلَكُ الْمَوْتِ سُورَةُ يَسَ؛ نَزَلَ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنْ سُورَةِ يَسَ عَشْرَةُ أَمْلاكٍ؛ يَقُومُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ صُفُوفًا، يُصَلُّونَ عَلَيْهِ، وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ، وَيَشْهَدُونَ غُسْلَهُ، وَيُشَيِّعُونَ جَنَازَتَهُ، وَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ (كذا)، وَيَشْهَدُونَ دَفْنَهُ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ قَرَأَ يَسَ وَهُوَ فِي سَكَرَاتِ الْمَوْتِ لَمْ يَقْبُضْ مَلَكُ الْمَوْتِ رُوحَهُ حَتَّى يَجِيئَهُ رِضْوَانُ حَازِنِ الْجَنَّةِ بَشَرِيَّةً مِنْ شَرَابِ الْجَنَّةِ، فَيُشْرِبُهَا عَلَى فِرَاشِهِ، فَيَقْبِضُ

مَلَكِ الْمَوْتِ رُوحَهُ وَهُوَ رَيَّانُ، فَيَمَكْتُ فِي قَبْرِهِ وَهُوَ رَيَّانُ، وَيُبْعَثُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ وَهُوَ رَيَّانُ، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَوْضٍ مِنْ حِيَاضِ الْأَنْبِيَاءِ حَتَّى يَدْخُلَ
الْجَنَّةَ وَهُوَ رَيَّانُ!!!

وَرَوَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»: (٢٣٩/١)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَكْرِ
ابْنِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيِّ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ
ابْنُ سَوَّارٍ، بِهِ مُطَوَّلًا، فِي فَصَائِلِ الْقُرْآنِ سُورَةَ سُورَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسُقْ هَذِهِ
الْقِطْعَةَ فِي فَضْلِ يَسَ (١).

وفيه: مَخْلُذُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ. قَالَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ» (٣/٤٣):
«يُرْوَى عَنِ الْبَصْرِيِّينَ وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ وَغَيْرِهِ (كَذَا؛
وَالصَّوَابُ - عِنْدِي - حَذْفُ الْوَاوِ الْأُولَى)، رَوَى عَنْهُ الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ
وَالثَّاسِ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ جِدًّا؛ يَنْفَرِدُ بِأَشْيَاءَ مَنَاقِيرَ لَا تُشْبِهُ حَدِيثَ الثَّقَاتِ؛
فَبَطَلَ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ فِيمَا وَافَقَهُمْ مِنَ الرُّوَايَاتِ».

(١) وَزَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى الَّذِي فِي إِسْنَادِ الْقُضَاعِيِّ؛ هُوَ ابْنُ أَيُّوبَ الْمَدَائِنِيِّ الضَّرِيرُ، سَكَتَ
عَلَيْهِ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ»: (٤٥٧/٨)، وَلَهُ مَنَاقِيرُ عَدِيدَةٌ عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سَوَّارٍ،
سَاقَهَا الْإِخْوَانُ الْأَفَاضِلُ فِي بَطَائِقِهِ لَدَيْنَا بـ «دَارِ التَّأْصِيلِ». وَلَكِنْ شَيْخُ الْقُضَاعِيِّ لَمْ
أَجِدْهُ إِلَّا فِي «الطَّلَاعِ السَّعِيدِ»: (ترجمة ٢٢٥) مَسْكُوتًا عَلَيْهِ - كَالْعَادَةِ - . وَشَيْخُ شَيْخِهِ
سَكَتَ عَلَيْهِ الْخَطِيبُ - أَيْضًا - (١٧٩/٤ : ١٨٠).

نَعَمْ؛ تَابَعَ زَكَرِيَّا: مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمِ الثَّقَفِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ - شَيْخُ ابْنِ أَبِي دَاوُدَ -، وَهُوَ
صَدُوقٌ مُصَنِّفٌ. وَلَكِنْ لَفْظُهُ الَّذِي سَاقَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي فَضْلِ كُلِّ سُورَةٍ مُخْتَصَرٌ جِدًّا؛ إِذْ
فِيهِ: «نَعَمْ يَا أَبِي؛ إِثْمًا مُسْلِمٌ قَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ كَمَنْ قَرَأَ ثَلَاثِي الْقُرْآنِ، وَأُعْطِيَ
مِنَ الْأَجْرِ كَأَنَّمَا تَصَدَّقَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَمُؤْمِنَةٍ، وَمَنْ قَرَأَ آلَ عِمْرَانَ أُعْطِيَ بِكُلِّ آيَةٍ مِنْهَا أَمَانًا
عَلَى جَنْبِ جَهَنَّمَ، وَمَنْ قَرَأَ سُورَةَ النَّسَاءِ أُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ كَأَنَّمَا تَصَدَّقَ عَلَى كُلِّ مَنْ وَرَثَهُ مِيرَاثًا
...»، وَهَكَذَا بِاخْتِصَارٍ فِي فَضْلِ كُلِّ سُورَةٍ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ هَذَا التَّفَاوُتِ.

وقال الذهبي في تَرْجَمَتِهِ مِنْ «الميزان» (٨٣/٤): «وَرَوَى عَنْهُ شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ، عَنِ ابْنِ جُدْعَانَ. وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ زُرَّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ الْخَبَرِ الطَّوِيلِ الْبَاطِلِ فِي فَضْلِ السُّورِ. فَمَا أَذْرِي مَنْ وَضَعَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَخْلُودًا افْتَرَاهُ؟ حَدَّثَ بِهِ الْخَطِيبُ^(١) عَنْ ابْنِ رِزْقَوِيهِ، عَنِ ابْنِ السَّمَاكِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوْحِ الْمَدَائِنِيِّ، عَنْ شَبَابَةَ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا حَاتِمٍ عَنْ حَدِيثِ شَبَابَةَ، عَنْ مَخْلُودٍ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ كَذَا فَلَهُ كَذَا؟» فَقَالَ: ضَعِيفٌ».

وقال ابنُ الجوزي: «وَقَدْ فَرَّقَ هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو إِسْحَاقَ الثَّغَلْبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»؛ فَذَكَرَ عِنْدَ كُلِّ سُورَةٍ مَا يَخْصُصُهَا، وَتَبِعَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْوَاحِدِيُّ فِي ذَلِكَ، وَلَا أَعْجَبُ مِنْهُمَا - لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ -؛ وَإِنَّمَا عَجَبْتُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي دَاوُدَ؛ كَيْفَ فَرَّقَهُ عَلَى كِتَابِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ حَدِيثٌ مُحَالٌ؟ وَلَكِنْ شَرَهُ جُمْهُورُ الْمُحَدِّثِينَ؛ فَإِنَّهُمْ مِنْ عَادَتِهِمْ تَنْفِيقُ حَدِيثِهِمْ وَلَوْ بِالْبَوَاطِيلِ! وَهَذَا قَبِيحٌ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ».

وهذا حديثُ فضائلِ السُّورِ مَصْنُوعٌ بِلَا شَكٍّ؛ وَفِي إِسْنَادِ الطَّرِيقِ

(١) وهذه مُتَابَعَةٌ صَحِيحَةٌ لِلْمَدَائِنِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ، لَكِنِّي لَا أَذْرِي: أَمْطُولَ لَفْظِهِ أَمْ مَخْتَصَرٌ؟ وَلَمْ أَهْتِدِ إِلَيْهِ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ»، مَعَ احْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْخَطِيبُ قَدْ رَوَاهُ فِي تَصْنِيفِ آخَرٍ لَهُ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الأوّل: بزيع^(١)؛ قال الدارقطني: وهو مَثْرُوكٌ. وفي الطريق الثاني: مَخْلَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ؛ قال ابنُ حَبَّانَ: (فَذَكَرَ بَعْضُ كَلَامِهِ). وَقَدْ اتَّفَقَ بزيعٌ ومَخْلَدٌ عَلَى رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ وَيَحْيَى: عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ^(٢) لَيْسَ بِشَيْءٍ.

وَبَعْدَ هَذَا؛ فَتَنَسَّ الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَصْنُوعٌ ... إلخ.

قُلْتُ: وَطَرِيقُ بَزِيعِ بْنِ حَسَّانَ - أَبِي الْخَلِيلِ الْبَصْرِيِّ - بِمُتَابَعَةِ مَخْلَدِ ابْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ؛ عِنْدَ الْعُقَيْلِيِّ فِي «الضُّعَفَاءِ»: (١/١٥٦) - وَعَنْهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ -.

وَرَوَى - عَقِبَ ذَلِكَ - بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقِ الْمَرْوَزِيِّ: سَمِعْتُ ابْنَ الْمُبَارَكِ يَقُولُ فِي حَدِيثِ أَبِي بْنِ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ كَذَا فَلَهُ كَذَا، وَمَنْ قَرَأَ سُورَةَ كَذَا»؛ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «أُظُنُّ الزِّنَادِقَةَ وَضَعَتْهُ».

ثَانِيًا: مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ - أَوْ: سَالِمَ -، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْهُ:

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (٣/٨٥): «أَخْبَرَنَا هَلَالُ الْحَفَارُ

(١) تَحَرَّثَ إِلَى (بَدِيع)، وَفِي مَصَادِرَ شَتَّى إِلَى (بَزِيع)!

(٢) قَدْ حَرَزْتُ الْقَوْلَ فِي (عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ)، وَأُورِدَتْ طَائِفَةٌ مِنْ مَنَاقِبِ حَدِيثِهِ؛ فِي حَاشِيَةِ «إِمَاطَةِ الْجَهْلِ»: (ص ١٤: ١٦)، وَلَكِنَّ الْإِعْلَالَ بِهِ - هُنَا - لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ مَقْرُونٌ فِي الْإِسْنَادِ بِعَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، وَهُوَ ثِقَّةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ، مِنْ رِجَالِ الْجَمَاعَةِ - سَوَى التِّرْمِذِيِّ -، وَرُويَ بِالْقَدَرِ. وَرِوَايَتُهُ هُوَ وَابْنُ جُدْعَانَ عَنْ زَيْدٍ فِيهَا تَكَلَّفٌ وَافْتِعَالٌ، وَلَمْ تُعْهَدْ مِنْ طَرِيقِ الثَّقَاتِ.

قَالَ: قُرِئَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ رَزْقٍ الْخَلَّالِ - وَأَنَا أَسْمَعُ -
 فِي رَجَبِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ. وَحَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ
 ابْنِ الْحَسَنِ الصَّوَّافُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ شَرِيكَ بْنِ
 الْفَضْلِ بْنِ خَالِدِ الْبَزَّازِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ
 الْيَزْبُوعِيُّ: حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ سَلِيمٍ الْمَدَائِنِيُّ: حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنْ
 زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ قَالَ: قَالَ لِي
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبُي؛ إِنَّ جَبْرِيلَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ، وَهُوَ يَقْرَأُ
 عَلَيْكَ السَّلَامَ». قَالَ: «وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ».

قُلْتُ: وَرَوَاهُ - أَيْضًا - ابْنُ عَدِيٍّ (٢٥٨٨/٧) - فَاخْتَصَرَ لَفْظَهُ - ،
 وَابْنُ مَرْذُوبِهِ فِي «تَفْسِيرِهِ» - كَمَا فِي «الَلَّائِي الْمَصْنُوعَةِ»: (٢٢٧/١)
 وَ«الْكَافِي الشَّافِي»: (ص ١٤٠) - ، وَالتَّعْلِيُّ - كَمَا فِيهِ - ، وَالشَّجَرِيُّ
 (٩٨/١ : ١٠٣) ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَلَفْظُهُ - كَمَا هُوَ عِنْدَهُ - : «إِنَّ لِكُلِّ
 شَيْءٍ قَلْبًا، وَإِنَّ قَلْبَ الْقُرْآنِ يَسُ، وَمَنْ قَرَأَ سُورَةَ يَسَ يُرِيدُ بِهَا اللَّهُ غَفَرَ اللَّهُ
 لَهُ...»؛ فَذَكَرَهُ بَنَحْوِ الرُّوَايَةِ الْأُولَى عَنْ أَبِي.

وَسَلَامُ الْمَدَائِنِيُّ مَثْرُوكٌ^(١).

وَلَكِنْ؛ قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَرَوَاهُ عَنْ هَارُونُ بْنُ كَثِيرٍ: الْقَاسِمُ بْنُ
 الْحَكَمِ الْعُرْنِيُّ^(٢) بِطَوِيلِهِ سُورَةُ سُورَةٍ. وَرَوَاهُ عَنْ هَارُونُ: يُوسُفُ بْنُ

(١) لِكُنِّي لَا أَذْرِي: هَلْ رَوَاهُ ابْنُ مَرْذُوبِهِ وَالتَّعْلِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ أَمْ لَا؟ فَإِنَّ ابْنَ حَجَرَ
 وَالسِّيُوطِيَّ مَا بَيَّنَّا ذَلِكَ.

(٢) تَحَرَّفَتْ فِي الْمَطْبُوعِ إِلَى: «الْغَزِي».

عَطِيَّة - الكوفي لا البصري - بَعْضُهُ. وهَارُونُ غَيْرُ مَعْرُوفٍ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ غَيْرُهُ، وَهَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ عَنْ زَيْدٍ».

قُلْتُ: وَالْقَاسِمُ أَصْلَحُهُمْ حَالًا؛ فَإِنَّهُ صَدُوقٌ لَا بَأْسَ بِهِ، رُمِيَ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَفْلَةِ. وَيُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ الْكُوفِيُّ مَتْرُوكٌ؛ اتَّهَمَهُ الْفَلَّاسُ^(١).

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونُوا قَدْ تَوَبَّعُوا فِي الْأَسَانِيدِ الَّتِي لَمْ نَطَّلِعْ عَلَيْهَا. فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وهَارُونُ): قَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ لَهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ إِلَى أَبِي أُمَامَةَ وَابْنِ عُمَرَ: «هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، لَا أَعْرِفُ مِنَ الْإِسْنَادِ إِلَّا أَبَا أُمَامَةَ!» كَمَا فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» لَوْلَدِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (١٨٨٠).

وفيه: «عَنْ زَيْدِ بْنِ سَالِمٍ - أَوْ ابْنِ أَسْلَمَ -، عَنْ أَبِيهِ».

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (٢٨٦/٤): «مَجْهُولٌ، وَزَيْدٌ عَنْ أَبِيهِ نَكْرَةً».

وَمِمَّا زَادَهُ عَلَيْهِ الْحَافِظُ فِي «اللِّسَانِ» (١٨١/٦): «قُلْتُ: وَوَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ: زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ؛ وَالصَّوَابُ: زَيْدُ بْنُ سَالِمٍ».

وَقَالَ السِّيُوطِيُّ فِي «الَلَّالِيِّ»: «وَمِنْ طُرُقِهِ الْبَاطِلَةِ: طَرِيقُ هَارُونِ بْنِ

(١) وَفِي تَرْجُمَتِهِ مِنْ «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ»: (٤٤١/٣٢) تَحَرَّفَ شَيْخُهُ هَارُونُ بْنُ كَثِيرٍ إِلَى: «مُرْوَانَ بْنَ كَثِيرٍ»! وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ يُوسُفَ هَذَا ابْنُ مَنِيعٍ فِي «مُسْنَدِهِ» - كَمَا فِي «الْمَطَالِبِ» (الْمُسْنَدَةُ: ق ١/٥٠٠) - بِالْقِطْعَةِ الَّتِي تَخْصُ فَضْلَ يَسَّ حَسْبُ. وَقَدْ أَشَارَ ابْنُ عَدِيٍّ إِلَى أَنَّ يُوسُفَ قَدْ رَوَى بَعْضَهُ.

كثير، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ.
أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ»؛ وَقَالَ: رَوَاهُ عَنْ هَارُونَ ... إلخ.
إِلَى أَنْ قَالَ: «وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ (يَعْنِي: هَذَا، وَحَدِيثِي بَزِيعٍ
وَمُخَلِّدٍ) مُخَرَّجَةٌ بِطَوْلِهَا فِي آخِرِ تَفْسِيرِ ابْنِ مَرْذُويه ...».

(طُرْفَةٌ) تَتَعَلَّقُ بِهَذَا الْحَدِيثِ:

رَوَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «الْمَوْضُوعَاتِ»: (١/٢٤١)، بِإِسْنَادِهِ إِلَى
مَحْمُودِ بْنِ غِيلَانَ: سَمِعْتُ مُؤَمَّلًا^(١) يَقُولُ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ بِفَصَائِلِ سُورِ

(١) هُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ الْعَدَوِيِّ الْبَصْرِيُّ نَزِيلُ مَكَّةَ ﷺ، وَقَدْ كَانَ صُلْبًا فِي السُّنَّةِ، شَدِيدًا
عَلَى أَهْلِ الْبِدْعِ؛ فَلَعَلَّهُ صَنَعَ ذَلِكَ مِنْ هَذَا الْبَابِ.

أَوْ لَعَلَّهُ تَأَثَّرَ بِشَيْخِهِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ ﷺ؛ فَهُوَ الَّذِي اشتهَرَ عَنْهُ هَذَا الصَّنِيعُ وَذَاعَ فِي
تَتَبِعَ الرُّوَاةِ؛ لَضَمَانِ اتِّصَالِ الْإِسْنَادِ، وَمَعْرِفَةِ مَخْرَجِ الْحَدِيثِ وَأَحْوَالِ رَوَاتِهِ، وَلَعَلَّ مُؤَمَّلًا
ﷺ (إِنْ صَحَّتِ الْحِكَايَةُ) كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ حَيَاتِهِ وَبِدَايَةِ نَشَاطِهِ الْعِلْمِيِّ. وَإِلَّا؛ فَإِنَّهُ
كَانَ قَدْ دَفَنَ كُتُبَهُ - كَمَا قَالَ أَبُو الْفَضْلِ الْهَرَوِيُّ الْحَافِظُ الشَّهِيدُ ﷺ -، وَجَاوَزَ بِمَكَّةَ. وَمَعَ
ذَلِكَ؛ فَلَمْ يَكْفِ عَنْ التَّحْدِيثِ؛ فَوَقَعَتْ لَهُ أَوْهَامٌ كَثِيرَةٌ أَشَارَ إِلَيْهَا: سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ، وَابْنُ
سَعْدٍ، وَالْفَسَوِيُّ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَابْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ، وَزَكَرِيَّا السَّاجِيُّ، وَأَبُو الْفَضْلِ بْنُ عَمَارٍ
الشَّهِيدُ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

وَقَدْ رَكَنْتُ نَفْسِي إِلَى جَمْعِ هَذِهِ الْأَوْهَامِ تَمْهِيدًا لِبَيَانِهَا، وَقَدْ شَرَعْتُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْهَا
- مَقْسَمًا عَلَى أَسْمَاءِ شُيُوخِهِ الَّذِينَ وَهَمَ عَلَيْهِمْ - مِنْذُ زَمَانٍ، وَلَكِنِّي لَمْ أَكْمِلْهُ؛ فَاسْأَلِ اللَّهَ
الْعَوْنَ وَالسَّدَادَ.

وَهَذِهِ الْقِصَّةُ تُبَيِّنُ أَنَّ الْمُتَصَوِّفَةَ كَانُوا مِنْ أَعْظَمِ الْخَلْقِ ضَرَرًا عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَهْلِهِ - وَمِثْلُهُمْ
الرَّافِضَةُ الْمُتَشَبِّهَةُ - مِنْذُ قَدِيمِ الزَّمَانِ؛ فَهُمَا صَنُوفَانِ فِي الْكُذِبِ وَالْاِخْتِلَاقِ، وَنَسْجِ الْأَسَاطِيرِ
وَالْخَيَالَاتِ، وَدَسَّهَا عَلَى عِبَادِ اللَّهِ السَّاهِينَ الْغَافِلِينَ.

أَمَّا الزُّهَّادُ - أَمْثَالُ: دَاوُدَ الطَّائِنِيِّ، وَبِشْرِ بْنِ الْحَارِثِ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنِ أَدَهَمَ، وَالْفَضِيلِ بْنِ
عِيَّاضٍ -؛ فَقَدْ حَاوَلَ الصُّوفِيَّةُ اتِّحَالَهُمْ، وَهُمْ أَهْلُ عِلْمٍ وَفَقْهٍ وَسُنَّةٍ، وَمِنْهُمْ الْمُرَابِطُونَ
الْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَكِنْ غَلَبَ عَلَيْهِمْ طَلَبُ الْإِخْلَاصِ وَقِلَّةُ مُخَالَطَةِ النَّاسِ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهِمْ.

الْقُرْآنَ الَّذِي يُرَوَّى عَنْ أَبِي بْنِ كَعْبٍ؛ فَقُلْتُ لِلشَّيْخِ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ بَوَاسِطٌ - وَهُوَ حَيٌّ - . فَصِرْتُ إِلَيْهِ؛ فَقَالَ: حَدَّثَنِي شَيْخٌ بَعْدَانٌ. فَصِرْتُ إِلَيْهِ؛ فَأَخَذَ بِيَدِي؛ فَأَدْخَلَنِي بَيْتًا؛ فَإِذَا فِيهِ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ وَمَعَهُمْ شَيْخٌ. فَقَالَ: هَذَا الشَّيْخُ حَدَّثَنِي؛ فَقُلْتُ: يَا شَيْخُ؛ مَنْ حَدَّثَكَ؟ فَقَالَ: لَمْ يُحَدِّثْنِي أَحَدٌ؛ وَلَكِنَّا رَأَيْنَا النَّاسَ قَدْ رَغِبُوا عَنِ الْقُرْآنِ؛ فَوَضَعْنَا لَهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ؛ لِيَضْرِبُوا وُجُوهَهُمْ إِلَى الْقُرْآنِ!»

ثُمَّ رَوَاهَا (١/٢٤١: ٢٤٢) مِنْ وَجْهِ آخَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ غِيلَانَ، بَنَحُو الْأَوَّلَى.

وَفِي الْإِسْنَادِ الْآخِرِ: الْقَاضِي أَبُو الْعَلَاءِ الْوَاسِطِيُّ - شَيْخُ الْخَطِيبِ فِيهَا -، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْمَفِيدِ. وَفِيهِمَا مَقَالٌ شَدِيدٌ. وَفِي الْأَوَّلِ بَعْضُ مَنْ لَمْ أَتَحَقَّقْ مِنْهُ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٤- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِالشَّطْرِ الْأَوَّلِ:

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ الْبَزَّارُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مُسْنَدِهِ»: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ الْفَضْلِ: ثَنَا زَيْدٌ: ثَنَا حَمِيدٌ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَسْ». - كَمَا فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ»: (٢٣٠٤) لِلْحَافِظِ الْهَيْثَمِيِّ، وَ«مُخْتَصَرِ زَوَائِدِ الْبَزَّارِ»: (١٥٤٩) لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ (رَحِمَهُمَا اللَّهُ) - .

وَهَذَا إِسْنَادٌ مُنْكَرٌ؛ لَهُ عِلَّتَانِ:

الْأَوَّلَى: جَهَالَةُ حَالِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُوَقِّقٍ - وَهُوَ الثَّقَفِيُّ

الْكُوفِيُّ - ، شَيْخُ الْبَزَّازِ ؛ حَيْثُ انْفَرَدَ ابْنُ حِبَّانَ بِإِيرَادِهِ فِي « الثَّقَاتِ » - كَمَا تَقَدَّمَ - .

وَمَا رَأَيْتُ لَهُ تَرْجَمَةً مُسْتَقِلَّةً فِي مَكَانٍ آخَرَ . وَلَمْ أَرْ هَذَا الْحَدِيثَ مَوْصُولًا عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَابٍ الْعُكْلِيِّ الْحَافِظِ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ ؛ فَهَلْ لَهُ مَدْخَلٌ فِي نَكَارَتِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ؟ عَلِمَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ - تَعَالَى - .

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَدْ تُوْبِعَ ؛ فَقَدْ عَرَفَ الْحَدِيثَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بَعْضُ الْحَفَاطِ ؛ كَالْتَرْمِذِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُ .

وَرَوَاهُ ابْنُ مَرْدَوِيهِ - أَيْضًا - فِي « تَفْسِيرِهِ » - كَمَا فِي « الدَّرِّ الْمَثُورِ » : (٢٥٧ / ٥) - ؛ حَيْثُ قَالَ السَّيَوْتِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ عَقَبَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ - بِاللَّفْظِ التَّامِّ الْمُتَقَدِّمِ - : « وَأَخْرَجَ ابْنُ مَرْدَوِيهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسِ مِثْلَهُ » . فَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الثَّانِيَّةُ : جِهَالَةُ شَيْخِ شَيْخِهِ - أَيْضًا - : حَمِيدُ الْمَكِّيِّ ، مَوْلَى آلِ عُلُقَمَةَ ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(وَقَالَ) الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « تَارِيخِهِ الصَّغِيرِ » : (١٢٣ / ٢) : (١٢٤) - وَعَنْهُ : ابْنُ عَدِيٍّ (٦٨٩ / ٢) - : « حَمِيدُ الْمَكِّيِّ ، مَوْلَى ابْنِ عُلُقَمَةَ ، رَوَى عَنْهُ زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ ثَلَاثَةَ أَحَادِيثَ ، زَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ عَطَاءً ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ سَلْمَانَ (تَحَرَّفْتُ إِلَى : سَلِيمَانَ ؛ وَالتَّصْوِيبُ مِنَ « الْكَامِلِ » وَ« تَهْذِيبِ الْكَامِلِ » : (٤١٥ / ٧) ، وَلِمَا سَيَأْتِي - قَرِيبًا -) ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، وَحَدِيثَيْنِ آخَرَيْنِ لَا يُتَابَعُ فِيهِمَا » .

قَالَ الْحَافِظُ الْمِرْزِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « يَعْنِي : حَدِيثَ سَلْمَانَ فِي الدُّعَاءِ : « مَنْ

قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ، وَأَشْهَدُ مَلَائِكَتَكَ . . . الحديث، وفي آخره: «مَنْ قَالَهَا مَرَّةً عَتِقَ ثَلَاثَةً^(١) مِنَ النَّارِ . . . الحديث».

وقال البرقاني في «سؤالاته للدارقطني» (٦٦): «قُلْتُ: فحميد مؤلى علقمة عن عطاء؟ قال: مجهول^(٢)».

وقال ابن عدي: «وحميد المكي لم ينسب ولم يذكر أبوه، وحديثه - هذا المقدار الذي ذكره البخاري - لا يتابع عليه - كما قال -».

وقال الذهبي في «المغني» (١٩٦/١): «قال البخاري: لا يتابع عليه».

وقال في «الكاشف» (٢٥٩/١): «لين».

وحكى في «الميزان»: (٦١٨/١) ما حكاه عن البخاري في «المغني»، وزاد: «قُلْتُ: له ثلاثة أحاديث^(٣). قال ابن عدي: لا يتابع على بعض^(٤) حديثه. قُلْتُ: هو أصغر من حميد بن قيس المكي المذكور».

(١) تحرقت في المطبوع إلى: «ثلاثة».

(٢) قال العلامة المعلمي رحمته الله في حاشية «الفوائد المجموعة» (ص ٢٩٩): «والمجهول إذا روى خبرين لم يتابع عليهما؛ فهو تالف».

(٣) هذه من تمام عبارة البخاري في «التاريخ الصغير» - كما رأيت -.

(٤) ليس هذا لفظ ابن عدي - كما رأيت - ولا معناه! فمن الخطأ البين ما جرى عليه كثير من المعاصرين من الاعتماد على كتب المتأخرين - كـ «الميزان» و«تهذيب التهذيب»، وما شابههما -، دون الرجوع إلى الأصول التي ينقل عنها أولئك الأئمة المتأخرون، إلا أن لا نجد تلك النصوص عند أحد سواهم؛ فالله المستعان.

وَجَهَّلَهُ الْحَافِظُ فِي «التَّقْرِيبِ»: (١٥٦٨) - كَمَا تَقَدَّمَ - .

وَحَدِيثُهُ هَذَا أَوْرَدَهُ فِي «الكَافِي الشَّافِ»: (ص ١٤٠)، مَعْرُوءًا لِلْبَزَّازِ،
وَأَعْلَهُ بِضَعْفِهِ .

وَقَالَ فِيهِ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَنْظُورٌ فِيهِ» - كَمَا تَقَدَّمَ .

وَلَمْ أَرَهُ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» لِلْهَيْثَمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، مَعَ كَوْنِهِ عَلَى شَرْطِهِ!
(وَالْمُلاحَظَةُ) أَنَّ مَنَاقِيرَ حَمِيدٍ هَذَا - الَّتِي يَرْوِيهَا بِهَذَا الْإِسْنَادِ الْوَاحِدِ -
تُذَنِّدُنْ - كُلُّهَا - حَوْلَ قَضِيَّةٍ بَعَيْنِهَا؛ هِيَ (فَضْلُ ذِكْرِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -)،
بَلْ حَوْلَ صَحَابَةِ بَأْعْيَانِهِمْ، هُمْ: أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَسَلْمَانُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا!

فَمِنْهَا :

١ - مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ»: (٣٥٠٩)، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَعْقُوبَ،
عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، عَنْهُ، بِهِ: «إِذَا مَرَرْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ فَارْتَعَوْا». قُلْتُ:
يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: الْمَسَاجِدُ. قُلْتُ: وَمَا الرَّتْعُ
يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،
وَاللَّهُ أَكْبَرُ» .

وَعَيْنُ هَذَا الْحَدِيثِ: رَوَاهُ الْبَزَّازُ - كَمَا فِي «الْكَشْفِ»: (٣٠٧٨) - ،
عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعِيدِ الْجَوْهَرِيِّ: ثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، بِهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ^(١): «أَلَا تَرْتَعُ فِي رَوْضَةٍ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ

(١) كَذَا فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ». وَفِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» بِدُونِ قَوْلِهِ: «رَحِمَهُ اللَّهُ» .

وتريحُ فيها؟» فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ وَمَا الرِّعُ؟ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ،
وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

قَالَ سَلْمَانُ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ غَرَسًا، فَمَا غَرَسُ الْجَنَّةِ؟» . قَالَ:
«سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

وَشَيْخَا التِّرْمِذِيِّ وَالْبَزَّارِ كِلَاهُمَا ثِقَّةٌ حَافِظٌ!

نَعَمْ؛ وَرُويَ هَذَا الْمَثْنُ مُخْتَصَرًا، مِنْ طُرُقٍ، بِغَيْرِ هَذَا السِّيَاقِ ^(١).

(١) وَرَوَاهُ الْحَافِظُ فِي «تَتَائِجِ الْأَفْكَارِ»: (٢١/١)، مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ الْفَرِيَّابِيِّ: حَدَّثَنِي
الْفَضْلُ بْنُ مِقَاتِلِ الْبَلْخِيِّ: ثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَابِ، بِهِ؛ بِلَفْظٍ: «يَا أَبَا بَكْرٍ؛ إِذَا مَرَزْتَ
بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ؛ فَارْتَعِ فِيهَا»، قَالَ: وَمَا الرِّعُ فِيهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

وَقَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَهَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ...» .
قُلْتُ: أَمَّا اللَّفْظُ الْمُخْتَصَرُ الَّذِي أَغْنِيهِ؛ فَهُوَ: «إِذَا مَرَزْتُمْ بِرِيَاضِ الْجَنَّةِ؛ فَارْتَعُوا»، قَالُوا:
وَمَا رِيَاضُ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: «حَلَقُ الذَّنْحَرِ». وَقَدْ رُويَ مِنْ طُرُقٍ مُتَكَرِّرَةٍ وَوَاهِيَةٍ؛ عَنْ أَنَسٍ وَجَابِرٍ
وَابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمْ.

وَلِي رِسَالَةٌ فِي تَحْسِينِهِ طُبِعَتْ مُنْذُ سِتِّ سَنَوَاتٍ؛ بِاسْمٍ: «أَخَذِ الْجَنَّةَ بِحُسْنِ حَدِيثِ الرِّعِ
فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ»، لَوْ لَمْ أَضَعُهَا لَكَانَ خَيْرًا لِي - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -؛ وَلَكِنِّي - وَفْقَتِي - كُنْتُ
أَشَدَّ جَهْلًا مِنِّي الْآنَ بِقَوَاعِدِ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ، وَأَنْهُمْ لَمْ يَكُونُوا يُحَسِّنُونَ أَوْ يُصَحِّحُونَ مَثْنًا
مِنَ الْمُتُونِ مِنْ مَجْمُوعِ طُرُقٍ ضَعِيفَةٍ ضَعْفًا لَا يَنْجِبُ؛ بَلْ بِشُرُوطٍ لَا تَنْطَبِقُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ،
وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

بَلِ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ - الَّذِي اضْطَلَحَ عَلَى هَذَا - اشْتَرَطَ انْتِفَاءَ الشُّذُودِ؛ فَالْتِّكَارَةُ كَذَلِكَ - بَلْ
أَصْلُ سَبِيلًا -.

وَقَدْ أَلْحَقْتُ بِالرِّسَالَةِ الْمَذْكُورَةِ - أَيْضًا - «أَذْكَارَ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ وَبَعْدَ الصَّلَاةِ»،
وَتَرَاجَعْتُ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا فِيهَا.

وَقَدْ أَشَارَ عَلَيَّ أَحَدُ الْإِخْوَةِ أَنَّ أَفْرَدَ رِسَالَةٍ لِبَيَانِ مَا رَجَعْتُ عَنْهُ وَتَبَيَّنَ لِي عَدَمُ ثُبُوتِهِ؛ فَلَمْ
تُخَفْ عَلَيَّ وَجَاهَةٌ رَأَيْهِ؛ فَعَزَمْتُ عَلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٢- وَمَا رَوَاهُ الْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِهِ» أَيْضًا - كَمَا فِي «الْكَشْفِ»:
 (٣٠٩٢) - : «حَدَّثَنَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِنَا، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحَبَابِ، بِهِ: بَيْنَمَا
 النَّبِيُّ ﷺ جَالِسٌ، وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ،
 وَنَعِيمُ بْنُ سَلَامَةَ؛ إِذْ قَدِمَ بَرِيدٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَغْتِ بَغْتِهِ؛ فَقَالَ
 أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ مَا رَأَيْنَا بَعَثًا أَسْرَعَ إِيَابًا وَلَا أَكْثَرَ مَغْنَمًا مِنْ هَؤُلَاءِ.
 فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا أَبَا بَكْرٍ؛ أَلَا أَذْلُكَ عَلَى مَا هُوَ أَسْرَعُ إِيَابًا وَأَفْضَلُ
 مَغْنَمًا؟ مَنْ صَلَّى الْغَدَاةَ فِي جَمَاعَةٍ، ثُمَّ ذَكَرَ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ».
 قَالَ الْبَزَّازُ: «لَا نَعْلَمُ أَحَدًا شَارَكَ حَمِيدًا فِي هَذَا، وَلَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ
 عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرَهُ».

قُلْتُ: قَدْ رَوَى مَعْنَاهُ مِنْ أَوْجِهِ أُخْرَى لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.
 وَشَيْخُ الْبَزَّازِ - وَإِنْ كَانَ مُبْهَمًا - لَا نَدْرِي مَنْ هُوَ، وَقَدْ يَكُونُ
 (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ مُوَفَّقٍ) - أَيْضًا -، لَكِنَّهُ تَوَبَّعَ.
 قَالَ الْحَافِظُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَرْجَمَةِ (نَعِيمِ بْنِ سَلَامٍ - وَيُقَالُ: ابْنُ سَلَامَةَ
 السَّلْمِيِّ -) مِنْ «الْإِصَابَةِ» (٥٦٧/٣): «لَهُ ذِكْرٌ فِي حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ
 مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ الْحَبَابِ...»؛ فَذَكَرَهُ.

وَقَالَ: «وَقَعَ لَنَا بَعْلُو فِي «الْمَعْرِفَةِ» لِابْنِ مَنْدَه...».
 ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي «الْمَعْرِفَةِ» لِأَبِي نَعِيمٍ: (٢ أ ق ٢١٧ أ)، مُعْلَقًا مِنْ طَرِيقِ
 مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمٍ^(١)، عَنْ زَيْدٍ، بِهِ.

(١) وَقَعَ فِي اسْمِهِ وَهُمْ فِي الطَّبَعَةِ الْأُولَى لِلْكِتَابِ، سَأَنْبَهُ عَلَيْهِ فِي الْمُلَاحَظَاتِ آخِرَ هَذِهِ
 الطَّبَعَةِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

٣- وَمَا رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ (٢/٦٨٩ - ٦٩٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»:
 (٦/٢٢٠)، مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الصُّوفِيِّ: ثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، بِهِ،
 إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ: حَدَّثَنِي سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ^(١): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ
 قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَشْهَدُكَ، وَأَشْهَدُ مَلَائِكَتَكَ، وَحَمَلَةَ عَرْشِكَ، وَأَشْهَدُ مَنْ
 فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ؛ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَحَدَّكَ
 لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَكْفَرُ مَنْ أَبِي مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
 عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ. مَنْ قَالَهَا مَرَّةً عَتَقَ ثُلُثُهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ قَالَهَا مَرَّتَيْنِ عَتَقَ
 ثُلُثَاهُ مِنَ النَّارِ، وَمَنْ قَالَهَا ثَلَاثًا عَتَقَ كُلَّهُ مِنَ النَّارِ».

وَتَقَدَّمَتْ إِشَارَةُ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ مِمَّا لَمْ يُتَابَعَ عَلَيْهِ
 حَمِيدٌ.

وَرَوَاهُ - أَيْضًا - الْبَزَّازُ - كَمَا فِي «مُخْتَصَرِ زَوَائِدِهِ»: (٢٠٨٩) لِلْحَافِظِ
 رَحِمَهُ اللَّهُ - : «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: ثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ...»؛ فَذَكَرَهُ.
 وَشَيْخُهُ - أَحْمَدُ - لَمْ يَعْرِفْهُ الْهَيْثُمِيُّ (١٠/٨٦)، وَأَعْلَاهُ هُوَ وَالْحَافِظُ
 بِضَعْفِ حَمِيدٍ.

وَهَذَا الشَّيْخُ قَدْ يَكُونُ ابْنُ يَحْيَى الصُّوفِيُّ - الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ
 وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِهِ - . وَقَدْ يَكُونُ ابْنُ يَحْيَى الْحَجَرِيُّ - الْآتِي ذِكْرُهُ - ؛
 فَقَدْ رَوَاهُ - أَيْضًا - الْحَاكِمُ (١/٥٢٣)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ بْنِ
 يَحْيَى الْحَجَرِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ؛ فَقَالَ: «حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ

(١) كَذَا فِي «الْكَامِلِ». وَلَفْظُ الطَّبْرَانِيِّ: «عَنْ سَلْمَانَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

مهران (!): ثَنَا عطاء...؛ فَذَكَرَهُ بِنَحْوِهِ، وَقَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ
الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ».

قَالَ الذَّهَبِيُّ - مُلَخَّصًا كَلَامَهُ بِغَيْرِ تَعْقِبٍ -: «صَحِيحٌ».

وَقَدْ اغْتَرَّ بِظَاهِرِ هَذَا الْإِسْنَادِ: الْأُسْتَاذُ الْعَلَامَةُ الْأَلْبَانِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -؛
فَقَالَ فِي «الصَّحِيحَةِ» (٢٦٧): «وَهُوَ كَمَا قَالَا. وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ. كَمَا
يَبَيِّنُهُ فِي «سِلْسِلَةِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ»: رَقْم (١٠٤١) اهـ.

قُلْتُ: وَالْحَجَرِيُّ - فِي إِسْنَادِ الْحَاكِمِ - هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْمُنْذِرِ
الْكُوفِيُّ. قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صَدُوقٌ». كَمَا فِي «سُؤَالَاتِ الْحَاكِمِ
لَهُ»: (تَرْجَمَةٌ: ٤).

وَأَمَّا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الصُّوفِيُّ، وَهُوَ ابْنُ زَكَرِيَّا، الْأَوْدِيُّ الْكُوفِيُّ،
الْعَابِدُ، أَبُو جَعْفَرٍ: فَهُوَ مِنْ رِجَالِ «التَّهْذِيبِ».

وَهُوَ ثِقَّةٌ بِإِطْلَاقٍ؛ فَقَدْ وَثَّقَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ جَبَّانٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: «لَا
بَأْسَ بِهِ». وَرَوَى عَنْهُ هُوَ وَالْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ». كَمَا فِي «تَهْذِيبِ
الْكَمَالِ»: (٥١٨/١) -.

وَمَعْلُومٌ - بَدَاهَةٌ - أَنَّ الصَّدُوقَ - بَلِ الثَّقَّةَ الْحَافِظَ - يَهْمُ، وَيُخْطِئُ،
وَيُخَالِفُ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَهْمُ فِي تَسْمِيَةِ شَيْخِ زَيْدِ بْنِ الْجُبَابِ مِنَ الْحَاكِمِ نَفْسِهِ أَوْ
شَيْخِهِ الْأَصَمِّ؛ فَهُوَ مِنْ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْحَجَرِيِّ. يُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَرَأَيْنِ شَتَّى؛
مِنْهَا:

١- أَنَّ الْحَدِيثَ مَعْدُودٌ فِي مَنَاكِيرِ حَمِيدِ الْمَكِّيِّ، وَبِهِ يُعْرَفُ؛ وَلِذَلِكَ سَاقَهُ فِي تَرْجَمَتِهِ: الْبُخَارِيُّ، وَابْنُ عَدِيٍّ، وَالذَّهَبِيُّ نَفْسَهُ.

٢- أَنَّ الْمَثَنَ مُنْكَرٌ - لَا مَحَالَةَ -؛ فَلَا يَتَنَاسَبُ - بَلْ لَا يَسْتَحِقُّ - أَنْ يَرَدَّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ النَّظِيفِ.

٣- أَنَّ حَمِيدَ بْنَ مِهْرَانَ - وَهُوَ الْكَنْدِيُّ الْبَصْرِيُّ الْخِياطُ - لَمْ يَذْكُرْ أَحَدًا - عَلِمْتُهُ - رِوَايَتَهُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، أَوْ رِوَايَةَ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ نَفْسِ طَبَقَةِ الْآخِرِ.

(وَقَدْ) نَزَا عَلَى الْحَدِيثِ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ الْمَصِيصِيِّ - فِيمَا يَظْهَرُ -؛ فَرَوَاهُ عَنْ حُجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، بِهِ - عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ (٦/٢٢٠) -.

وَلَمَّا رَأَاهُ بَعْضُهُمْ اتَّهَمَ ابْنَ جَرِيحٍ بِتَدْلِيسِهِ وَإِسْقَاطِ حَمِيدٍ مِنْ إِسْنَادِهِ؛ فَأَعْرَبَ! فَالْمَصِيصِيُّ كَذَّابٌ مُتَّهَمٌ بِسَرَقَةِ الْحَدِيثِ. انْظُرْ: «الْمِيزَانُ»: (١/٤٠: ٤١). ثُمَّ مَا لَابْنِ جَرِيحٍ وَحُمَيْدٍ مَوْلَى آلِ عُلْقَمَةَ حَتَّى يُدْلَسَ؟!

٥- حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - بِشَطْرِهِ الْأَوَّلِ -:

قَالَ الْمَاورِدِيُّ: «رَوَى الضَّحَّاكُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَإِنَّ قَلْبَ الْقُرْآنِ يَسُ، وَمَنْ قَرَأَهَا فِي لَيْلَةٍ أُعْطِيَ يُسْرَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، وَمَنْ قَرَأَهَا فِي يَوْمٍ أُعْطِيَ يُسْرَ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَرْفَعُ عَنْهُمْ الْقُرْآنُ؛ فَلَا يَقْرَءُونَ شَيْئًا، إِلَّا طَهَّ وَيَسَّ!»

حَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»: (١٥/٢).

وهذا مُعَلَّقٌ، ضَعِيفُ الإسْنَادِ؛ الضحَّاكُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - وسائِرِ
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - مُنْقَطِعٌ.

هَذَا لَوْ صَحَّ الإسْنَادُ إِلَيْهِ! وَلَكِنْ؛ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ أَحَدِ
هَالِكَيْنِ عَنْهُ: جَوَيْرِ أَوْ نَهْشَلِ ابْنَيْ سَعِيدٍ! فَإِنَّهُمَا مُكْثِرَانِ عَنْهُ جَدًّا، لَا سِيَّمَا
وَالْمَتْنُ بِالْغِ النَّكَارَةِ.

وَقَدْ رُوِيَ الْقِطْعَةُ الْوُسْطَى مِنْهُ فِي أَثَرٍ مَوْقُوفٍ:

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو مُحَمَّدٍ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «سُنَنِهِ» (٢/٤٥٧): حَدَّثَنَا عَمْرُو
ابْنُ زُرَّارَةَ: ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: ثَنَا رَاشِدُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْحِمَانِيُّ، عَنْ شَهْرِ بْنِ
حَوْشَبٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مَنْ قَرَأَ يَسَّ حِينَ يُضْبِحُ أُعْطِيَ يُسْرَ يَوْمِهِ حَتَّى
يُمْسِيَ، وَمَنْ قَرَأَهَا فِي صَدْرِ لَيْلَةٍ أُعْطِيَ يُسْرَ لَيْلَتِهِ حَتَّى يُضْبِحَ»^(١).

وَأَمَّا الْقِطْعَةُ الْأَخِيرَةُ: فَتَحْوَاهَا عِنْدَ ابْنِ مَرْدَوَيْهِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ -
كَمَا فِي «الدُّرِّ»: (٤/٢٨٨) -؛ بَلْفُظٍ: «كُلُّ قُرْآنٍ يُوضَعُ عَلَى (كَذَا) أَهْلِ
الْجَنَّةِ؛ فَلَا يَقْرَءُونَ مِنْهُ شَيْئًا، إِلَّا طَهَّ وَبَسَّ؛ فَإِنَّهُمْ يَقْرَءُونَ بِهِمَا فِي
الْجَنَّةِ»^(٢).

(١) كُنْتُ أَرَى حُسْنَ الْأَثَرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ شَهْرًا صَدُوقٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ، لَكِنِّي تَرَجَعْتُ عَنْ
ذَلِكَ فِي الْآوْتَةِ الْأَخِيرَةِ، وَلِبَعْضِ الْأَفَاضِلِ أَثَرٌ فِي ذَلِكَ التَّرَاجُعِ. وَالْوَاقِعُ الْعَمَلِيُّ
لِلرَّجُلِ يَشْهَدُ بِأَنَّهُ صَاحِبُ مَنَاقِيرَ كَثِيرَةٍ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَكَذَلِكَ فِي بَعْضِ الْمَتُونِ الَّتِي
أَتَى بِهَا نَكَارَةً بِالْعَةِ. وَكُلُّ هَذَا لَا يَجِيءُ وَلَا يَتَنَاسَبُ مَعَ تَوْثِيقِ بَعْضِ كِبَارِ الْأُئِمَّةِ لَهُ؛
فَلَا أَذِرِي: كَيْفَ رَفَعُوهُ إِلَى هَذِهِ الْمَرْتَبَةِ؟!

(٢) ثُمَّ وَجَدْتُهُ مَوْقُوفًا عَلَى شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ: رَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ»: (٤٦٢)،
(٤٧٩)، مُخْتَصَرًا. وَفِيهِ عَطَاءُ الْعَطَارُ - وَهُوَ عَطَاءُ بْنُ عَجَلَانَ -، أَحَدُ الْمَتْرُوكِينَ.

وأفراد ابن مردويه حالها معلوم.

وقد رواه - أيضا - من حديث ابن عباس بتمامه - أعني تمام اللفظ الذي نبحت فيه - ، كما تقدم ؛ فيحتمل أن يكون ما علقه الماوردي عن الضحاك عنه من نفس ذلك الوجه . والعلم عند الله - تعالى - .

٦- حديث معقل بن يسار بالشطر الأول :

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله في «مسنده» (٢٦/٥) : ثنا عارم : ثنا معتمر ، عن أبيه ، عن رجل ، عن أبيه ، عن معقل بن يسار ، أن رسول الله ﷺ قال : «البقرة سنام القرآن وذروته ، ينزل مع كل آية منها ثمانون ملكا ، واستخرجت ﴿الله لا إله إلا هو﴾ ألقى القيوم ﴿من تحت العرش ؛ فوصلت بها - أو : فوصلت بسورة البقرة - . ويس قلب القرآن ، لا يقرأها رجل يريد الله - تبارك وتعالى - والدار الآخرة إلا غفر له ، وقرأوها على موتاكم» .

ورواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» : (١٠٧٥) - باختصار أوله - ، والطبراني في «الكبير» : (٢٢٠/٢٠ ، ٢٣٠ : ٢٣١) ، من طرق ، عن المعتمر بن سليمان ، به . وليس عند النسائي زيادة : «عن أبيه» - الثانية - في الإسناد .

ورواه - أيضا - ابن نصر في «قيام الليل» - كما في «مختصره» : (ص ٧٣) - ، وحذف الشيخ المقرئ - سامحه الله - إسناده ؛ كأنه صنع ذلك لما وجد في الكتاب مرفوعا وموقوفا . والظاهر أن لفظهما واحد ، أو متقارب ؛ ولذلك سأورده - بإذن الله - في الآثار الموقوفة .

وَعَزَاهُ الْحَافِظُ السَّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الدَّرِّ» - مَعَ الْمَذْكُورِينَ - إِلَى أَبِي دَاوُدَ، وَابْنِ مَاجَهَ، وَابْنِ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمِ، وَابْنِ بَيْهَقِيٍّ فِي «الشُّعَبِ»، بِلَفْظٍ: «يَسَ قَلْبُ الْقُرْآنِ...»، حَتَّى قَوْلِهِ: «إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ؛ فَاقْرَءُوهَا عَلَى مَوْتَاكُمْ».

وَفِي هَذَا الصَّنِيعِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ؛ فَلَيْسَ مِنَ الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢/١٧٠) وَابْنِ مَاجَهَ (١٤٤٨) وَالْحَاكِمِ (١/٥٦٥) وَابْنِ بَيْهَقِيٍّ (٢٤٥٧) - وَكَذَا فِي «سُنَنِ الْكُبْرَى»: (٣/٣٨٣) - سِوَى الْجُمْلَةِ الْأَخِيرَةِ مِنْهُ حَسْبُ: «اقْرَءُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَسَ»، مِنْ طَرَفٍ، عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ سُلَيْمَانَ التِّيمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ - وَلَيْسَ بِالنَّهْدِيِّ -، عَنْ أَبِيهِ، بِهِ.

وَرَوَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» (٤٨٠): «حَدَّثْتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، عَنِ التِّيمِيِّ، بِهِ».

وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ (٣٠٠٢)، مِنْ طَرَفِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ^(١)، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ مَعْقِلٍ، بِهِ مُخْتَصَرًا - أَيْضًا.

فَظَهَرَ بِذَلِكَ أَنَّ زِيَادَةَ: «يَسَ قَلْبُ الْقُرْآنِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ شَاذَّةٌ؛ لِتَفَرُّدِ الْمُعْتَمَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بِهَا؛ بِمُخَالَفَةِ الْحَافِظَيْنِ الثَّبَتَيْنِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ، وَيَحْيَى الْقَطَّانِ - عَلَى النَّحْوِ الْمُتَقَدِّمِ -، سَدًّا وَمَتْنًا.

بَلْ فِي رِوَايَةِ ابْنِ بَيْهَقِيٍّ فِي «الشُّعَبِ»: (٢٤٥٨)، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى

(١) يَبْدُو أَنَّ الرَّاجِعَ عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ إِيقَافُهُ؛ فَقَدْ جَرَمَ الْحَاكِمُ بِأَنَّهُ أَوْقَفَهُ هُوَ وَغَيْرُهُ. ثُمَّ إِنَّ تَفَرُّدَ ابْنِ حِبَّانَ عَنْهُ مَزْفُوعًا يُوقِعُ رَيْبَةً كَبِيرَةً؛ لِتَوَافُرِ دَوَاعِي سَائِرِ الْمُصَنِّفِينَ عَلَى رِوَايَتِهِ مِنْ طَرَفِهِ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَبِي عُمَرَ الضَّرِيرِ: ثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، بِهِ، بِاخْتِصَارِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي الْإِسْنَادِ «عَنْ أَبِيهِ».

نَعَمْ؛ الْمُعْتَمِرُ ثِقَّةٌ حَافِظٌ - أَيْضًا -، مُقَدِّمٌ فِي أَبِيهِ؛ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «كَانَ مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِحَدِيثِ أَبِيهِ، لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَقُومُ فِي سُلَيْمَانَ مَقَامَهُ». كَمَا فِي «مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ» لِابْنِ مُحَرَّرٍ: (٥٥٨/١).

وَقَالَ الْأَجْرِيُّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: «مَا كَانَ أَحْفَظَ مُعْتَمِرَ بْنَ سُلَيْمَانَ؛ قَلَّ مَا كُنَّا نَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَهُ فِيهِ شَيْءٌ». كَمَا فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ»: (٢٢٨/١٠).

وَلَكِنْ؛ أُخِذَتْ عَلَيْهِ - فِي الْجُمْلَةِ - أَشْيَاءُ:

* قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ فِي «التَّعْدِيلِ وَالتَّجْرِيعِ» (٧٦٤/٢): «قَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا مُجَاهِدُ بْنُ مُوسَى: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: إِذَا حَدَّثَكُمْ الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ بِشَيْءٍ فَاغْرِضُوهُ؛ فَإِنَّهُ سَيَّءُ الْحِفْظِ».

وَقَالَ ابْنُ خَرَّاشٍ: «صَدُوقٌ يُخْطِئُ مِنْ حِفْظِهِ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ ثِقَّةٌ».

وَرَدَّ الدَّهْبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ»: (١٤٢٤/٢) بِقَوْلِهِ: «قُلْتُ: هُوَ ثِقَّةٌ مُطْلَقًا. وَنَقُلُ ابْنَ دَحِيَّةَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ لَيْسَ بِحُجَّةٍ».

قُلْتُ: الثَّابِتُ عَنْهُ تَوْثِيقُهُ:

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ الْكُوسَجِيُّ عَنْهُ: «ثِقَّةٌ» - كَمَا فِي «الْجَرْحِ
وَالْتَّعْدِيلِ»: (٤٠٢/٨ : ٤٠٣). وَلَكِنَّهُ قَدَّمَ جَمَاعَةً مِنْ أَثْبَاتِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
عَلَيْهِ.

قَالَ ابْنُ مُحَرَّرٍ (٥٠٣/١): «وَسَمِعْتُ يَحْيَى - وَسُئِلَ - : «مَنْ الثَّقَاتُ
مِنَ الْبَصْرِيِّينَ؟ فَقَالَ: حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ،
وَبِشْرُ بْنُ الْمَفْضَلِ، وَيزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، وَمَعَاذُ بْنُ مَعَاذٍ.
قِيلَ لَهُ: فَمُعْتَمِرٌ؟ قَالَ: مُعْتَمِرٌ ثِقَّةٌ، وَلَيْسَ مِثْلَ هَؤُلَاءِ؛ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ مِنْهُ».
قُلْتُ: وَلَيْسَ ابْنُ الْمُبَارَكِ أَوْ الْقَطَانُ بِدُونِ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ؛ فَكَيْفَ
باجْتِمَاعِهِمَا عَلَى خِلَافٍ مُعْتَمِرٌ؟

وَلَا يَعْني مَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ أَنَّ مُعْتَمِرًا بِمَنْزِلَةِ (الْمَعْصُومِ) فِي أَبِيهِ؛
فَمَا لِكَرَّهِهِ هُوَ أَثْبَتُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ بِإِطْلَاقٍ، وَمَعَ ذَلِكَ؛ أَخَذُوا عَلَيْهِ
فِي الزُّهْرِيِّ أَشْيَاءَ. وَأَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ رَفَعُوهُ جِدًّا فِي الْأَعْمَشِ - وَحْدَهُ -،
وَمَعَ ذَلِكَ؛ لَمْ يَسْلَمْ مِنْ بَعْضِ الْوَهْمِ فِي حَدِيثِهِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْوَاقِعَ الْعَمَلِيَّ، وَالْمُمَارَسَةَ الْعَمَلِيَّةَ الْمُتَأَيَّيَّةَ؛ هُمَا اللَّذَانِ
يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ وَالْقَضَايَا.

(أَمَّا) حَدِيثُ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ الْمُتَقَدِّمُ - بِرُمَّتِهِ -؛ فَالْخُلَاصَةُ فِيهِ: مَا قَالَهُ
الشَّيْخُ حَمْدِيُّ السَّلْفِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - فِي حَاشِيَةِ «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ»؛ حَيْثُ
قَالَ:

«وَالْحَدِيثُ ضَعِيفٌ؛ لِإِلْغَالِ ثَلَاثٍ:

أَوَّلًا: الْاضْطِرَابُ فِي الْإِسْنَادِ.

ثانياً: جَهَالَةُ أَبِي عُثْمَانَ وَأَبِيهِ.

ثالثاً: الْوَقْفُ.

قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّلْخِصِ» (١٠٤/٢): وَأَعْلَاهُ ابْنُ الْقَطَّانِ بِالْأَضْطِرَابِ، وَبِالْوَقْفِ، وَبِجَهَالَةِ حَالِ أَبِي عُثْمَانَ وَأَبِيهِ. وَنَقَلَ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ، مَجْهُولُ الْمَثْنِ، وَلَا يَصِحُّ فِي الْبَابِ حَدِيثُ «أَه».

قُلْتُ: وَلَاخِينَا عَلِيُّ بْنُ حَسَنِ الْحَلْبِيِّ - هَدَاهُ اللَّهُ وَرَدَّهُ إِلَى الْحَقِّ رَدًّا جَمِيلًا - رِسَالَةٌ^(١) مُطَوَّلَةٌ فِي تَضْعِيفِ هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَغَيْرِهِ.

٧- حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِشَطْرِهِ الثَّانِي:

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٢٤٦٦): «أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدِ الصَّفَّارِ: ثَنَا الْمُعْتَمِرُ^(٢)، عَنْ طَالُوتَ بْنِ عُبَادٍ: ثَنَا سُوَيْدُ أَبُو حَاتِمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التِّيمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ يَسَّ مَرَّةً؛ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ عَشْرَ مَرَّاتٍ». وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «مَنْ قَرَأَ يَسَّ مَرَّةً؛ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ مَرَّتَيْنِ».

(١) سَمَّاهَا: «الْقَوْلُ الْمُبِينُ فِي ضَعْفِ حَدِيثِي: الثَّلَقَيْنِ، وَاقْرَءُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَسَّ»، وَهِيَ مِنْ جِيَادِ رِسَائِلِهِ؛ إِذِ الْأَمْرُ فِي الْحَدِيثَيْنِ بَيِّنٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ وَلَا زِرَاعَ.

(٢) وَكَذَلِكَ أَثْبَتَهُ مُحَقِّقُ الطَّبَعَةِ السَّلَفِيَّةِ بِالْهِنْدِ (٢٢٣٨). وَلَمْ يَتَبَيَّنْ لِي مَنْ هُوَ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَوَبَّعَ - كَمَا سَيَأْتِي -.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: حَدَّثَ^(١) أَنْتَ بِمَا سَمِعْتَ، وَأُحَدِّثُ أَنَا بِمَا سَمِعْتُ». وَرَوَاهُ - أَيْضًا - ابْنُ مَرْذُويه - كَمَا فِي «الدُّرِّ» - .

وظَاهِرُهُ الْوَقْفُ، وَلَكِنَّ الْجُمْلَةَ الْأَخِيرَةَ مِنْهُ تُفِيدُ رَفْعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «عِلَلِ الْحَدِيثِ» (١٦٩١): «سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ رَوَاهُ سُوَيْدٌ أَبُو حَاتِمٍ (فَذَكَرَهُ بِنَحْوِهِ)». قَالَ: قَالَ أَبِي: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ».

قُلْتُ: وَالْبَلَاءُ فِيهِ مِنْ سُوَيْدٍ هَذَا. وَهُوَ سُوَيْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَصْرِيُّ الْحَنَاطُ، صَاحِبُ الطَّعَامِ. وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى تَضْعِيفِهِ: قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنِ ابْنِ مَعِينٍ: «صَالِحٌ».

وَقَالَ عُثْمَانُ الدَّارِمِيُّ: «قُلْتُ لِيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: سُوَيْدٌ أَبُو حَاتِمٍ؛ مَا حَالُهُ فِي قِتَادَةٍ؟ قَالَ: أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ». وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: «سَمِعْتُ يَحْيَى يُضَعِّفُهُ».

وَقَالَ أَبُو يَعْلَى: «سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ سُوَيْدِ أَبِي حَاتِمٍ صَاحِبِ الطَّعَامِ؛ قَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ».

وَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: «لَمْ يَكُنْ سُوَيْدٌ بِالصَّافِي».

وَقَالَ أَبُو مُوسَى الْعَنْزِيُّ: «مَا سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ (وَهُوَ ابْنُ مَهْدِيٍّ) يُحَدِّثُ عَنْ سُوَيْدِ أَبِي حَاتِمٍ».

(١) أَتَبَّهَتْهَا مُحَقِّقُ «الشُّعَبِ»: «حَدَّثَ»، وَالتَّضْوِيبُ مِنَ الشُّحْحَةِ الْهِنْدِيَّةِ، وَ«عِلَلِ الْحَدِيثِ»، وَ«الدُّرُّ الْمَشْهُورُ». وَإِنْ كَانَتْ مُحْتَمَلَةً لَا خَطَأَ فِيهَا.

وقال ابنُ المَدِينِيّ: «ذَكَرْتُ يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) بِحَدِيثِهِ؛ فَقَالَ: هَاتِ غَيْرَ ذَا».

وقال أبو زُرْعَةَ: «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، يُشَبِّهُ حَدِيثَهُ حَدِيثَ أَهْلِ الصِّدْقِ».

وقال النَّسَائِيُّ: «ضَعِيفٌ».

وقال البَرَّازُ: «لَيْسَ بِهِ بِأَسٍّ».

وقال السَّاجِيُّ: «فِيهِ ضَعْفٌ؛ حَدَّثَ عَنْ قَتَادَةَ بِحَدِيثٍ مُنْكَرٍ».

وقال الدَّارَقُطْنِيُّ: «لَيْنٌ يُعْتَبَرُ بِهِ».

وَذَكَرَهُ ابْنُ شَاهِينَ فِي «الثَّقَاتِ».

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «حَدِيثُهُ عَنْ قَتَادَةَ لَيْسَ بِذَلِكَ». وَقَالَ فِي آخِرِ تَرْجَمَتِهِ:

«وَلِسُويدٌ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ، عَنْ قَتَادَةَ وَعَنْ غَيْرِهِ، بَعْضُهَا مُسْتَقِيمَةٌ، وَبَعْضُهَا لَا يُتَابَعُهُ أَحَدٌ عَلَيْهَا؛ وَإِنَّمَا يَخْلُطُ عَلَى قَتَادَةَ، وَيَأْتِي بِأَحَادِيثَ عَنْهُ لَا يَأْتِي بِهِ (كَذَا) أَحَدٌ عَنْهُ غَيْرُهُ، وَهُوَ إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ».

وَأَفَرَطُ ابْنِ حِبَّانٍ؛ فَقَالَ فِي «المَجْرُوحِينَ»: «يَرْوِي المَوْضُوعَاتِ عَنِ الْأَثْبَاتِ، وَهُوَ صَاحِبُ حَدِيثِ البُرْغُوثِ: رَوَى عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَسُبُّ بُرْغُوثًا؛ فَقَالَ: «لَا تَسُبَّهُ؛ فَإِنَّهُ نَبِيٌّ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ لِصَلَاةِ الصُّبْحِ...».

وقال الحافظُ في «التَّقْرِيبِ» (٢٦٨٧): «صَدُوقٌ سَيِّئُ الْحِفْظِ، لَهُ أَغْلَاطٌ، وَقَدْ أَفْحَشَ ابْنُ حِبَّانٍ فِيهِ الْقَوْلَ».

قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ تَفَرُّدَهُ عَنْ مِثْلِ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ بِإِسْنَادِ كَالشَّمْسِ، عَنْ

أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ بِمَثْنٍ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ بِمَثْنٍ
 آخَرَ فِي نَفْسِ الْقَضِيَّةِ؛ مُنْكَرٌ لَا يُقْبَلُ مِنْ مِثْلِهِ، وَلَا كَرَامَةً! لَا سِيَّما وَقَدْ
 رَوَاهُ الْأَثْبَاتُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ - أَحَدِ الْمَجْهُولِينَ،
 وَلَيْسَ بِالنَّهْدِيِّ -، بِإِسْنَادٍ وَمَثْنٍ غَيْرِ هَذَا، فِي فَضْلِ نَفْسِ السُّورَةِ. بَلْ
 سَيَأْتِي عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ - بَلَاغًا - بِإِسْنَادٍ أَصْلَحَ مِنْ هَذَا أَثَرٌ يُقَرَّرُ ثَوَابًا
 آخَرَ لِقِرَاءَةِ السُّورَةِ، سِوَى مَا قَرَّرَهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٨- حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - بِالشَّطْرِ الثَّانِي - :

رَوَاهُ أَبُو الشَّيْخِ - كَمَا فِي «الْكَنْزِ»: (١/٥٩١) - . وَلَفْظُهُ: «مَنْ قَرَأَ
 يَسَّ فِي لَيْلَةٍ أضعَفَ عَلَى غَيْرِهَا مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرًا، وَمَنْ قَرَأَهَا فِي صَدْرِ
 النَّهَارِ وَقَدَّمَهَا بَيْنَ يَدَيِ حَاجَتِهِ قُضِيَتْ».

وَلَمْ أَرْ مَنْ تَكَلَّمَ عَلَى إِسْنَادِهِ، وَلَكِنْ تَفَرَّدَ مِثْلُ أَبِي الشَّيْخِ مَظْنَّةً عَدَمِ
 الصَّحَّةِ، كَمَا بَلَّوْنَا ذَلِكَ بِالْمُمَارَسَةِ.

(وهذا) الْمَثْنُ الْمُنْكَرُ يُغْنِي لَفْظُهُ وَمَعْنَاهُ عَنْ تَلَمُّسِ إِسْنَادِ لَهُ، أَوْ مُحَاوَلَةِ
 الْوُصُولِ إِلَى مَرْتَبَتِهِ.

(وَقَدْ) رُوِيَ شَطْرُهُ الثَّانِي عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بَلَاغًا مُرْسَلًا:

قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (٢/٤٥٧): حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شِجَاعٍ: حَدَّثَنِي
 أَبِي: حَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ خَيْثَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي
 رَبَاحٍ قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ يَسَّ فِي صَدْرِ النَّهَارِ
 قُضِيَتْ حَوَائِجُهُ».

وهذا مُرْسَلٌ مِنْ أَوْهَى الْمَرَاسِيلِ؛ فِيهِ:

١- شجاع بن الوليد، أبو خيثمة: مُتَكَلِّمٌ فِيهِ.

قَالَ جَمَاعَةٌ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ: «ثِقَّةٌ».

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «كَانَ شَيْخًا صَالِحًا صَدُوقًا، كَتَبْتُ عَنْهُ قَدِيمًا».

وَوَثَّقَهُ - أَيْضًا - : ابْنُ نَمِيرٍ، وَابْنُ حَبَّانَ، وَابْنُ خَلْفُونَ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: «لَا بَأْسَ بِهِ».

وَلَكِنْ؛ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرِ السَّهْمِيُّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّ
أَبَا بَدْرٍ رَوَى حَدِيثَ قَابُوسٍ فِي الْعَرَبِ، هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ».

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ - وَلَدُهُ - : قِيلَ لِأَبِي: فَمَا قَوْلُكَ فِيهِ؟ قَالَ: هُوَ لَيْسَ
بِالْحَدِيثِ، شَيْخٌ لَيْسَ بِالْمَتِينِ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، إِلَّا أَنْ عِنْدَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَمْرِو بْنِ عُلْقَمَةَ أَحَادِيثٌ صَحَاحٌ».

وَقَالَ الْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ» (٨٣/٣): «بَدْرٌ أَبُو شَجَاعٍ (كَذَا؛
وَالصَّوَابُ: شَجَاعٌ أَبُو بَدْرٍ): كُنْتُ أَرَى الْكُھُولَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ
يَتَحَفَّظُونَ مِنْ حَدِيثِهِ».

وَانْظُرْ: تَرْجَمَتَهُ فِي «الضَّعْفَاءِ الْكَبِيرِ»: (١٨٤/٢ : ١٨٥)؛ فَفِيهَا مَا يَدُلُّ
عَلَى أَنَّهُ كَانَ قَدْ تَغَيَّرَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَقَدْ تَفَرَّدَ عَنْ زِيَادِ بْنِ خَيْثَمَةَ، عَنْ ابْنِ جُحَادَةَ - أَيْضًا - ، عَنْ الْحَسَنِ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ قَرَأَ يَسَّ فِي لَيْلَةٍ ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ؛ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ
فِي تِلْكَ اللَّيْلَةِ».

رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٤٥٧/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٤٦٣، ٢٤٦٤).

وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» - كَمَا فِي «الْإِحْسَانِ»: (٢٥٧٤) - ،
 مِنْ طَرِيقِ ابْنِهِ الْوَلِيدِ بْنِ شِجَاعٍ ، عَنْهُ ، بِهِ . فَجَعَلَهُ مِنْ مُسْنَدِ (جَنْدَبٍ) ^(١) .
 وَعَزَاهُ الْمُنْذَرِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ»: (٦٣٧/٢) - مَعَهُ - إِلَى مَالِكٍ وَابْنِ
 السُّنِيِّ ، فَوَهَمَ !

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ الْهَلَكِيِّ - فِي غَالِبِ الْأَمْرِ - ، عَنْ
 الْحَسَنِ ، بِهِ . فَمِنْهُمْ :

١- هِشَامُ بْنُ زِيَادٍ ، أَبُو الْمَقْدَامِ : عِنْدَ أَبِي يَعْلَى - كَمَا فِي «تَفْسِيرِ ابْنِ
 كَثِيرٍ»: (٥٦٣/٣) - ، عَنْهُ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ بِهِ (!) .

وَهِشَامٌ مَتْرُوكٌ ، وَالْحَسَنُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . وَمَعَ ذَلِكَ ؛ قَالَ ابْنُ
 كَثِيرٍ رحمته الله : «إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ» ! وَهشامٌ لَمْ يُوثِّقْهُ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ لِلتَّجْوِيدِ
 وَجْهٌ عَلَى طَرِيقَةِ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ ! ^(٢)

٢- الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ : عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ»: (٧١٣/٢) .

٣- جِسْرُ بْنُ فَرْقِدٍ : عِنْدَ الطَّيَالِسِيِّ (٢٤٦٧) ، وَالْعُقَيْلِيِّ (٢٠٣/١) ،
 وَأَبِي نُعَيْمٍ فِي «أَخْبَارِ أَضْبَهَانَ»: (٢٥٢/١) .

نَعَمْ ؛ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ»: (٤١٧) ، وَ«الْأَوْسَطِ» - كَمَا فِي
 «مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ»: (٣٣٧٨) - ، مِنْ وَجْهِ آخَرَ ، عَنْ جِسْرِ ، بِإِدْخَالِ غَالِبِ
 الْقَطَانِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَسَنِ .

(١) وَلَا شَكَّ أَنَّهُ وَهْمٌ ؛ فَالْمَحْفُوظُ عَنْ شِجَاعٍ : «عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ» .
 (٢) كَمَا جَوَّدَ الْعِرَاقِيُّ حَدِيثَ ابْنِ مَاجَهٍ فِي التَّبَاكِي عِنْدَ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَفِيهِ مَتْرُوكٌ وَثَقٌّ .

وفيه حميدُ بنُ أبي مَخْلَدٍ الواسطيُّ شَيْخُ الطَّبْرانيِّ: لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ.

٤- الأغلُبُ بنُ تَمِيمٍ، عَنْ أَيُوبَ وَيُوسُفَ وَهْشَامٍ (!)، عَنْ الْحَسَنِ، بِهِ:
عِنْدَ ابْنِ السَّيِّ (٦٧٤)، وَابْنِ عَدِيٍّ (٤٠٧/١).

٥- مَبَارَكُ بنُ فَضَالَةَ، عَنْ أَبِي الْعَوَامِ، عَنْهُ، بِهِ مُخْتَصَرًا: عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ
(٢٤٦٢).

وهَذَا أَمْثَلُهَا. وَالْمَبَارَكُ مُدَلِّسٌ - وَقَدْ عَنَّنَهُ -، وَأَبُو الْعَوَامِ لَمْ يَتَّعِنَ
لِي، فَإِنْ كَانَ هُوَ عَمْرَانُ بْنُ ذَاوَرَ؛ فَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَهُوَ إِلَى الضَّعْفِ
أَقْرَبُ.

(وَقَدْ) أَعْلَى أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَوْنَهُ مَوْضُوعًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فَقَدْ قَالَ وَلَدُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فِي «الْعِلَالِ» (١٦٩٢): «سَأَلْتُ أَبِي عَنْ
حَدِيثِ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الرَّقِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ
مَخْلَدِ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ
ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ يَسَ فِي لَيْلَةٍ غُفِرَ لَهُ». قَالَ أَبِي: هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ؛ إِنَّمَا
رَوَاهُ جَبْرِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلٌ»^(١).

قُلْتُ: وَجَبِرٌ هَذَا لَمْ يَتَّعِنَ لِي، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّفًا مِنْ (جَسْرِ) -
وَهُوَ ابْنُ فَرْقِدٍ -؛ فَهَذِهِ الطَّبَعَةُ مِنْ «عِلَالِ الْحَدِيثِ» سَقِيمَةٌ كَثِيرَةٌ
التَّحْرِيفَاتِ.

(١) وَسَيَأْتِي عَنِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ قَوْلِهِ بِإِسْنَادٍ مُنْقَطِعٍ.

فَلَوْ صَحَّ هَذَا؛ فَيَكُونُ اخْتِلَافًا جَدِيدًا عَلَى (جَسْرِ بْنِ فَرْقِدٍ)، لَمْ أَرَهُ مَوْضُوعًا.

وَقَدْ يَكُونُ مُتَحَرِّفًا مِنْ (حَمِيدٍ). فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّ وَضْعَهُ لَا يَصِحُّ، عَلَى انْقِطَاعِ إِسْنَادِهِ.

٢- الْإِرْسَالُ: وَقَدْ تَكَلَّمَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مَرَاسِيلِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَاصَّةً.

قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: «مُرْسَلَاتُ مُجَاهِدٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مُرْسَلَاتِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ بِكَثِيرٍ؛ كَانَ عَطَاءٌ يَأْخُذُ عَنْ كُلِّ ضَرْبٍ». وقال - أيضًا - : «مُرْسَلَاتُ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ مُرْسَلَاتِ عَطَاءٍ».

وقال الإمام أحمد: «وليس في المُرْسَلَاتِ أضعف من مَرَاثِلِ الْحَسَنِ وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ؛ فَإِنَّهُمَا يَأْخُذَانِ عَنْ كُلِّ». وفي رواية عنه: «وَأَمَّا الْحَسَنُ وَعَطَاءٌ فَلَيْسَ هِيَ بِذَلِكَ؛ هِيَ أضعفُ المَرَاثِلِ كُلِّهَا؛ كَانَهُمَا كَانَا يَأْخُذَانِ عَنْ كُلِّ».

وقال أبو عبيدٍ الآجَرِيُّ: «قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ: مَرَاثِلُ مُجَاهِدٍ أَوْ عَطَاءٍ؟ قَالَ: مُجَاهِدٌ؛ كَانَ عَطَاءٌ يَحْمِلُ عَنْ كُلِّ ضَرْبٍ. قُلْتُ لِأَبِي دَاوُدَ: مَرَاثِلُ الْحَسَنِ أَوْ مَرَاثِلُ عَطَاءٍ؟ قَالَ: عَطَاءٌ».

٩- حَدِيثُ عَقَبَةَ بْنِ عَامِرٍ بِالشَّطْرِ الثَّانِي:

رَوَاهُ ابْنُ مَرْدُويه - كَمَا فِي «الدَّرِّ» - بِلَفْظٍ: «مَنْ قَرَأَ يَسَّ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ عَشْرَ مَرَّاتٍ».

وأفراد ابنِ مردويه تَكَرَّرَ الكلامُ فيها مرارًا، لا سيَّما إن كانَ المَثْنُ مُنْكَرًا؛ يَتَضَمَّنُ مُجَازَفَةً أَوْ مُبَالَغَةً.

١٠- مُغْضَلُ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةِ الْمَحَارِبِيِّ الدَّمَشَقِيِّ، بِالشَّطْرِ الثَّانِي مِنَ الْحَدِيثِ - أَيْضًا - :

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الشُّعَبِ» (٢٤٥٩): «أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرِ بْنِ قَتَادَةَ: أَنَا أَبُو مَنْصُورٍ النَّضْرُؤِيُّ: ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَجْدَةَ: ثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: ثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْخَثْعَمِيِّ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ يَسَّ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ عَشْرَ مَرَّاتٍ». هَذَا مُرْسَلٌ».

قُلْتُ: بَلْ مُغْضَلٌ - كَمَا سَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ - .

وَرَجَّاهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّ أَبَا نَصْرِ عَمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ النِّعْمَانِيَّ^(١) لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ بَعْدُ، وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ الْبَيْهَقِيِّ الَّذِينَ أَكْثَرَ عَنْهُمْ جِدًّا فِي تَصَانِيفِهِ.

لَكِنَّ الْحَدِيثَ ثَابِتٌ فِي «سُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ» - مِنْ غَيْرِ طَرِيقِهِ جَزْمًا - ؛ فَقَدْ عَزَّاهُ إِلَيْهِ الْحَافِظُ السِّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الدُّرِّ الْمَشْنُونِ». لَكِنْ؛ حَدَّثَ فِي مَطْبُوعَتِهِ تَدَاخُلٌ وَسَقَطٌ؛ بِحَيْثُ صَارَ هَكَذَا: «وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ

(١) وَجَدْتُ الْبَيْهَقِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ نَسَبَهُ هَذِهِ النِّسْبَةَ فِي مَوْضِعٍ مِنَ «السُّنَنِ الْكُبْرَى»، أَثْنَاءَ تَعْيِينِي لِأَسَانِيدِ الْمُعَامَلَاتِ بِهِ. وَالرَّجُلُ قَدْ يَكُونُ فِي وَفَيَّاتٍ بَعْدَ الْأَرْبَعِمِائَةِ مِنْ «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» لِلْحَافِظِ الدَّهْبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَمْ تَطُلْ يَدَيَّ الْأَجْزَاءُ الْخَاصَّةُ بِذَلِكَ بَعْدُ. ثُمَّ تَمَّ كِتَابُ «تَارِيخِ الْإِسْلَامِ» بَعْدُ؛ فَلَمْ نَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً فِيهِ! وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

مَنْصُورٍ وَابِيَهَقِي، عَنْ حَسَانَ بْنِ عَطِيَّةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سُورَةُ
يَسَ تَدْعُنِي فِي التَّوْرَةِ: الْمِعْمَةُ...» إِنْخِ الْحَدِيثِ الْمُتَقَدِّمِ بِطَوِيلِهِ.

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَمْ أَرِ أَحَدًا عَزَاهُ
لِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَلْ لَا أَعْلَمُ رَوَايَتَهُ عَنْ ابْنِ أَبِي أُوَيْسٍ ^(١) - فَهُمَا
مِنْ طَبَقَةِ وَاحِدَةٍ - . وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(أَمَّا) حُكْمُ ابِيَهَقِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْحَدِيثِ بِالْإِرْسَالِ؛ فَإِنَّ الْمُرْسَلَ يُطْلَقُ
عِنْدَ الْعُلَمَاءِ وَيُرَادُ بِهِ: الْإِرْسَالُ بِمَعْنَاهُ الْمَخْصُوصُ، وَتَارَةً: الْإِعْضَالُ،
وَتَارَةً: الْانْقِطَاعُ بَيْنَ رَاوِيَيْنِ بِمَعْنَاهُ الْمَخْصُوصُ - أَيْضًا -، وَغَيْرُ ذَلِكَ.
كَمَا يَقُولُونَ أحيانًا فِي الْمُرْسَلِ وَالْمُعْضَلِ وَنَحْوِهِمَا: «هَذَا مُنْقَطِعٌ».
وَيُسَمِّيهِ بَعْضُهُمْ - أحيانًا - «الْمَقْطُوعَ».

أَمَّا حُكْمِي عَلَيْهِ بِالْإِعْضَالِ - لَا الْإِرْسَالِ - : فَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ الْعَلَايُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «جَامِعِ التَّحْصِيلِ» (١٣٢): «حَسَانُ بْنُ عَطِيَّةَ الدَّمَشْقِيُّ. رَوَى
عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ. وَسُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: حَسَانُ بْنُ
عَطِيَّةَ سَمِعَ مِنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ؟ قَالَ: لَا».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» (٣٥/٦): «رَوَى
عَنْ... وَأَبِي أُمَامَةَ صَدِيقِي بْنِ عَجَلَانَ الْبَاهِلِيِّ (ت)... وَأَبِي الدَّرْدَاءِ -
وَلَمْ يُدْرِكْهُ -... وَأَبِي كَبْشَةَ السُّلُولِيِّ (خ ر ت)... وَأَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ -
وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ؛ بَيْنَهُمَا مُسْلِمٌ بْنُ يَزِيدَ -».

(١) الَّذِي اسْتَظْهَرْتُ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ مَذَارَ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَيْهِ.

فَسَكَتَ عَلَى رِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ فِي «تَهْذِيبِهِ». لَكِنَّهُ قَالَ فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٤٨٥٥): «وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ».

ثُمَّ اسْتَدْرَكْتُ بِأَنَّ أَبَا كَبْشَةَ السَّلُولِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَابِعِيٍّ مِنَ الثَّانِيَةِ - كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ»: (٨٣٢١) - ، وَلَيْسَ صَحَابِيًّا - كَمَا ذَهَبَ وَهْمِي (فِيمَا تَقَدَّمَ) - .

وَجَمِيعُ مَنْ ذَكَرَهُمُ الْمِزِّيُّ مِنْ شُيُوخِ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةٍ إِنَّمَا هُمْ تَابِعِيُّونَ؛ مِنْهُمْ: خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَبُو قِلَابَةَ الْجَرْمِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ شَعِيبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، وَنَافِعٌ.

فَثَبَّتَ مَا أَرَدْتُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَوْفِيقِهِ.

وَالْحَدِيثُ الْمُعْضَلُ يَعْرِفُ أَحَادُ طَلَبَةِ هَذَا الْعِلْمِ الشَّرِيفِ قِيَمَتَهُ وَمَرْتَبَتَهُ.

١١- أَثَرُ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

انْظُرْ رَقْمَ (٦). وَيُظْهَرُ أَنَّ مَخْرَجَهُ وَلَفْظَهُ - هُوَ وَالْمَرْفُوعُ - سَوَاءٌ عِنْدَ ابْنِ نَصْرِ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٢- أَثَرُ أَبِي قِلَابَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ الْجَرْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرِ الْبَيْهَقِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الشُّعَبِ» (٢٤٦٧): «أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بَشْرَانَ: أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَارُ: ثَنَّا سَعْدَانُ بْنُ نَصْرِ: ثَنَّا مَعْمَرٌ، عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ مَرَّةَ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: «مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنَ الْكَهْفِ عَصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ، وَمَنْ قَرَأَ الْكَهْفَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ حَفِظَ مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَإِنْ أَدْرَكَهُ الدَّجَالُ

لَمْ يَضُرَّهُ، وَجَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَوَجْهُهُ كَالْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ، وَمَنْ قَرَأَ يَسَّ غُفِرَ لَهُ، وَمَنْ قَرَأَهَا وَهُوَ جَائِعٌ شَبِعَ، وَمَنْ قَرَأَهَا وَهُوَ ضَالٌّ هُدِيَ، وَمَنْ قَرَأَهَا وَلَهُ ضَالَّةٌ وَجَدَهَا، وَمَنْ قَرَأَهَا عَلَى طَعَامٍ خَافَ قِلَّتَهُ كَفَاهُ، وَمَنْ قَرَأَهَا عِنْدَ مَيِّتٍ هُوَّنَ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَرَأَهَا عِنْدَ امْرَأَةٍ عَسَرَ^(١) عَلَيْهَا وَلَدَهَا يُسَّرَ عَلَيْهَا، وَمَنْ قَرَأَهَا فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً. وَلِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبٌ، وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَسَّ».

وقال البيهقي - عَقِبُهُ - : «هَذَا نُقِلَ إِلَيْنَا بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِنْ قَوْلِ أَبِي قِلَابَةَ، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، وَلَا يَقُولُهُ - إِنْ صَحَّ ذَلِكَ عَنْهُ - إِلَّا بِلَاغًا».

قُلْتُ: كَذَا قَالَ - عَمَّا اللَّهُ عَنْهُ - ! وَمَا صَحَّ هَذَا الْكَلَامُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ بَلْ هُوَ ظَاهِرُ النَّكَارَةِ، لَا سِيَّمَا الْعِبَارَاتُ الْمُتَعَلِّقَةُ مِنْهُ بِفَضْلِ يَسَّ. وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ:

الْخَلِيلُ بْنُ مَرَّةٍ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ: «فِيهِ نَظَرٌ».

وقال - أَيْضًا - هُوَ وَابْنُ حِبَّانَ: «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».

وقال ابْنُ عَدِيٍّ: «ضَعِيفٌ جِدًّا».

وَقَدْ تَعَرَّضْتُ لَهُ - بِأَطْوَلِ مِمَّا هُنَا - فِي «تَبْيِضِ الصَّحِيفَةِ»: (٤٨/٢).

(١) أَثْبَتَهَا مُحَقِّقُ «الشُّعْبِ»: «يُخْشَى»، وَقَالَ: «مِنْ (ب): عَسَرَ»، وَأَثْبَتَ كَذَلِكَ مَا بَعْدَهَا: «وَمَنْ قَرَأَهَا فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ أَحَدَ عَشْرَ مَرَّةً»؛ فَاسْتَعْنَتْ بِالطَّبَعَةِ الْهِنْدِيَّةِ (٢٢٣٩) فِي التَّصْوِيبِ.

وَأَمَّا مُعَمَّرٌ - بِالتَّشْدِيدِ - : فَهُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ،
الْكُوفِيُّ. كَمَا قَالَ الدَّكْتُورُ عَبْدِ الْعَلِيِّ عَبْدِ الْحَمِيدِ حَامِدٌ، مُحَقِّقُ الطَّبَعَةِ
الْهِنْدِيَّةِ لـ «الشَّعْبِ» - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا وَحَفِظَهُ - .

وَهُوَ: «ثِقَّةٌ فَاضِلٌ، أَخْطَأَ الْأَزْدِيُّ فِي تَلْسِينِهِ، وَأَخْطَأَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ
الْبُخَارِيَّ أَخْرَجَ لَهُ» - كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ»: (٦٨١٥) - .

وَمِنْ أَوْجِهٍ نَكَارَةٍ هَذَا الْأَثَرُ - أَيْضًا - : أَنَّ وَهَيْبَ بْنَ خَالِدٍ الْبَاهِلِيَّ -
الْحَافِظَ الثَّقَةَ - قَدْ رَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، مُحْتَصِرًا
جِدًّا؛ بِلَفْظٍ: «مَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ - قَالَ أَيُّوبُ: لَا أَذْرِي
مِنْ أَوَّلِهَا أَوْ مِنْ آخِرِهَا - لَمْ تَضُرَّهُ فِتْنَةُ الدَّجَالِ». عِنْدَ ابْنِ الضَّرِيرِ فِي
«فَضَائِلِ الْقُرْآنِ»: (٢٠٨).

وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ جَلِيلٌ.

وَهُوَ الثَّابِتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعًا، وَلَفْظُهُ:
«مَنْ حَفِظَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ؛ عَصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ». رَوَاهُ
مُسْلِمٌ (١٩٩/٢) وَغَيْرُهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ شَاذَةٍ - ذَكَرَهَا مُسْلِمٌ لِبَيَانِ الْخِلَافِ - : «مِنْ آخِرِ الْكَهْفِ». وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي «الصَّحِيحَةِ»: (٥٨٢)، لِلْعَلَّامَةِ الْأَلْبَانِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ
وَنَفَعَ بِهِ - .

(أَمَّا) الْقِطْعَةُ الْخَاصَّةُ بِقِرَاءَةِ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: فَقَدْ أُؤْمِتْ إِلَى
مَوْقِفِي مِنْ هَذَا فِي الْحَدِيثِ الْمَوْفِيِّ ثَلَاثِينَ مِنْ «تَكْمِيلِ النَّفْعِ» - الْجُزْءِ

الثاني - ، وَقَبْلَ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَدِيثِ الْعَاشِرِ مِنْ «تَبْيِضِ الصَّحِيفَةِ»: (١) / ٣٤ : ٣٥ ، مَعَ الْحَاشِيَةِ).

وَوَعَدْتُ - هُنَاكَ - بَيَانِ ذَلِكَ فِي كِتَابِي فِي «الْعِلَالِ»، لَكُنِّي أَفْرَدْتُ رِسَالَةً مُطَوَّلَةً فِي بَيَانِ مَا طَالَتْهُ يَدَايِ مِنْ مَرَوِيَّاتٍ - مَرْفُوعَةٍ وَمَوْقُوفَةٍ - فِي قِرَاءَةِ الْكَهْفِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ - كَمَا أَشْرْتُ فِي مُقَدِّمَةِ «إِمَاطَةِ الْجَهْلِ بِحَالِ حَدِيثِي»: «مَا خَيْرٌ لِلنِّسَاءِ؟» وَ«عُقْدَةُ الْحَبْلِ»، ضِمْنَ السُّلْسِلَةِ الَّتِي قَدَّرَ الْعَلِيُّ الْقَدِيرُ - جَلَّ وَعَلَا - أَنْ أَبْدَاهَا بِرِسَالَتِي هَذِهِ - .

(وَأَمَّا) قَوْلُ الْبِيهَقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ أَبَا قَلَابَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَانَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ: فَفِيهِ - عَلَى ظَاهِرِهِ - نَظَرٌ ظَاهِرٌ.

وَابْتِدَاءً؛ لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ ذَكَرَ لِأَبِي قَلَابَةَ إِدْرَاكًَا أَوْ سَمَاعًا لِأَحَدٍ مِنَ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ.

وَنَفَوْا - صَرَاحَةً - إِدْرَاكَهُ عُمَرَ، وَعَلِيًّا، وَزَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، وَحُذَيْفَةَ. وَنَصُّوا عَلَى أَنَّهُ أَرْسَلَ عَنْ: هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ، وَسَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، وَأَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَمُعَاوِيَةَ، وَأَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ. وَأَثْبَتُوا سَمَاعَهُ مِنْ: مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ (ت: ٧٤هـ)، وَأَنْسِ (ت: ٩٣هـ - عَلَى الْأَرْجَحِ -)، وَثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ (ت: ٦٤هـ - عَلَى الْأَرْجَحِ -).

وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ الْمِزِّيُّ فِي تَرْجَمَةِ ثَابِتٍ هَذَا مِنْ «تَهْذِيبِهِ» (٤/ ٣٦٠): «قَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ».

فَعَقَّبَ عَلَيْهِ مُحَقِّقُ «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» قَائِلًا: «هَكَذَا اكْتَفَى بِإِيرَادِ قَوْلِ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ الْفَلَاسِ فِي تَارِيخِ وَفَاتِهِ. وَهُوَ غَيْرُ جَيِّدٍ؛ وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ مَنْدَه وَهَارُونُ الْحَمَالُ وَأَبُو جَعْفَرِ الطَّبْرِيُّ وَأَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُمْ؛ أَنَّهُ تُوفِيَ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ. وَهُوَ الْأَشْبَهُ؛ قَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى «التَّهْذِيبِ» - فِي «التَّهْذِيبِ» - :

«قُلْتُ: قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ. وَذَكَرَ ابْنُ سَعْدٍ أَنَّ الَّذِي رَوَى عَنْهُ أَبُو قَلَابَةَ مَاتَ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَأَحْسَبُ أَنَّ هَذَا أَشْبَهُ؛ لِأَنَّ أَبَا قَلَابَةَ لَمْ يَسْمَعْ إِلَّا مُتَأَخِّرًا - قَبْلَ السَّبْعِينَ -».

قُلْتُ: وَتُرَدَّدَ فِي سَمَاعِهِ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَاصِرُهُمْ - قَطْعًا - ؛ مِنْهُمْ: ابْنُ عُمَرَ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالثُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ - عَلَى ظَاهِرِ هَذَا الْوَصْفِ - ؛ بَلْ عَامَّةُ رِوَايَاتِهِ عَنْ أَكْثَرِ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ؛ إِنَّمَا هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْإِرْسَالِ. وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْلَمُ.

(ثُمَّ) وَجَدْتُ - قَدَرًا - نَقْلًا آخَرَ عَنِ الْإِمَامِ الْبَيْهَقِيِّ رحمته الله، يُلْقِي مَزِيدًا مِنَ الضُّوْءِ عَلَى مَفْهُومِ (التَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ) عِنْدَهُ:

قَدْ حَكَى الْحَافِظُ الْكَبِيرُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ رحمته الله فِي «شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ»: (ص ٢٣٧: ٢٣٨، ط الْعِرَاق) عَنْهُ؛ قَالَ: «وَلَيْسَ الْحَسَنُ وَابْنُ سِيرِينَ بِذَوَيْنِ كَثِيرَيْنِ مِنَ التَّابِعِينَ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَقْوَى مُرْسَلًا مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا. وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ بِمُرْسَلِ الْحَسَنِ حِينَ اقْتَرَنَ بِهِ مَا يَعْضُدُهُ، فِي

مَوَاضِعَ؛ مِنْهَا: النِّكَاحُ بِلَا وَلِيٍّ، وَفِي النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ. وَقَالَ بِمُرْسَلٍ^(١) طَاوُوسٌ، وَغُرُوزَةُ، وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ، وَعَطَاءُ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ، حِينَ اقْتَرَنَ بِهِ مَا أَكَّدَهُ، وَلَمْ يَجِدْ مَا هُوَ أَقْوَى مِنْهُ . . . » اهـ.

قُلْتُ: كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ: مَشَاهِيرَ^(٢) التَّابِعِينَ لَا غَيْرُ؛ فَلَيْسَ فِي الْمُسَمَّيْنَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ - بِالْمَعْنَى الْمَعْرُوفِ الْمُتَبَادِرِ إِلَى الْأَذْهَانِ - سِوَى أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(وَأَمَّا) قَضِيَّةُ كَوْنِ هَذَا الْكَلَامِ لَا يُقَالُ مِنْ قَبْلِ الرَّأْيِ: فَهَذَا تَقْرِيرٌ صَحِيحٌ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَلَكِنَّا وَجَدْنَا بَعْضَ كِبَارِ الصَّحَابَةِ - كَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رُبَّمَا تَلَقَّوْا أَشْيَاءَ فِي الْمَوَاعِظِ وَالتَّرغِيبِ وَالتَّرْهيبِ مِنْ أَمْثَالِ كَعْبِ الْأَخْبَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ امْتِثَالًا لِأَذْنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ؛ حَيْثُ قَالَ: «وَحَدِّثُوا عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ»^(٣).

وَكَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَعَائِشَةُ وَغَيْرُهُمْ - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ - رُبَّمَا حَدَّثُوا - أَيْضًا - بِالشَّيْءِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَلَمْ يَخْتَصَّ ذَلِكَ الْأَمْرُ بِمِثْلِ سَلْمَانَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرٍو - رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ -، كَمَا قَدْ يَظُنُّ الْبَعْضُ. إِلَّا أَنَّهُ كَثُرَ مِنْ أَوْلَئِكَ، ثُمَّ

(١) تَحَرَّفْتُ إِلَى: «وَقَالَ: مَرَسَلُ طَاوُوسٍ . . . » إلخ! وَهَذَا النَّصُّ لَمْ يَتَبَيَّنْ لِي مَوْضِعُهُ فِي مُصَنَّفَاتِ الْبَيْهَقِيِّ؛ فَتَقَلَّبْتُ بِوَاسِطَةِ «شَرْحِ الْعِلَلِ».

(٢) تَوَسَّعْتُ ذَلِكَ مِنْ صَنِيعِهِ هُنَا، وَهُوَ الَّذِي فَهَمَهُ أَخٌ عَزِيزٌ لَدَيَّ وَأَجَابَنِي بِهِ.

(٣) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٧/٤) وَغَيْرُهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

انتَشَرَ ذَلِكَ فِي التَّابِعِينَ فَمَنْ بَعْدَهُمْ، لَا سِيَّمًا أَهْلُ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، وَلَا سِيَّمًا الزُّهَّادُ وَالْحُكَمَاءُ مِنْهُمْ، وَوَجَدْنَا كَعْبًا وَوَهْبَ بْنَ مِنْبِهِ وَغَيْرَهُمَا يَتَحَدَّثُونَ بِأَشْيَاءَ لَا نَظِيرَ لَهَا فِيمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَصَائِلِ بَعْضِ سُورِ الْقُرْآنِ، وَصِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَمَا يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(فَحَمَلُ) ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى أَنَّهُ مَأْخُوذٌ بِتَوْقِيفِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؛ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَنْبَغِي التَّثَبُّتُ فِيهَا، وَالتَّائِي عِنْدَ التَّعَامُلِ مَعَهَا وَالْخَوْصِ فِي غَمَارِهَا، وَمِنْ عِظَامِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَنْبَغِي لِأَهْلِ الْعِلْمِ وَالتَّحْقِيقِ أَنْ يُحَرِّزُوهَا، وَيَضْعُوهَا لَهَا الصُّوَابُ الْعِلْمِيَّةَ الدَّقِيقَةَ، الْكَفِيلَةَ بِسَدِّ بَابِ التَّقُولِ عَلَى الْمَعْصُومِ ﷺ بِمَا لَمْ يَقُلْهُ. وَاللَّهُ وَحْدَهُ الْمُسْتَعَانُ.

(وَلَقَدْ) شَاعَ فِي بِلَادِنَا - فِي الْآوَنَةِ الْأَخِيرَةِ - التَّوَسُّعُ فِي دَعْوَى (الرَّفْعِ الْحُكْمِيِّ) تِلْكَ؛ حَتَّى أَدْخَلَ بَعْضُ النَّاسِ تَحْتَهَا بَعْضَ الْمَسَائِلِ الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا اجْتِهَادُ الْعُلَمَاءِ مُنْذُ عَهْدِ كِبَارِ الصَّحَابَةِ، حَتَّى زَعَمَ زَاعِمٌ - بِمَا لَمْ يَسْبِقْهُ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ عِلْمُهُ - أَنَّ قَوْلَ حُذِيفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي صَارَ بِهِ فِي شَقٍّ، وَسَائِرُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي شَقٍّ آخَرَ، وَالَّذِي رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ ثِقَاتٍ ^(١) أَصْحَابِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْهُ، عَنْ جَامِعِ

(١) هُمْ: عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ - الثَّقَةُ الْحَافِظُ - فِي «مُصَنَّفِهِ»، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ - الصَّدُوقُ الْحَافِظُ -، وَسَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ - الْمُتَّقَى عَلَى تَوْثِيقِهِ -، كِلَاهُمَا عِنْدَ الْفَاكِهِيِّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ».

وَجَاءَ مَرْفُوعًا - أَيْضًا - عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَلَمْ يَصِحَّ إِلَّا عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورِ الثَّقَةِ الْحَافِظِ - عِنْدَ ابْنِ حَزْمٍ فِي «الْمَحَلَّى» -، لَكِنَّهُ شَكَّ فِي لَفْظِ الْمَتْنِ! وَمَحْمُودُ بْنُ آدَمَ الْمَرْوَزِيُّ - عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ، وَالذَّهَبِيِّ فِي «السِّيَرِ» -، لَكِنْ شَيْخُ الْبَيْهَقِيِّ شَكَّ هُوَ فِي الْمَتْنِ =

ابن أبي راشد، عن أبي وإيل، عنه - موقوفًا - : « لَا اعتِكَافَ إِلَّا فِي
الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ... »؛ هُوَ مَوْقُوفٌ - حَقًّا - وَلَكِنَّ حُكْمَهُ الرُّفْعُ !!

وَقَدْ تَابَعَ حَذِيفَةَ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ بَعْضُ أَحَادِ التَّابِعِينَ، وَخَالَفَهُ بَعْضُهُمْ
فِي التَّفَاصِيلِ . ثُمَّ وَثِدَ هَذَا الْخِلَافُ، حَتَّى انْتَصَرَ لَهُ بَعْضُ الْكِبَارِ فِي الْآوَنَةِ
الْأَخِيرَةِ، وَتَسَبَّبَ ذَلِكَ فِي فِتْنٍ وَقَلَاقِلَ، لَا يَعْلَمُ مَدَاهَا إِلَّا اللَّهُ - جَلَّ
وَعَلَا - !

نَسَأَلُهُ - تَعَالَى - الْهِدَايَةَ، وَاتَّبَاعَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالْحِرْصَ فِي التَّعَامُلِ
مَعَ الشَّوَادِ وَالْغَرَائِبِ الَّتِي لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا عَمَلٌ أَوْ لَمْ يَأْخُذْ بِهَا - أَوْ بِعُمُومِهَا،
أَوْ بِبَعْضِ مَدُلُّوَلَاتِهَا - أَحَدٌ مِنْ سَلَفِنَا الصَّالِحِينَ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ .

= الَّذِي حَدَّثَهُ بِهِ، وَجَزَمَ رَاوِيهِ - عِنْدَ الدَّهْبِيِّ - بِذِكْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، لَكِنْ فِي إِسْنَادِ الدَّهْبِيِّ
إِلَيْهِ مَطَاعَنٌ وَعِلَلٌ!

نَعَمْ؛ وَيَرْجُحُ الْوَقْفُ: ثُبُوتُهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، عَنْ حَذِيفَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ - مُرْسَلًا -
بِالْقِصَّةِ الْمَشْهُورَةِ، وَإِسْنَادُهَا كَالشَّمْسِ صَبْحَةً، وَمَنْ أَعْلَاهَا بِالْإِنْقِطَاعِ فَقَدْ أَغْرَبَ .
وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْحَدِيثَ مَعْلُوفٌ بِالْوَقْفِ أَوْ الْإِضْطِرَابِ - عَلَى أَحْسَنِ أَحْوَالِهِ -؛ وَلِذَلِكَ لَا
نَجِدُ لَهُ عَيْنًا وَلَا أَثَرًا عِنْدَ كِبَارِ أَصْحَابِ ابْنِ عُيَيْنَةَ - كَالْأَيْمَةِ: أَحْمَدَ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَابْنَ
أَبِي شَيْبَةَ، وَالْحُمَيْدِيِّ، وَابْنَ الْمَدِينِيِّ، وَالشَّافِعِيَّ، وَابْنَ رَاهَوِيَةَ، وَابْنَ مَنِيعٍ، وَزُهَيْرَ بْنِ حَرْبٍ
أَبِي خَيْثَمَةَ، وَابْنَ نَمِيرٍ، وَابْنَ الْمُقَرَّرِيِّ، وَالْفَلَّاسَ، وَهَنَادَ، وَأَبِي كُرَيْبٍ، وَعَلِيَّ بْنَ خُنْجَرٍ،
وَعَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدَ، وَنَحْوَهُمْ - . وَبِالنَّالِيِّ؛ لَمْ يُخْرِجْهُ أَصْحَابُ الْمَسَانِيدِ وَالْمُصَنِّفَاتِ
مِنْهُمْ فِي كُتُبِهِمْ - وَهُمْ أَخْرَصَ مَا يَكُونُونَ عَلَى الْمَرْفُوعِ الْمُسْتَدِّ -، وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ وُجُودٌ فِي
«الصَّحِيحَيْنِ»، وَلَا حَتَّى «صَحِيحِ ابْنِ جِبَّانَ» وَ«ابْنِ خُزَيْمَةَ» وَ«الْمُسْتَدْرَكِ» وَ«الْمُخْتَارَةِ»؛
بَلْ أَغْفَلُوهُ وَتَحَاشَوْهُ وَلَمْ يَغْبُثُوا بِهِ، وَتَرَكُوهُ لِأَمْثَالِ الطَّحَاوِيِّ وَالْإِسْمَاعِيلِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَابْنِ
حَزْمٍ !!

وَهَلْ يَقُولُ عَاقِلٌ بِجَوَازِ خَفَائِهِ عَلَى كُلِّ هَؤُلَاءِ - أَوْ أَكْثَرِهِمْ - ؟! فَهَذِهِ خُلَاصَةُ بَحْثِي حَوْلَ
هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَصَبِّرْ جَمِيلًا .

١٣- أثر عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري رحمته الله :

قال الفرطبي في «تفسيره» (٢/١٥): «وذكر النحاس عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال: «لكل شيء قلب، وقلب القرآن يس، من قرأها نهاراً كفي هممه، ومن قرأها ليلاً غفر ذنبه»».

وهذا معلق، يغلب على الظن عدم ثبوته - كغالب مرويات الباب -؛ فأين كان أصحاب المصنفات والمصنفون في «فضائل القرآن» عن هذا الأثر الوارد عن ذلك التابعي الجليل الفقيه؟

١٤- أثر صاحب معمر:

رواه عبد الرزاق في «مُصنِّفه»: (٣/٣٧٢، رقم ٦٠٠٩)، عن معمر قال: سَمِعْتُ رَجُلًا (!) يُحَدِّثُ أَنَّ: «لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا، وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَسْ، وَمَنْ قَرَأَهَا فَإِنَّهَا تَعْدِلُ الْقُرْآنَ - أَوْ قَالَ: تَعْدِلُ قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ كُلَّهُ -، وَمَنْ قَرَأَ ﴿قُلْ يَتَّخِذُهَا الْكَافِرُونَ﴾ فَإِنَّهَا تَعْدِلُ رُبْعَ الْقُرْآنِ، وَ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾ شَطْرُ الْقُرْآنِ».

وهذا إسناد متَّصل، لكنَّ الرَّجُلَ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ مَعْمَرٌ رحمته الله لَا يُدْرَى مَنْ هُوَ، وَلَا مِنْ أَيْنَ أَتَى بِهِ، وَهَلْ هُوَ حِجَازِيٌّ أَمْ عِرَاقِيٌّ؟! إِذْ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ جُمْلَةٌ شَيْءٌ. فَلَعَلَّهُ لَمْ يَضْبِطْ إِسْنَادَهُ - مَثَلًا - . وَهَلْ هُوَ تَابِعِيٌّ، أَمْ مِنْ أَقْرَانِ مَعْمَرٍ، أَمْ هُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ؟!

مَعَ أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَا يَضِيرُ، وَالْأَمْرُ - عَلَى جَمِيعِ الْأَحْوَالِ - قَرِيبٌ.

(وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الثَّوَابُ فِي قِرَاءَةِ يَسَ - أَيْضًا - عَنْ سُلَيْمَانَ التِّيمِيِّ

رحمته الله بِلَاغًا:

قال الدارمي (٤٥٦/٢): حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ مُوسَى بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا
مَعْتَمِرٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: بَلَغَنِي عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ يَسَّ فِي لَيْلَةٍ ابْتِغَاءَ
وَجْهِ اللَّهِ - أَوْ: مَرْضَاةِ اللَّهِ - غُفِرَ لَهُ». وقال: «بَلَغَنِي أَنَّهَا تَعْدِلُ الْقُرْآنَ
كُلَّهُ».

قُلْتُ: الْقَائِلُ: «بَلَغَنِي ...» إلخ؛ الظاهرُ أَنَّهُ سُلَيْمَانُ التِّيمِيُّ،
وَيَحْتَمِلُ - أَيْضًا - أَنْ يَكُونَ هُوَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ نَفْسَهُ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ.
فَإِنْ كَانَ التِّيمِيُّ: فَلَمْ يُسَمَّ مَنْ بَلَغَهُ عَنْهُ، وَهُوَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ صِغَارِ التَّابِعِينَ،
سَمِعَ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإِنْ كَانَ الْحَسَنُ: فَنَفْسُ الْقَضِيَّةِ. مَعَ أَنَّ الرُّوَايَةَ عَنْهُ - هُنَا - بِلَاغٌ
مُنْقَطِعٌ، وَإِنْ كَانَ التِّيمِيُّ مِنْ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنْهُ.

وَشَيْخُ الدَّارِمِيِّ فِي الْأَثَرِ - أَبُو الْوَلِيدِ مُوسَى بْنُ خَالِدٍ - هُوَ: الشَّامِيُّ
الْحَلَبِيُّ، خَتَنُ مُحَمَّدِ بْنِ يُوسُفَ الْفَرِيَابِيِّ. وَيُقَالُ: خَتَنُ أَبِي إِسْحَاقَ
الْفَزَارِيِّ.

وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثُّقَاتِ»: (١٦١/٩)^(١)، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ
(١٥٩/٧) حَدِيثًا وَاحِدًا: عَنِ الدَّارِمِيِّ^(٢)، عَنْهُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ
الْفَزَارِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، فِي فَضْلِ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(١) وَلَمْ يُخْرِجْ لَهُ شَيْئًا فِي «صَحِيحِهِ» - عَلَى مَا فِي فَهَارِسِ «الْإِحْسَانِ».
(٢) وَهُوَ فِي «سُنَنِ الدَّارِمِيِّ»: (١٢٧/٢)، بِمُتَابَعَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ،
بِهِ، بِدُونِ الزِّيَادَةِ الْمَوْقُوفَةِ فِي آخِرِهِ.

رَوَاهُ قَبْلَهُ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْهُ.
 وَقَدْ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»، مِنْ طَرِيقِ صَخْرِ بْنِ جَوِيرَةَ، عَنْ
 نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِطَوِيلِهِ - كَمَا فِي «التُّحْفَةِ»: (١٥٨٠٥) - .
 وَرَوَاهُ أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، بِلَفْظٍ مُخْتَصَرٍ جَدًّا، مَعَ اخْتِلَافٍ فِي السِّيَاقِ -
 عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ - .

وَلِذَلِكَ لَا يَطْمَئِنُّ الْقَلْبُ لِتَوْثِيقِ هَذَا الشَّيْخِ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَالِهِ.
 ١٥- أَثُرُ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الطَّائِي الْبَصْرِيِّ، ثُمَّ الْيَمَامِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:
 قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الضَّرِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ» لَهُ (٢١٩):
 أَخْبَرَنَا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ يَسَافٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ
 قَالَ: «مَنْ قَرَأَ يَسَ إِذَا أَصْبَحَ لَمْ يَزَلْ فِي فَرَحٍ حَتَّى يُمَسِيَ^(١)، وَمَنْ قَرَأَهَا
 إِذَا أَمَسَ لَمْ يَزَلْ فِي فَرَحٍ حَتَّى يُصْبَحَ». قَالَ: وَأَخْبَرَنَا مَنْ جَرَّبَ ذَلِكَ.
 قَالَ: «هِيَ قَلْبُ الْقُرْآنِ»^(٢).

وَرَوَاهُ (٢٢١) عَنْ شَيْخٍ آخَرَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ يَسَافٍ، بِهِ؛ قَالَ: «مِثْلُ
 حَدِيثِ عَبَّاسٍ». يَعْنِي: ابْنَ الْوَلِيدِ النَّزْسِيِّ، شَيْخَهُ فِي الْأَوَّلِ.

(١) رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَرْجَمَةِ عِكْرِمَةَ مِنْ «الْحَلِيقَةِ»: (٣/٣٣٨)، عَنْهُ قَالَ: «مَنْ قَرَأَ ﴿يَسَ﴾
 ① وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ؛ لَمْ يَزَلْ ذَلِكَ الْيَوْمَ فِي سُرُورٍ حَتَّى يُمَسِيَ». وَفِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ؛
 فَهَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو شَامَةَ لَمْ أَهْتَدِ إِلَيْهِ، وَسَعِيدٌ - رَاوِيهِ عَنْ عِكْرِمَةَ - لَمْ يَتَّعِنْ لِي؛
 فَإِنْ كَانَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ الْمَرْزُبَانِ أَبَا سَعْدٍ الْبِقَالِ؛ فَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ.
 (٢) الْقَائِلُ: «هِيَ قَلْبُ الْقُرْآنِ» سَبَقَ إِلَى قَلْبِي أَنَّهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ - كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي
 الْعُنْوَانِ -، لَكُنِّي بَعْدَ ذَلِكَ تَرَدَّدْتُ فِي كَوْنِهِ يَحْيَى أَوِ الَّذِي أَخْبَرَهُ أَنَّهُ جَرَّبَ مَا ذَكَرَ.
 بَلْ لَمْ يَتَبَيَّنْ لِي - أَيْضًا -: هَلْ هُوَ شَيْخُ لِعَامِرِ بْنِ يَسَافٍ، أَمْ هُوَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ؟
 فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ.

وَذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ (٢/١٥) عَنْ يَحْيَى، بِنَحْوِهِ، بَلَاغًا، وَلَمْ يَقُلْ: «هِيَ قَلْبُ الْقُرْآنِ». وَقَالَ: «ذَكَرَهُ الثَّعْلَبِيُّ وَابْنُ عَطِيَّةَ. قَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ: وَيُصَدَّقُ ذَلِكَ التَّجَرُّبَةُ».

قُلْتُ: الْعُمْدَةُ فِي دِينِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - : صِحَّةُ الثَّقَلِ، وَثُبُوتُ الْعَرْشِ!

(وهذا) أَثَرُ مُنْكَرٍ لَا يَصِحُّ؛ عَامِرُ بْنُ يَسَافٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِ. وَالرَّاجِحُ فِي حَقِّهِ - عِنْدِي - : مَا قَالَهُ فِيهِ أَبُو أَحْمَدَ^(١) بْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَسَيَأْتِي مُدَعِّمًا بِالْأَدِلَّةِ الْعَمَلِيَّةِ عَلَى صِحَّتِهِ وَصَوَابِهِ.

* قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، رَجُلٌ صَالِحٌ». كَمَا فِي «سُؤَالَاتِ الْأَجْرِيِّ»: (٤٦٧).

(١) قَدْ يَظُنُّ بَعْضُ الْكِرَامِ مِنْ صَنِيعِي هُنَا - وَغَيْرِهِ كَثِيرٌ - أَنَّنِي أَمِلُ - دَائِمًا - إِلَى التَّشْدِيدِ، وَالِاسْتِنكَارِ، وَتَرْجِيحِ الْجَرْحِ عَلَى التَّعْدِيلِ، وَالْإِغْلَالِ عَلَى التَّصْحِيحِ! وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَبَانَ لِي بَيِّقِينَ أَنَّ مَدَارَ الْحُكْمِ عَلَى الرَّائِي - فِي الْغَالِبِ - إِنَّمَا يَكُونُ بِالْمُمَارَسَةِ الْعَمَلِيَّةِ لِحَدِيثِهِ، وَسَبْرِ مَرْوِيَّاتِهِ؛ فَلَا مَجَالَ فِي هَذَا الْأَمْرِ لِلتَّشْهِي وَاتِّبَاعِ الْهَوَى، أَوْ الْإِنتِصَارِ لِلتَّوْثِيقِ النَّظَرِيِّ لِلرَّائِي - وَإِنْ كَانَ رَأْيَا فَرْدِيًّا شَاذًا أَوْ مُتْسَاهِلًا - بِحُجَّةٍ أَنْ تَتَابَعَ أَكْثَرُهُمْ عَلَى تَجْرِيجِهِ لَا مُسْتَنَدَ لَهُمْ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ عَلَى الْحَدِيثِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ رَفْعًا وَوَقْفًا، أَوْ وَضَلًا وَإِزْسَالًا؛ إِنَّمَا يَصْدُرُ الْمَرْءُ فِيهِ عَنْ دِرَاسَةٍ مُتَأَنِّيَةٍ، وَبَحْثٍ دَعْوَبٍ عَنْ طُرُقِهِ وَحُكْمِ أَيْمَةِ النَّقْدِ عَلَيْهِ، وَاسْتِحْكَامِ تَأَمُّلٍ إِلَى الْقَوَاعِدِ وَالْأَسُسِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي أَرْسَاهَا أَهْلُ الشَّانِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ؛ الَّذِينَ هُمْ أَرْسَخُ قَدَمًا، وَأَعَزُّزُ عِلْمًا، وَأَعَمَّقُ فَهْمًا، وَأَصْدَقُ فَرَاسَةً وَحُكْمًا مِمَّنْ خَالَفَ مَنَاجِجَهُمْ، وَقَصَرَ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ عَنْهُمْ - مِنْ جُمْهُورِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَالْمُعَاصِرِينَ، إِلَّا مَنْ رَجَمَ رَبِّي (وَقَلِيلٌ مَا هُمْ). وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ الْإِخْوَةِ يُرْجِّحُ تَوْثِيقَ مِثْلِ (نُعَيْمِ بْنِ حَمَادٍ)؛ لِكَلِمَةِ مُتَعَقِّبٍ عَلَى قَائِلِهَا. وَبَعْضُ طَلَبَةِ الْأَزْهَرِ يُوثِّقُونَ (مُؤَمَّلَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ)؛ لِإِطْلَاقِ ابْنِ مَعِينٍ تَوْثِيقَهُ، مَعَ أَنَّ أَوْهَامَهُ يَحْتَاجُ بَيَانَهَا عِدَّةَ أَجْزَاءٍ! وَإِنِّي لَمُسْتَفِيقٌ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُبَصِّرَهُم بِالصَّوَابِ، وَيَرْزُقَهُم الْأَنَاءَ؛ فَإِنَّهُ دِينٌ.

* وقال الدُّورِيُّ عن ابنِ مَعِينٍ: «لَيْسَ بِشَيْءٍ». وقال ابنُ البرقيِّ عَنْهُ: «ثِقَّةٌ». كما قالَ الحافظُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (٥/٧٦).

لكنَّهُ عَكَسَ فِي «اللِّسَانِ» (٣/٢٢٤)؛ فقالَ: «وقالَ الدُّورِيُّ عن ابنِ مَعِينٍ: ثِقَّةٌ!»

واغْتَرَّ بِذَلِكَ مُحَقِّقُو الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ والثَّالِثَةِ مِنَ «الْكَامِلِ»: (٥/١٧٣٩، ٥/٨٥)؛ فقالُوا: «قالَ الدُّورِيُّ عن ابنِ مَعِينٍ: ثِقَّةٌ، وقالَ أَبُو دَاوُدَ: صَالِحٌ، وَاتَّفَقَ ابْنُ عَدِيٍّ^(١) والعجليُّ أَنَّهُ: ضَعِيفٌ وَيُكْتَبُ حَدِيثُهُ. «لِسَانِ الْمِيزَانِ»: ٣/٢٢٤!»

والْحَقُّ: أَنَّ مَا فِي «التَّهْذِيبِ» هُوَ الصَّوَابُ؛ وَقَدْ أَفْصَحَ الحافظُ رَحِمَهُ اللهُ عَنْ ذَلِكَ فِي «تَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ»: (ص ٢٠٧)؛ فقالَ: «وَاخْتَلَفَ فِيهِ قَوْلُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ؛ فقالَ ابنُ البرقيِّ عَنْهُ: ثِقَّةٌ، وقالَ العباسُ الدُّورِيُّ عَنْهُ: لَيْسَ بِشَيْءٍ».

قُلْتُ: وَلَا شَكَّ أَنَّ رِوَايَةَ الدُّورِيِّ هِيَ الرَّاجِحَةُ، وَلَيْسَ ابْنُ البرقيِّ مَعْدُودًا مِنْ مَشَاهِيرِ أَصْحَابِهِ وَلَا الْمُقَدَّمِينَ فِيهِ. بِالْإِضَافَةِ إِلَى كَوْنِ هَذَا الْحُكْمِ هُوَ الْأَغْلَبُ مِنْ ابْنِ مَعِينٍ فِي أَمْثَالِهِ، وَالْأَشْبَهُ بِوَقَافِعِهِ وَحَالِهِ.

* وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: فَسَكَتَ عَلَيْهِ فِي «تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ».

(١) وَمَا الْحَاجَةُ إِلَى تَقْلِيدِ كَلَامِ ابْنِ عَدِيٍّ فِي الرَّجُلِ بِوَاسِطَةِ «لِسَانِ الْمِيزَانِ»، وَجَمِيعِ كَلَامِهِ فِيهِ نَصَبَ عَيْنِي كُلِّ قَارِيٍّ؟! وَلَيْسَ فَلَنَتَّ؛ بَلْ كَثِيرُ الْوُقُوعِ فِي حَوَاشِيهِمْ، وَأَخْيَانًا يَقُولُونَهُ مَا لَمْ يَقُلْ - كَمَا فِي تَرْجَمَةِ (عَمْرُو بْنِ خَلِيفٍ)، مِنَ الطَّبَعَتَيْنِ -!

* وقال أبو حاتم الرازي: «هُوَ صَالِحٌ» - كَمَا فِي «الْجَرَحِ»: (٦/٣٢٩) - .

* وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»: (٥٠١/٨) (١)!

* وقال العجلي: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَفِيهِ ضَعْفٌ» - كَمَا فِي «التَّهْذِيبِ» وَ«التَّعْجِيلِ» - .

وَرَوَاهُ مُحَقِّقُ «مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ» لِلْعَجَلِيِّ، بِتَرْتِيبِ الْهَيْثُمِيِّ وَالسَّبْكِيّ: (تَرْجَمَةُ ٨٣١) إِلَى الْكِتَابِ أَخْذًا مِنْهُمَا.

* وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (١٧٣٩/٥): «مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَنِ الثَّقَاتِ». وَخَتَمَ تَرْجَمَتَهُ بِقَوْلِهِ: «وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي أُمْلِيَتْهَا لِعَامِرِ بْنِ يَسَافٍ عَنْ سَعِيدٍ (وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ)، وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَعَنِ النَّضْرِ بْنِ عُبَيْدٍ؛ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ؛ وَإِنَّمَا يَرْوِيهَا عَامِرُ بْنُ يَسَافٍ. وَلِعَامِرٍ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَنْفَرِدُ بِهَا، وَمَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ». قُلْتُ: فَمِنْ مَنَاقِيرِهِ:

١- مَا أَوْرَدَهُ لَهُ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ التَّلِّ. وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: (٢٦/١٨) - مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكِيرٍ الْحَضْرَمِيِّ -، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ»: (١٥١/١٠) - وَاللَّفْظُ لَهُ (٢) -، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْغُدَانِيِّ. قَالُوا: حَدَّثَنَا عَامِرُ بْنُ يَسَافٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ

(١) وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ» شَيْئًا؛ فَهَذَا رَجُلٌ لَيْسَ عِنْدَهُ مَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ!

(٢) لِكُونِهِ أَصَحَّ الثَّلَاثَةِ إِسْنَادًا، وَأَخْسَنَهُمْ سِيَاقًا لِلْحَدِيثِ.

أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ (وَلَمْ يَذْكُرْهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ^(١) - عَلَى مَا فِي طَبْعَتِي «الْكَامِلِ» -)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا أُصِيبَ عَثْبَانُ^(٢) بِنُ مَالِكٍ فِي بَصَرِهِ - وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَكَانَ عَقَبِيًّا بِذُرِّيًّا -؛ بَعَثَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا أَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ لَوْ جِئْتَ فَصَلَّيْتَ فِي بَيْتِي أَوْ بُقْعَةٍ مِنْ دَارِي، وَدَعَوْتَ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - لَنَا بِالْبَرَكَةِ؟ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى أَتَى مَنْزِلَهُ؛ فَصَلَّى فِي بَيْتِهِ، وَخَرَجَ فَصَلَّى فِي بُقْعَةٍ مِنْ دَارِهِ، ثُمَّ قَعَدَ الْقَوْمُ يَتَحَدَّثُونَ؛ فَذَكَرَ بَعْضُهُمْ ابْنَ الدُّخْشُمِ؛ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ ذَلِكَ كَهْفُ الْمُنَافِقِينَ وَمَأْوَاهُمْ - وَأَكْثَرُوا فِيهِ -؛ حَتَّى رَخَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي قَتْلِهِ. ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: «هَلْ يُصَلِّي؟» قَالُوا: نَعَمْ؛ يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ صَلَاةٌ لَا خَيْرَ فِيهَا أَحْيَانًا، وَيُلَبِّي أَحْيَانًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُهِتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ؛ إِنَّهُ مَنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا بِهَا، يَمُوتَ عَلَى ذَلِكَ؛ حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

قَالَ سَعِيدٌ^(٣): قَالَ قَتَادَةُ: قَالَ النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ: أَمَرْنَا أَبُونَا أَنْ نَكْتُبَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَمَا أَمَرْنَا أَنْ نَكْتُبَ حَدِيثًا غَيْرَهُ. وَقَالَ: احْفَظُوهُ يَا بَنِيَّ».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي «الْمَجْمَعِ» (٢٩٦/١): «وَفِيهِ عَامِرُ بْنُ يَسَافٍ؛ وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ».

(١) تَكَلَّمَ فِيهِ أَكْثَرُ الثَّقَاتِ؛ فَلَا يُعْتَدُ بِخِلَافِهِ وَتَقْصِيرِهِ فِي الْإِسْنَادِ - إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْرِيفًا -!

(٢) تَحَرَّفَ فِي مَطْبُوعَةِ «الْتَّمْهِيدِ» إِلَى: «عَثْمَانُ بْنُ مَالِكٍ»!

(٣) رِوَايَةُ ابْنِ عَدِيٍّ مُخْتَصَرَةٌ جِدًّا، وَلَيْسَتْ فِيهَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ؛ فَلَا يُنَافِي وَرُودُهَا عِنْدَ غَيْرِهِ الْإِحْتِمَالُ الَّذِي تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

قُلْتُ: لَمْ أَجِدْ لَهُ أَصْلًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، مَعَ وَفُورِ أَصْحَابِهِ مِنْ
الثَّقَاتِ الْحَفَاطِ!

نَعَمْ؛ لِلْحَدِيثِ أَصْلٌ عَنْ قَتَادَةَ - مَعَ اخْتِلَافٍ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ - :

(فَرَوَاهُ) النَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»: (١١٠٤)، مِنْ طَرِيقِ شَيْبَانَ
(وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّخْوِيِّ)، عَنْهُ، عَنْ أَنَسٍ - رَأْسًا -؛ قَالَ: ذَكَرَ
أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مَالِكَ بْنَ الدَّخْشَمِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَوَقَعُوا فِيهِ
وَشَتَمُوهُ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوا لِي أَصْحَابِي». فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛
إِنَّهُ كَهَفُ الْمُنَافِقِينَ وَمَلَجَوْهُمْ الَّذِي يَلْجئونَ إِلَيْهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟». قَالُوا: بَلَى؛ وَلَا خَيْرَ
فِي شَهَادَتِهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْهَدُ بِهَا عَبْدٌ صَادِقًا مِنْ قَلْبِهِ، ثُمَّ
يَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ؛ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ».

فَلَمْ يَذْكُرْ: «نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ»، وَلَا كَلَامَ أَنَسٍ^(١) عَقِبَهُ!

(وَرَوَاهُ) إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ فِي «مَشِيخَتِهِ»: (٦٤) - وَعَنْهُ النَّسَائِيُّ
(١١٠٣) -، وَالطَّبْرَانِيُّ (٢٧/١٨)، عَنْ الْحَجَّاجِ (وَهُوَ ابْنُ الْحَجَّاجِ
الْبَاهِلِيِّ)، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ عَمِيرِ بْنِ
سَعْدٍ، أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ عَتْبَانَ بْنَ مَالِكٍ أُصِيبَ بَصَرُهُ...»؛ فَذَكَرَ نَحْوًا مِنْ
رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ السَّابِقَةِ بزيادةٍ فِي أَوَّلِهِ. وَلَيْسَ فِيهِ - أَيْضًا - تِلْكَ الْأَلْفَاظُ!
(وَرَوَاهُ) مُسْلِمٌ (١/٤٥ : ٤٦) وَغَيْرُهُ - مِنْ طَرِيقَيْنِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ

(١) وَلَا تَرْخِصْهُ ﷺ لِلْقَوْمِ فِي قَتْلِهِ فِي بَادِي الْأَمْرِ. فَتَأَمَّلْ!

أنس - : حَدَّثَنِي محمودُ بْنُ الربيعِ، عَنْ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ، بِهِ نَحْوَهُ. وفيه «قَالَ أَنَسٌ: فَأَعْجَبَنِي هَذَا الْحَدِيثُ؛ فَقُلْتُ لِأَبْنِي: اكْتُبْهُ؛ فَكُتِبَ» حَسْبُ! (وَرَوَى) الإمامُ أحمدُ (٤/٤٤)، وابنُ أَبِي عاصِمٍ في «الآحَادِ والمَثَانِي»: (١٩٣٦)، والطَّبْرَانِيُّ (١٨/٢٦: ٢٧)، مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ؛ قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ فَقَالَ لِأَبْنِهِ أَبِي بَكْرٍ: حَدِّثْهُمْ حَدِيثَ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ؛ فَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ - وَأَنَسٌ شَاهِدٌ -؛ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ أَبِي إِلَى الشَّامِ؛ فَلَمَّا أَقْبَلَ مِنَ الشَّامِ مَشَى مَعَنَا محمودُ بْنُ الربيعِ الْأَنْصَارِيُّ؛ فَشِيعْنَا، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَفَارِقَنَا قَالَ: أَلَا أَحَدُكُمْ بِحَدِيثِ عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ؟ قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: فَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَنَّهُ ذَهَبَ بِصَرِّهِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ...»؛ فَذَكَرَهُ بِنَحْوِ الرُّوَايَاتِ السَّابِقَةِ. وفيه: «فَقَالَ لِي أَنَسٌ^(١): اخْفَظْ هَذَا الْحَدِيثَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ كُنُوزِ الْعِلْمِ. فَلَمَّا أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ وَجَدْنَا عَتَبَانَ بْنَ مَالِكٍ حَيًّا؛ فَقُلْتُ لِأَبِي: هَلْ لَكَ فِي عَتَبَانَ تَسْأَلُهُ عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي حَدَّثَنَا محمودٌ عَنْهُ؟ فَانْطَلَقْنَا فَسَأَلْنَاهُ عَنْهُ؛ فَحَدَّثَنَا».

(وَرَوَى) الْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِهِ» - كَمَا فِي «كَشَفِ الْأَسْتَارِ»: (٣٣٤) -، مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عبيدة (وهو الرَّبْدِيُّ)، عَنْ هودِ بْنِ عطاءٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ».

(١) وَأَتْبَعَهَا مُحَقِّقُ «الْآحَادِ»: «فَقَالَ لِي: إِنِّي اخْفَظْتُ هَذَا الْحَدِيثَ...! وهذا تصحيف؛ صوابه: «قَالَ لِي أَنَسٌ - أَوْ: فَقَالَ لِي أَبِي - : اخْفَظْ هَذَا الْحَدِيثَ...» - بِصِغَةِ الْأَمْرِ -، وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جَدْعَانَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ الثَّابِتَ - مِنْ كُلِّ ذَلِكَ - رِوَايَةُ ثَابِتِ الْبُنَّانِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ (عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ)؛ وَالَّتِي فِيهَا: «قَالَ أَنَسٌ: فَأَعْجَبَنِي هَذَا الْحَدِيثُ...» إلخ. وسياقه مُخَالِفٌ لِلْسِّيَاقِ الَّذِي أَتَى بِهِ عَلِيٌّ. فَلْيَنْظُرْهُ مَنْ شَاءَ.

قَالَ الْبَزَّازُ: «لَا نَعْلَمُ رَوَى عَنْ هُوْدٍ غَيْرَ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، وَمُوسَى تَشَاغَلَ بِالْعِبَادَةِ عَنِ الْحَدِيثِ».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: «قُلْتُ: ثُمَّ أَعَادَهُ بِسَنَدِهِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ».

وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى (٤١٤٤) بِاللَّفْظِ الثَّانِي.

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٥٤/٢)، مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ الْحَبَابِ، عَنْ مُوسَى بِهِ إِلَى أَنَسٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: «نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ».

وَرَوَى أَبُو يَعْلَى (٩٠، ٤١٤٣) وَالدَّارَقُطْنِيُّ - مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ الزَّبْرَقَانِ -، وَالْأَجُرِّي فِي «الشَّرِيعَةِ»: (ص ٣٠) - مِنْ طَرِيقِ زَيْدِ بْنِ الْحَبَابِ - أَيْضًا -؛ قَالَا: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي هُوْدُ بْنُ عَطَاءٍ الْحَنْفِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ فِينَا شَابٌّ ذُو عِبَادَةٍ وَرُهْدٍ؛ فَوَصَفْنَاهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَسَمَّيْنَاهُ بِاسْمِهِ؛ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. فَبَيْنَمَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ أَقْبَلَ؛ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ هُوَ ذَا. فَقَالَ ﷺ: «إِنِّي لَأَرَى عَلَى وَجْهِهِ سَفْعَةً مِنْ شَيْطَانٍ». فَجَاءَ فَسَلَّمَ عَلَى الْقَوْمِ؛ فَرَدُّوا السَّلَامَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ أَنْ لَيْسَ فِي الْقَوْمِ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ. ثُمَّ وَلَّى وَدَخَلَ الْمَسْجِدَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «مَنْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ؟» فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا. فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ؛ فَوَجَدَهُ يُصَلِّي؛ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجَدْتُهُ يُصَلِّي، وَقَدْ نُهِنَا عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ. فَجَاءَ؛ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْ يَا أَبَا بَكْرٍ». فَقَالَ ﷺ: «مَنْ يَقْتُلُ الرَّجُلَ؟» فَقَالَ

عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَا. فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ؛ فَوَجَدَهُ سَاجِدًا؛ فَقَالَ: أَقْتُلُ رَجُلًا يُصَلِّي؛ وَقَدْ نُهِنَا عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ؟ فَجَاءَ؛ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهْ يَا عُمَرُ»؛ قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجَدْتُهُ سَاجِدًا؛ وَقَدْ نُهِنَا عَنْ ضَرْبِ الْمُصَلِّينَ...» الْحَدِيثُ. وَهَذَا لَفْظُ الْأَجَرِيِّ.

وَلَهُ طُرُقٌ مُطَوَّلَةٌ وَمُخْتَصِرَةٌ عِنْدَهُ (ص ٢٨ : ٢٩). وَفِي «الْمَجْمَعِ»: (٢٢٥/٦ : ٢٢٧) لَيْسَ فِيهَا النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ أَوْ ضَرْبِهِمْ.

وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ: مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ؛ وَهُوَ مَتْرُوكٌ، كَمَا قَالَ الْهَيْثَمِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٢٩٦/١). وَهُودُ بْنُ عَطَاءٍ: تَنَاوَلَهُ ابْنُ جَبَّانَ فِي «الْمَجْرُوحِينَ»: (٩٦/٣). فَالْسَّنْدُ تَالِفٌ، وَالْمَتْنُ بِالِغِ النَّكَارَةُ.

(فَهَذِهِ) رِوَايَاتُ الْحَدِيثِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا عَنْ أَنَسٍ، وَالَّتِي تَلْتَقِي مَعَ حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ يَسَافٍ - وَلَوْ فِي بَعْضِ جُزْئِيَّاتِهِ - .

عَلَى أَنَّ حَدِيثَ عُبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَابِتٌ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مُطَوَّلًا، مِنْ طُرُقٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْهُ - كَمَا فِي «الثُّخَفَةِ»: (٩٧٥٠) - .

(وإِحْقَاقًا) لِلْحَقِّ، وَاسْتِجْلَاءً لِمَنْشَأِ وَهْمِ ابْنِ يَسَافٍ؛ فَقَدْ وَجَدْتُ مَعْنَى «إِنِّي نُهَيْتُ عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينَ» فِي حَدِيثٍ آخَرَ فِيهِ مُنَاسَبَةٌ شَبِيهَةٌ بِتِلْكَ:

فَفِي «مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ»: (١٦٣/١٠)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ: حَدَّثَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَا هُوَ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ جَاءَهُ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُهُ - أَوْ يُشَاوِرُهُ - يُسَارُهُ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ

الْمُنَافِقِينَ، يَسْتَأْذِنُهُ فِيهِ؛ فَجَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَلَامِهِ؛ فَقَالَ: «أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟». قَالَ: بَلَى؛ وَلَكِنْ لَا شَهَادَةَ لَهُ! قَالَ: «أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟». قَالَ: بَلَى؛ وَلَا شَهَادَةَ لَهُ! قَالَ: «أَلَيْسَ يُصَلِّي؟». قَالَ: بَلَى؛ وَلَا صَلَاةَ لَهُ. قَالَ: «أُولَئِكَ الَّذِينَ نُهَيْتُ عَنْهُمْ».

وَعَنْهُ: الْبَيْهَقِيُّ (٣/٣٦٧، ٨/١٩٦).

وَهُوَ مُعَلِّ بِالْإِرْسَالِ؛ فَقَدْ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ، مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، مُرْسَلًا. وَاَنْظُرْ: «التَّمْهِيدَ» (١٠/١٤٩ : ١٥٠، ١٦١ : ١٦٨)؛ تُدْرِكُ عَلَيْهِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

فَيَلُوحُ لِي أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ عَلِقَ بِذَهْنِ عَامِرِ بْنِ إِسَافٍ؛ فَدَخَلَ لَهُ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ. وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ - تَعَالَى - .

(ثُمَّ) إِنِّي وَجَدْتُ الْحَدِيثَ بَعْدَ فِي تَرْجَمَةِ (عَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ) مِنْ «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ»: (٧/٨٠ : ٨١)، مِنْ طَرِيقِ مَيْسُورِ بْنِ بَكْرِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ إِسَافٍ^(١)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، بِهِ مُخْتَصَرًا، وَفِيهِ: قَوْلُ أَنَسٍ فِي آخِرِهِ؛ بِلَفْظٍ: «فَقَالَ لَنَا: اكْتُبُوا هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَأْمُرْنَا أَنْ نَكْتُبَ حَدِيثًا مِنْ حَدِيثِهِ غَيْرَهُ». وَذَكَرَ رِوَايَةَ شَيْبَانَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، بِاخْتِصَارٍ - أَيْضًا - .

(١) كَذَا فِي «التَّارِيخِ»: (عَامِرُ بْنُ إِسَافٍ)، وَهِيَ صَحِيحَةٌ؛ فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» أَنَّهُ يُقَالُ فِيهِ: (عَامِرُ بْنُ إِسَافٍ).

وميسورٌ لم يَعْرِفْهُ أَبُو حَاتِمٍ. وَلَكِنْ؛ تَابَعَهُ ثَلَاثَةٌ، وَتَابَعَهُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
غَالِبِ الْعَبَادَانِيِّ - عِنْدَ ابْنِ نَصْرِ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ»: (٩٦١) - .

٢- وَرَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «الْمَرَضِ وَالْكَفَّارَاتِ»: (١٥٦)، وَابْنُ
عَدِيٍّ - أَيْضًا -: عَنْ أَبِي نَصْرِ التَّمَارِ، وَابْنِ السَّنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ
وَاللَّيْلَةِ»: (٥٤٩)، وَالرَّافِعِيُّ فِي «التَّدْوِينِ»^(١): (٦٠/٣ - ٦١)،
وَالذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ»: (٢٠٠/١٤)، مِنْ طَرِيقِ زَكَرِيَّا السَّاجِي، عَنْ مُحَمَّدِ
ابْنِ مُوسَى الْحَرَشِيِّ؛ قَالَ: ثَنَا عَامِرُ بْنُ يَسَافٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ،
عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؛ أَفَلَا
أُخْبِرُكَ بِأَمْرٍ هُوَ حَقٌّ، مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ فِي أَوَّلِ مَضْجَعِهِ مِنْ مَرَضِهِ نَجَّاهُ اللَّهُ بِهِ
مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلَى؛ بِأَبِي وَأُمِّي. قَالَ: «فَاعْلَمْ أَنَّكَ إِذَا أَصْبَحْتَ لَمْ
تُمْسِ، وَإِذَا أُمْسَيْتَ لَمْ تُصْبَحْ؛ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ مَضْجَعِكَ مِنْ
مَرَضِكَ؛ نَجَّاهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ. تَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ
حَيٌّ لَا يَمُوتُ، سُبْحَانَ رَبِّ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا
فِيهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا، كَبِيرَاءُ رَبَّنَا وَجَلَالُهُ وَقُدْرَتُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ.
اللَّهُمَّ إِنَّكَ أَنْتَ أَمْرَضْتَنِي لِتُقْبِضَ رُوحِي فِي مَرَضِي هَذَا؛ فَاجْعَلْ رُوحِي فِي

(١) فِي تَرْجَمَةِ (سُنُقَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَرْمَنِيِّ)، وَقَالَ: «سَمِعَ أَبَا الْحَسَنِ سَعْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ
بْنَ عَلِيِّ بْنِ طَاهِرٍ الدِّقَاقَ بِبَغْدَادَ...؛ فَذَكَرَهُ بِإِسْنَادِهِ. فَلَمْ يَتَّبِعْنِي لِي اتِّصَالِهِ.
وَرَوَى الْحَدِيثَ - أَيْضًا - أَبُو نُعَيْمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْهَانَ»: (٩٦/١) - مُعَلَّقًا -، مِنْ طَرِيقِ
النَّعْمَانِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ: ثَنَا عَامِرُ بْنُ يَسَافٍ، بِهِ؛ فَاخْتَصَرَهُ.

وَرَوَاهُ - أَيْضًا - ابْنُ مَنِيعٍ فِي «مُسْنَدِهِ» - كَمَا فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ»: (٢٣٤/٣: ٢٣٥)
-، وَقَالَ مُحَقِّقُهُ: «سَكَتَ الْبُوصَيْرِيُّ عَلَى إِسْنَادِهِ؛ وَقَالَ: تَقَدَّمَ، لَهُ شَوَاهِدُ!»
قُلْتُ: رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا بِتَحْوِيهِ (١٤٤)، مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ. وَإِسْنَادُهُ مُظْلَمٌ.

أَرْوَاحَ مَنْ سَبَقَتْ لَهُ مِنْكَ الْحُسْنَى. قَالَ: فَإِنْ مِتَّ فِي مَرَضِكَ ذَلِكَ، فَإِلَى رِضْوَانِ اللَّهِ وَالْجَنَّةِ، وَإِنْ كُنْتَ قَدْ افْتَرَفْتَ دُنُوبًا؛ تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ».

وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا. وَإِلَيْهِ وَحْدَهُ عَزَاهُ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ»: (٤/٦١٠: ٦١٢)، وَقَالَ - عَقِبَهُ - : «وَلَا يَحْضُرُنِي الْآنَ إِسْنَادُهُ».

قَالَ مُحَقِّقُهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ خَلِيلُ هَرَّاسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْحَدِيثُ لَا يُحْتَاجُ فِي الْحُكْمِ عَلَيْهِ إِلَى مَعْرِفَةِ إِسْنَادِهِ؛ فَإِنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ فِيهِ تَنْطِقُ عَلَيْهِ بِالْوَضْعِ، وَلَكِنَّهَا غَفْلَةٌ أَهْلَ الْحَدِيثِ عَنْ هَذِهِ الْمُتُونِ الْمُنْكَرَةِ!»

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ - إِذْ أَوْرَدَ طَرَفًا مِنْهُ - : «فَذَكَرَ خَبْرًا مُنْكَرًا، وَعَامِرٌ ضَعِيفٌ^(١) الْحَدِيثُ».

(أَمَّا) مُحَقِّقُ «الْمَرَضِ وَالْكَفَّارَاتِ» - حَفِظَهُ اللَّهُ - ؛ فَقَالَ: «إِسْنَادُهُ كَسَابِقِهِ»، وَقَالَ فِي سَابِقِهِ: «إِسْنَادُهُ حَسَنٌ»^(٢) !

وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَ أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الَّذِي لَمْ يُفْهَمْ وَجْهُهُ^(٣)، وَالاعْتِمَادَ عَلَيْهِ - وَحْدَهُ - سَبَبَ تَتَابُعِ الْكَثِيرِينَ عَلَى هَذَا التَّحْسِينِ الْمُتَوَهَّمِ:

(١) سَوْفَ أُخْتِمُ هَذِهِ الْمَنَاقِبَ بِذِكْرِ حُكْمِ الْحَافِظَيْنِ - الذَّهَبِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ - عَلَى (عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَافِ الْيَمَامِيِّ)؛ تَتِمِيمًا لِلْفَائِدَةِ، وَتَذْلِيلًا عَلَى أَنَّهُمَا لَمْ يَغْبَأَ بِمَا جَاءَ فِيهِ مِمَّا يُوْهِمُ قَبُولَهُ وَتَقْوِيَةَ أَمْرِهِ.

(٢) وَلَمْ يَغْبَأَ بِاسْتِنْكَارِ ابْنِ عَدِيِّ لِلْحَدِيثِ - لِأَنَّهُ لَمْ يَعْزُهِ إِلَيْهِ -، وَلَا بِتَهَافُتِ الْمَتَنِ وَنِكَارَةِ عِبَارَاتِهِ - الَّتِي لَا يَنْبَغِي أَنْ تُخْفَى عَلَى أَحَدٍ - . وَتَرَكَ مُتَابَعَةَ الْأُئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي ذَلِكَ هُوَ رَأْسُ الْبَلَاءِ.

(٣) قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ» - بَاب: بَيَانِ دَرَجَاتِ رُوَاةِ الْأَثَارِ - :

(فَمِنْهُمْ) مُحَقِّقُ «الصَّنَمِ»: (٣٧٧)؛ حَيْثُ قَالَ فِي أَثَرِ يَرْوِيهِ عَامِرٌ،
عَنْ يَحْيَى، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ: «إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ»!!

أَمَّا أَخُونَا أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوِينِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -؛ فَقَالَ فِي «تَحْقِيقِهِ»
(٣٧٥): «سَنَدُهُ ضَعِيفٌ». وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ أَظُنُّهُ لَمْ
يَسْمَعْ مِنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وَسَيَأْتِي فِي الْمِثَالِ الرَّابِعِ أَنَّ الْعَلَّامَةَ الْأَلْبَانِيَّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - قَدْ حَسَّنَهُ -
أَيْضًا - لَهُ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَأَزِيدُ - هُنَا - أَنَّ «يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ»
تَرْكِيبٌ إِسْنَادِيٌّ عَجِيبٌ لَمْ أَرَهَا إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ الْكَذَّابِينَ. انْظُرْ: «الْمُعْجَمُ
الْكَبِيرُ»: (١٥٦/١٨).

وَالْحَسَنُ لَمْ يَصِحَّ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - كَمَا قَدَّمْتُ -.

٣- وَرَوَى ابْنُ عَدِيٍّ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ»: (٤٣٧/١٢)، مِنْ
طَرُقٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّرْجَمَانِيِّ: ثَنَا عَامِرُ بْنُ يَسَافٍ، عَنِ النَّضْرِ
ابْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عُمرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ؛ كُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ أَلْفِ حَسَنَةٍ وَأَرْبَعَةٌ
وَعِشْرُونَ أَلْفِ حَسَنَةٍ. وَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ كَانَ لَهُ بِهَا عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

= (٣٧/٢): «وَإِذَا قِيلَ: صَالِحُ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَيُنْظَرُ فِيهِ اغْتِبَارًا...».
فَتَأَمَّلْ!، لَكِنِّي لَاحِظْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ رُبَّمَا أَرَادَ بِهَا تَقْوِيَةً أَمْرٍ مَنْ قَالَهَا فِيهِ لَا سِيَّمَا إِنْ
اِقْتَرَنَتْ بِنَحْوِ قَوْلِهِ: «صَدُوقٌ» أَوْ: «لَا بَأْسَ بِهِ». وَالْعِلْمُ عِنْدَ غُلَامِ الْغُيُوبِ سُبْحَانَهُ.

وهذا حديث مُنكَرٌ عن النضر بن عبيد - ولا يُدرى مَنْ هُوَ - بهذا الإسناد، كما صرح ابنُ عديٍّ^(١) رَحِمَهُ اللهُ؛ وإنما الحديثُ أشهرُ من طريقِ محمد بن عبد الله بن عمارِ المؤصلي، عن عفيف بن سالمِ المؤصلي، عن أيوب بن عتبة اليمامي، عن عطاء، به - في قصّة طويّلة مُنكَرَةٌ -، عند ابنِ حبانٍ في «المَجْرُوحِينَ»: (١/١٦٩: ١٧٠)، والطبراني (١٢/٤٣٦: ٤٣٧) - وعنه: أبو نُعيم (٣/٣١٩)، وابنُ الجوزي في «المَوْضُوعَاتِ»: (٤٣/٢) (!) -.

وقد أشار ابنُ حبانٍ إلى طريقنا هذه؛ فقال: «وقد روي نحو هذا المَثْنِ - أيضًا - عن عامر بن يساف، عن النضر بن عبيد، عن الحسين بن ذكوان (كذا؛ والصواب: الحسن)، عن عطاء».

ولم يتعقب السيوطي - في «اللائي»: (١/٤٤٧) - ابنُ الجوزي بها؛ بل قال: «ووجدتُ لأيوبَ مُتَابِعًا: قال ابنُ عساكر...»؛ فذكر إسناده إلى عبد الحميد بن حماد: حدّثني سويد بن عبد العزيز: حدّثني أبو عبد الله البحراني (كذا؛ والصواب: النجراني)، عن الحسن بن ذكوان، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابنِ عمر، به.

قلتُ: وهذه مُتَابَعَةٌ واهيةٌ لِمَثْنٍ مُنكَرٍ مُتَهَافٍ.

(١) حَيْثُ حَكَمَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْحَدِيثَيْنِ الْآخَرَيْنِ بِأَنَّهَا «غَيْرُ مَحْفُوظَةٌ» - أي: مُنكَرَةٌ - وهذا مفهومٌ شائعٌ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَقَدِّمِينَ - رَحِمَهُمُ اللهُ -، خِلَافًا لِمَنْ جَعَلَ (الشَّاذَّ) ضِدًّا (المَحْفُوظَ)، و(المَعْرُوفَ) ضِدًّا (الْمُنْكَرَ) - بهذا التَّحْدِيدِ وَحْدَهُ - . بل الأمرُ عِنْدَهُمْ أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ، وَالْمَقَامُ لَا يَحْتَمِلُ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الْإِشَارَةِ.

وسويدٌ مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ - كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ - ، وَوَهَّاءُ -
أَيْضًا - الْبُخَارِيُّ ، وَابْنُ مَعِينٍ - فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ عَنْهُ - ، وَغَيْرُهُمْ .

وَفِي « الْمِيزَانِ » (٢ / ٢٥٢) : « وَقَدْ هَرَّتْ ابْنُ حِبَّانَ سَوِيدًا ، ثُمَّ آخِرَ
شَيْءٍ قَالَ : وَهُوَ مِمَّنْ أَسْتَخِيرُ اللَّهَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَقْرُبُ مِنَ الثَّقَاتِ . قُلْتُ : لَا -
وَلَا كَرَامَةً - ؛ بَلْ هُوَ وَاهٍ جَدًّا » .

قُلْتُ : وَالرَّأَوِيُّ عَنْهُ - عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنُ حَمَادٍ - هُوَ : الْبَعْلَبَكِيُّ ، لَمْ يَذْكُرْ
ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَرْجَمَتِهِ (٩ / ٧٩٥ : ٧٩٦) جَرْحًا وَلَا تَعْدِيلًا . وَفِيهَا سَاقَ لَهُ
هَذَا الْحَدِيثُ مُطَوَّلًا .

وَوَجَدْتُ لَهُ مُتَابِعًا بِاللَّفْظِ الْمُخْتَصَرِ - عِنْدَهُ أَيْضًا (١٨ / ٣٢٧) ، فِي
تَرْجَمَةِ (أَبِي عَبْدِ اللَّهِ النَجْرَانِيُّ) ؛ وَاسْمُهُ : يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ
الدمشقي - : مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَتَلِيِّ : نَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ
عَمَارٍ الدَّمَشْقِيُّ : نَا سَوِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ السَّلْمِيُّ : نَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَجْرَانِيُّ ،
بِهِ - مُخْتَصَرًا - .

وَهَذِهِ - أَيْضًا - مُتَابَعَةٌ لَا تَثْبُتُ إِلَى سَوِيدٍ ؛ الْخَتَلِيُّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ : قَالَ
الْدَّارَقُطْنِيُّ : « لَيْسَ بِالْقَوِيَّ » ، وَقَالَ - أَيْضًا - : « ضَعِيفٌ » . وَقَالَ
الْخَطِيبُ : « وَكَانَ ثِقَّةً » .

وَهِشَامُ : فِيهِ مَقَالٌ مَشْهُورٌ .

(وَالْحَاصِلُ) : أَنَّ ابْنَ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ مُصِيبٌ فِي اسْتِنكَارِهِ الْحَدِيثَ عَلَى
عَامِرِ بْنِ يَسَافٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ خَاصَّةً ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا تَمَامَ

الْعِلْمُ بِوُرُودِهِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَتَبَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، وَعَنْ سُوَيْدٍ، عَنِ النُّجْرَانِيِّ،
عَنِ الْحَسَنِ بْنِ ذَكْوَانَ، عَنْ عَطَاءٍ.

(وَقَدْ) أَشَارَ أَبُو نُعَيْمٍ إِلَى إِعْلَالِهِ مِنْ طَرِيقِ عَفِيفِ بْنِ سَالِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ حَيْثُ
قَالَ: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ؛ تَفَرَّدَ بِهِ عَفِيفٌ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ
عَتَبَةَ الْيَمَامِيِّ، وَكَانَ عَفِيفٌ أَحَدَ الْعُبَادِ وَالزُّهَادِ مِنْ أَهْلِ الْمَوْصِلِ، وَكَانَ
التَّوَرِيُّ يُسَمِّيهِ: الْيَاقُوتَةَ».

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «تَفْسِيرِهِ»: (٥٢٤/١) - وَقَدْ أُوْرِدَهُ
مُطَوَّلًا - : «فِيهِ غَرَابَةٌ وَنَكَارَةٌ، وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ».

وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْإِنْسَانِ (٤/٤٥٧): «وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ هَهُنَا
حَدِيثًا غَرِيبًا جِدًّا؛ فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
عِمَارٍ الْمَوْصِلِيُّ: حَدَّثَنَا عَفِيفُ بْنُ سَالِمٍ...»؛ فَذَكَرَهُ.

وَالْحَمْلُ عَلَى (أَيُّوبَ بْنِ عَتَبَةَ الْيَمَامِيِّ) وَخَذَهُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ لَيْسَ
مُتَعَيِّنًا - عِنْدِي -؛ بَلْ أَوْجُهُ الْخَلَلَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ مُتَعَدِّدٌ؛ فَمِنْهَا: تَفَرُّدُ
عَفِيفٍ عَنْهُ، وَعَدَمُ تَبَيُّنِ سَمَاعِ عَفِيفٍ مِنْهُ مُطْلَقًا - لَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ
وَخَذَهُ -، وَعَدَمُ تَبَيُّنِ سَمَاعِ أَيُّوبَ مِنْ عَطَاءٍ؛ فَلَعَلَّ هُنَاكَ أَيْدِيًا خَفِيَّةً
لَا يُوثَّقُ بِأَصْحَابِهَا! وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

٤- وَرَوَى الْحَاكِمُ فِي «المُسْتَدْرَكِ»: (٣٧٦/١)، بِسَنَدٍ صَحِيحٍ إِلَى
بَشْرِ بْنِ مَعَاذٍ الْعَقْدِيِّ - وَهُوَ ثِقَّةٌ صَالِحٌ - : ثَنَا عَامِرُ بْنُ يَسَافٍ: ثَنَا
إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ؛ أَلَا فَرُّوْهُمَا؛ فَإِنَّهُ يَرِقُّ الْقَلْبُ، وَتَدْمَعُ الْعَيْنُ، وَتُذَكِّرُ الْآخِرَةَ، وَلَا تَقُولُوا هَجْرًا».

وَسَكَتَ عَلَيْهِ هُوَ وَالْذَّهَبِيُّ. أَمَّا الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -؛ فَقَالَ فِي «أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ» (ص ١٨٠): «أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٧٦/١) بِسَنَدٍ حَسَنِ»^(١)!

ثُمَّ قَالَ: «ثُمَّ رَوَاهُ (١/٣٧٥ و ٣٧٦)، وَأَحْمَدُ (٣/٢٣٧ و ٢٥٠)، مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى، عَنْهُ - يَعْنِي: أَنَسًا - بِنَحْوِهِ، وَفِيهِ ضَعْفٌ».

قُلْتُ: يَعْنِي: مَا رَوَاهُ هَذَانِ، وَكَذَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣/٣٤٢) مُحْتَصِرًا - وَعَنْهُ: أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ»: (٣٧٠٥) -، وَكَذَا الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمُخْتَارَةِ»: (٢٣٤٣) - مُطَوَّلًا -، وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى - أَيْضًا - (٣٧٠٦)، (٣٧٠٧)، وَعَلَّقَهُ عَنْهُ الضِّيَاءُ - فِي الْمَوْضِعِ الْأَخِيرِ -، مِنْ طَرُقٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ الْجَابِرِ الْكُوفِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ (قَرَنَهُ

(١) وَلَا شَكَّ أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ حَسَّنُوا حَدِيثَ عَامِرِ بْنِ يَسَافٍ لَمْ يَتَفَقَّطُوا - فِيمَا أَعْتَقَدُ - إِلَى أَنَّهُ هُوَ (عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَافٍ) رَجُلٌ وَاحِدٌ نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ! وَبِنَاءً عَلَيْهِ؛ لَمْ يَعْتَمِدُوا فِي مَعْرِفَةِ حَالِهِ إِلَّا عَلَى: قَوْلِ أَبِي حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحْدَهُ - وَقَدْ عَلِمْتُ مَا فِيهِ -، أَوْ بِالْإِضْمَامِ إِلَى تَوْثِيقِ ابْنِ جَبَّانٍ إِيَّاهُ بِنَفْسِ الْأَسْمِ.

وَقَدْ تَتَابَعَ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْ آخَادِ الْمُحَقِّقِينَ، لَكِنْ؛ مَا كَانَ ذَلِكَ الظَّنُّ بِشَيْخِ الْمُحَقِّقِينَ - نَفَعَ اللَّهُ بِهِ -؛ فَإِنَّ أَذْنَى نَظَرَةٍ فِي «لِسَانِ الْمِيزَانِ» أَوْ «تَعْجِيلِ الْمَنْفَعَةِ»؛ تُذَكِّرُ بِهَا حَقِيقَةُ الْأَمْرِ. وَالْمَفْتَرِضُ - لِمَعْرِفَةِ حَالِ رَجُلٍ مَا - عَدَمُ الْإِفْتِصَارِ عَلَى «الْجَزْحِ» وَحْدَهُ - أَوْ أَيْ مَضْذَرٍ آخَرَ -؛ لِيَجَازِيَ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوحًا، أَوْ فِيهِ خِلَافٌ، أَوْ فِي أَمْرِهِ تَفْصِيلٌ... إلخ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

الإمام أحمد وأبو يعلى - في رواية ابن إسحاق، عن يحيى الجابر -
بعبد الوارث^(١) مولى أنس، عن أنس، به.

(ولاً) شك في نكارة ما تفرّد به مثل عامر بن يساف - بهذا المتن - ،
عن إبراهيم بن طهمان، عن يحيى بن عباد، عن أنس رضي الله عنه ، وإن لم
يظهر له مخالف.

ثم وجدته خولف!

فقد رواه البيهقي في «السّنن الكبرى»: (٧٧/٤)، من طريق أبي حذيفة
(وهو: موسى بن مسعود النهدي البصري): ثنا إبراهيم - يعني: ابن
طهمان - : ثنا عمرو بن عامر وعبد الوارث، عن أنس، به!
وموسى بن مسعود أبو حذيفة: مختلف فيه، وعامة الطعن فيه متوجه
إلى روايته عن الثوري رضي الله عنه.

ولا ينبغي لعاقِل أن يتوقّف في كونه أصلح حالاً في الرواية من عامر بن
يساف - رحمهما الله - ، والإسناد الذي أتى به له أصل في الجملة - كما
رأينا - ، إلا أن شيخ البيهقي فيه - أبا القاسم زيد بن جعفر بن محمد
العلوي - لم نجد له ترجمة حتى الساعة!

(١) وهو منكر الحديث. ويحيى الجابر - أيضاً - فيه اختلاف ومقال. وفي «التقريب»
(٧٥٨١): «لین الحديث، من السادسة، وروايته عن المقدم مرسلة». قلت: هذه الزيادة محلها من «التقريب» وكذا «التهذيب»: ترجمة (يحيى بن جابر الطائي
الحمصي القاضي)؛ فهو الذي قال أبو حاتم في ترجمته هذه الجزئية. والكمال لله عز وجل
وخذه.

(وَقَدْ) اغْتَرَّ بِهِذِهِ الْمُتَابَعَةُ اللَّيْنَةُ مُحَقَّقُ «مُسْنَدِ أَبِي يَعْلَى»؛ فَقَالَ - بَعْدَ
إِعْلَالِ الْحَدِيثِ بِيَحْيَى الْجَابِرِ - : «وَلَكِنَّهُ لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ؛ بَلْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ
إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، وَهُوَ ثِقَّةٌ!» وَأُظِّنُّهُ لَمْ يَذْرُسِ ^(١) الْإِسْنَادَ إِلَيْهِ!
وَهُوَ - عَلَى مَا فِيهِ - مَعْلُولٌ - كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا - .

(وَوَجْهُ) الْوَهْمُ فِي رِوَايَةِ عَامِرٍ - عِنْدِي - أَنَّ كُلًّا مِنْ (يَحْيَى بْنِ عَبَادٍ)
وَعَمْرٍو بْنِ عَامِرٍ) أَنْصَارِيٌّ كُوفِيٌّ مِنْ أَصْحَابِ أَنْسٍ .
(وَاتَّفَقَ) - مَعَ ذَلِكَ - ثُبُوتُهُ مِنْ أَوْجُهٍ عَنْ (يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
الْحَارِثِ الْجَابِرِ)، بِسَنَدِهِ إِلَى أَنْسٍ؛ فَالتَّبَسُّبُ بـ (يَحْيَى بْنِ عَبَادٍ). وَالْعِلْمُ
عِنْدَ اللَّهِ - تَعَالَى - .

(وَلَمَّا) رَجَعْتُ إِلَى مَا رَوَاهُ (عَمْرٍو بْنُ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيُّ)، عَنْ أَنْسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «مُخْتَارَةِ الضِّيَاءِ» - اعْتِقَادًا مِنِّي أَنَّنِي سَأَسْتَفِيدُ مِنَ التَّعْلِيلِ عَلَى
هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا بُدَّ -؛ وَجَدْتُهُ رَوَاهُ (٢٣٤٤) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَفْصٍ
(وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَاشِدِ النِّسَابُورِيِّ): حَدَّثَنِي أَبِي: ثَنَا إِبْرَاهِيمُ - هُوَ
ابْنُ طَهْمَانَ -، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْكُوفِيِّ (كَذَا)، عَنْ عَمْرٍو بْنِ عَامِرٍ
وَعَبْدِ الْوَهَّابِ (كَذَا)، عَنْ أَنْسٍ، بِهِ .

وَعَبْدُ الْوَهَّابِ؛ لَا شَكَّ فِي تَحَرُّفِهِ مِنْ (عَبْدِ الْوَارِثِ). وَكَذَلِكَ (يَحْيَى
ابن سَعِيدٍ)؛ لَا شَكَّ - أَيْضًا - مِنْ تَحَرُّفِهِ أَوْ وَهَمِ أَحَدِهِمْ فِيهِ؛ لِأَنَّ
الْحَدِيثَ حَدِيثُ (يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ الْجَابِرِ الْكُوفِيِّ).

(١) وَهَذَا الْأَمْرُ مِنَ الْبَلَايَا الشَّائِعَةِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ مِنَ الْمُشْتَغَلِينَ بِالتَّحْقِيقِ - عَلَى اخْتِلَافِ
مَرَاتِبِهِمْ - .

وَقَدْ رَوَى عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ - فِي الْجُزْءِ الْمَطْبُوعِ مِنْ «مَشِيخَتِهِ» :
(٤٥) - حَدِيثًا وَاحِدًا: عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
(أَمَّا) هَذَا الْحَدِيثُ؛ فَلَمْ أَرَهُ فِي «الْمَشِيخَةِ»، مَعَ أَنَّ الْكِتَابَ مَرْوِيٌّ مِنْ
طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ حَفْصٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْهُ!

(وَهَذَا) إِسْنَادٌ جَيِّدٌ إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، وَبِهِ انْكَشَفَتِ الْعِلَّةُ فِيمَا جَاءَ
بِهِ كُلُّ مَنْ (عَامِرِ بْنِ يَسَافٍ) وَ(أَبِي حَذِيفَةَ النَّهْدِيِّ) - إِنْ كَانَ مَحْفُوظًا
عَنْهُ -، عَنْ ابْنِ طَهْمَانَ.

٥- وَرَوَى ابْنُ الضَّرِيرِ (٢٣٤)، مِنْ طَرِيقِهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ
قَالَ: «كَانَ طَاوُوسٌ لَا يَنَامُ حَتَّى يَقْرَأَ بَهَاتَيْنِ السُّورَتَيْنِ: ﴿تَنْزِيلُ﴾
و﴿تَبَارَكَ﴾، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّ كُلَّ آيَةٍ مِنْهَا تَشْفَعُ سِتِّينَ آيَةً (يَعْنِي: تَعْدِلُ
سِتِّينَ آيَةً)».

(وَهَذَا) مُنْكَرٌ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ طَاوُوسٍ.
وَابْتِدَاءً؛ لَا تُعْرَفُ لَهُ عَنْهُ رَوَايَةٌ!

(وَالْمَعْرُوفُ): مَا رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثَّقَاتِ، عَنْ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ، عَنْ
طَاوُوسٍ، بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ! بَلْ بِلَفْظٍ: «وَتَفْضُلَانِ كُلُّ سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ
سِتِّينَ حَسَنَةً». وَفِي رَوَايَةٍ: «فَضِلْتُ ﴿الْمَ ﴿١﴾ تَنْزِيلُ﴾ وَ﴿تَبَارَكَ﴾ الَّذِي بِيَدِهِ
الْمُلْكُ﴾ عَلَى سَائِرِ الْقُرْآنِ بِسِتِّينَ حَسَنَةً». وَسَائِرُ أَلْفَاظِهِ يُقَارِبُ هَذَا. وَفِي
رَوَايَةِ الثَّرَمَذِيِّ: «تَفْضُلَانِ عَلَى كُلِّ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ بِسَبْعِينَ حَسَنَةً». فَمِنْ
هَؤُلَاءِ:

١- عَبْدِ الْوَارِثِ بْنِ سَعِيدٍ التَّنُورِيُّ: عِنْدَ ابْنِ الضَّرِيرِ (٢٣٨).

٢- المعتمر بن سليمان: عِنْدَ الدَّارِمِيِّ (٤٥٥/٢) ^(١)، والبيهقي في «الشَّعَبِ»: (٢٤٥٥).

٣- أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ: عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (١٠ / ٤٢٤). وَمَا فِيهِ مِنْ ضَعْفٍ - فِي غَيْرِ الْأَعْمَشِ - يَنْجَبِرُ بِمُتَابَعَةِ هَؤُلَاءِ الثَّقَاتِ الْحَفَاطِ.

٤- عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادِ الْعَبْدِيِّ: عِنْدَ ابْنِ السُّنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»: (٦٧٥).

٥- الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ: عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢٨٩٢). وَتَقَدَّمَ لَفْظُهُ. وَهُوَ شَاذٌ بِلَا رَيْبٍ. وَالرَّأَوِيُّ عَنْ فَضِيلٍ فِيهِ: هَرِيمٌ بْنُ مَسْعَرٍ التِّرْمِذِيُّ، قَضَيْتُهُ تُشَبِّهُ قَضِيَّةَ مُوسَى بْنِ خَالِدٍ الْحَلْبِيِّ - شَيْخِ الدَّارِمِيِّ -، وَإِنْ وَصَفُوهُ بِأَنَّهُ (خَادِمُ الْفَضِيلِ بْنِ عِيَاضٍ). فَاللَّهُ أَعْلَمُ مِمَّنِ الْوَهْمُ. لَكِنَّهُ مُتَابِعٌ فِي الْجُمْلَةِ لِمَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ.

وَرَوَاهُ - أَيْضًا - مُسَدَّدٌ فِي «مُسْنَدِهِ» - كَمَا فِي «الْمَطَالِبِ»: (٣٦٩٩) -؛ قَالَ: «ثَنَا مُعْتَمَرٌ، عَنْ لَيْثٍ» بِهِ. كَمَا فِي «الْمَطَالِبِ - الْمُسْنَدَةِ -»: (ق ١/٥٠٠).

(ثُمَّ) فُوجِئْتُ بِأَبِي عُبَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرْوِيهِ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ»: (٤٧٦)، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (تَحَرَّفْتُ إِلَى: عَبْدِ اللَّهِ)، عَنْ لَيْثٍ

(١) عَنْ شَيْخِهِ مُوسَى بْنِ خَالِدٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ حَالُهُ. وَلَكِنْ؛ تَابَعَهُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ - عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ -؛ وَهُوَ ثِقَّةٌ، مِنْ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ. وَمُسَدَّدٌ فِي «مُسْنَدِهِ» - كَمَا سَيَأْتِي -، وَهُوَ ثِقَّةٌ حَافِظٌ مَشْهُورٌ.

ابن أبي سليم^(١)، عن فلان، عن ابن عمر أنه كان يقول في ﴿تَزِيلُ﴾ السَّجْدَةِ وَ﴿تَبْرَكَ الَّذِي يَدْرِى الْمَلِكُ﴾ قَالَ: «فِيهِمَا فَضْلُ سِتِّينَ دَرَجَةً عَلَى غَيْرِهِمَا مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ».

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَهَمٌ؛ فَقَدْ رَوَاهُ النَّاسُ عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُوسٍ - كَمَا عَلِمَتْ - . وَقَدْ يَكُونُ مِنْ تَخَالِطِ لَيْثٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَفْسِهِ - عَلَى بُعْدِ عِنْدِي - .
فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَمِمَّا) تَقَدَّمَ يَتَّضِحُ:

١- أَنَّ الزِّيَادَةَ الْفِعْلِيَّةَ فِي أَوَّلِ الْمَثْنِ لَمْ تَظْهَرْ إِلَّا فِي رِوَايَةِ: عَامِرِ بْنِ يَسَافٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ^(٢)، عَنْ طَاوُوسٍ.

٢- وَأَنَّ الثَّوَابَ الْمُتَقَرَّرَ فِي رِوَايَتِهِ مُخَالِفٌ تَمَامَ الْمُخَالَفَةِ لِلْمَعْرُوفِ عَنْ طَاوُوسٍ - عَلَى ضَعْفِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سَلِيمٍ وَاخْتِلَاطِهِ -؛ إِذْ لَمْ يَتَّفَقَا إِلَّا فِي ذِكْرِ عَدَدِ (السِّتِّينَ) فَحَسَبُ!

(وَالْعَجِيبُ) أَنَّ مُحَقِّقَ «فَضَائِلِ ابْنِ الضَّرِيرِ» - حَفِظَهُ اللَّهُ - قَالَ:

(١) قَالَ مُحَقِّقُ «الْفَضَائِلِ»: «فِي ل ت: «لَيْثُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ» تَحْرِيفٌ».

(٢) وَإِنَّمَا هِيَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ الَّذِي رَوَى لَيْثٌ عَقِبَهُ أَثَرُ طَاوُوسٍ، وَهُوَ حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ؛ فَقَدْ رَوَاهُ - أَيْضًا - مَعَ لَيْثٍ: الْمَغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، وَهُوَ مُنْكَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ فَقَدْ صَرَّحَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ صَفْوَانَ أَوْ ابْنِ صَفْوَانَ - يَعْنِي: مُرْسَلًا -؛ فَظَنَّهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ عَنْهُ عَنْ جَابِرٍ؛ فَصَحَّحَ الْحَدِيثَ!

وَالْمَغِيرَةُ بْنُ مُسْلِمٍ - وَهُوَ الْقَسْمَلِيُّ - ثِقَّةٌ، أَنْكَرَ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ حَدِيثَهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ خَاصَّةً، وَهَذَا مِنْ كَمَالِ دِقَّتِهِمَا وَبَصَرِهِمَا بِالرِّجَالِ رَجَحَهُمَا اللَّهُ.

«وَبُرْجُوعِي إِلَى كُتُبِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَكُتُبِ اللُّغَةِ لَمْ أَغْثُرْ أَنْ (تَشْفَعُ) تَأْتِي بِمَعْنَى: (تَعْدِلُ)». فَإِنْ صَحَّ هَذَا فَهِيَ طَائِمَةٌ جَدِيدَةٌ!

٦- وَرَوَى - أَيْضًا - (٢٤٠) عَنْهُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: «وَمَنْ قَرَأَ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾؛ فَقَدْ قَرَأَ نِصْفَ الْقُرْآنِ».

وَحُكْمُهُ حُكْمُ أَثَرِنَا الْمَرْوِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ فِي فَضْلِ سُورَةِ يَسْ؛ حَيْثُ لَمْ يَأْتِ بِهِمَا أَحَدٌ مِنْ مَشَاهِيرِ الثَّقَاتِ الْحَفَاطِ مِنْ أَصْحَابِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - كَهَشَامِ الدِّسْتَوَائِيِّ، وَهَمَامٍ، وَأَبَانَ الْعَطَارِ، وَحَرْبِ بْنِ شَدَادٍ، وَأَضْرَاهِمَ -.

بَلْ مَنْ دُونَهُمْ مِمَّنْ تُكَلِّمُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ يَحْيَى - كَالْإِمَامِ الْأَوْزَاعِيِّ، وَعِكْرِمَةَ بْنِ عِمَارِ الْيَمَامِيِّ -، مَعَ تَوَافُرِ دَوَاعِي وَهَمِّ هَؤُلَاءِ عَلَى نَقْلِ مِثْلِ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ عَنْ شَيْخِهِمْ، وَالْإِعْتِنَاءِ بِهَا. فَلَوْ خَفِيتُ عَلَى بَعْضِهِمْ؛ مَا جَازَ أَنْ تَخْفَى عَلَى الْجَمِيعِ! فَتَأَمَّلْ.

وَلَكِنْ؛ يَلُوحُ لِي أَنَّ هَذَا الْأَثَرَ وَالْأَثَرَ الْأَوَّلَ فِي فَضْلِ يَسْ؛ هُمَا قِطْعَتَانِ مِنْ أَثَرٍ طَوِيلٍ فِي فُضَائِلِ سُورَةِ شَتَّى، أَوْ هُمَا - عَلَى أَحْوَطِ الْإِحْتِمَالِ - مُتَّصِلَانِ بِبَعْضِهِمَا؛ فَفَرَّقَهُمَا ابْنُ الضَّرِيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ. وَالْقَرِينَةُ - عِنْدِي -؛ قَوْلُهُ - هُنَا -؛ «وَمَنْ قَرَأَ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾...»؛ الدَّالُّ عَلَى كَوْنِهِ مُتَّصِلًا بِكَلَامٍ قَبْلَهُ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْأَمْرِ.

(وَلَوْ) رَجَعْنَا قَلِيلًا؛ سَنَجِدُ الْأَمْرَ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ (صَاحِبِ مَعْمَرٍ)، عِنْدَ

ذَكَرَ الْمُقَاتِلِيعَ ؛ فَإِنَّ فِيهَا تَشَابُهًا كَبِيرًا مَعَ هَذَا الْأَثَرِ ، بِزِيَادَةِ فَضْلِ ﴿ قُلْ يَتَائِبُهَا
الْكَافِرُونَ ﴾ .

(أَمَّا) تَقْوِيمُ الْحَافِظِينَ الْكَبِيرَيْنِ : الذَّهَبِيُّ وَابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -
لِعَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَافِ الْيَمَامِيِّ - عَمَّا اللَّهُ عَنْهُ - :

فَقَالَ أَوَّلُهُمَا فِي « الْمُغْنِي » (١ / ٣٢٣) : « عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَافِ ،
عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ : لَهُ مَنَاقِيرٌ » ^(١) .

وَلَمْ يُورَدْ فِي تَرْجَمَتِهِ مِنْ « الْمِيزَانِ » : (٢ / ٣٦١) سَوَى كَلَامِ ابْنِ عَدِيٍّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهِ ، وَسَاقَ لَهُ الْحَدِيثَيْنِ الْأَوَّلَ وَالثَّلَاثَ فِيمَا اسْتَنَكَرَهُ عَلَيْهِ ابْنُ عَدِيٍّ -
وَتَقَدَّمَ ذِكْرُهَا بِنَفْسِ تَرْجُمَتِهِ فِي « الْكَامِلِ » - . وَقَدْ اسْتَنَكَرَ - أَيْضًا -
أَوْسَطُهُمَا فِي « السِّيَرِ » - كَمَا تَقَدَّمَ - .

وَقَالَ فِي « تَارِيخِ الْإِسْلَامِ » (وَفَيَات ١٧١ : ١٨٠ ، ص ١٩٦ : ١٩٧) :
« قَالَ أَبُو دَاوُدَ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : مَعَ ضَعْفِهِ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ .
وَتَقَدَّمَ قَوْلُهُ فِي « السِّيَرِ » : « وَعَامِرٌ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ » .

وَأَمَّا ثَانِيَهُمَا : فَقَالَ فِي « التَّقْرِيبِ » (١ / ٣١٠) : « عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ :
شَيْخٌ لِرَوَّادِ بْنِ الْجَرَّاحِ ، مَجْهُولٌ ^(٢) ، مِنْ التَّاسِعَةِ ، وَأُظُنُّ اسْمَ

(١) وَالْمُسْتَشِينُ لِكُلِّ ذِي عَيْنَيْنِ أَنَّ عَامِرًا يَقْبَلُ - فِي الْغَالِبِ - بِيَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ - تَارَةً عَنْ
الْحَسَنِ ، وَتَارَةً عَنْ طَاوُوسٍ ، وَتَارَةً عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ ، وَتَارَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُغْضَلًا - ،
بِمَا لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ . وَهَذِهِ سِمَةٌ غَيْرُ الثَّقَاتِ .

(٢) أَمَّا الذَّهَبِيُّ ؛ فَأَفْرَدَ هَذَا عَنْ ابْنِ يَسَافِ ؛ فَأَشَارَ إِلَى جِهَالَتِهِ فِي « الْمِيزَانِ » : (٢ / ٣٦١) ،
وَقَالَ فِي « الْكَاشِفِ » (٢ / ٥٧) : « نَكْرَةٌ » .

جَدَّهُ: يَسَاف - بَفَتْحِ التَّخْتَانِيَّةِ، ثُمَّ مُهْمَلَةٍ، وَآخِرُهُ فَاءٌ -، شَيْخٌ لَيْنٌ الْحَدِيثِ».

(وَحْتَامًا): أَذْكَرُ فَائِدَةٌ لَيْسَ فِيهَا كَبِيرٌ فَائِدَةٌ (!):

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «فَيْضِ الْقَدِيرِ»: (٢/٥١٣) - شَارِحًا حَدِيثَ أَنَسٍ^(١)، الَّذِي بَدَأْنَا بِهِ الْبَحْثَ -، (عِنْدَ قَوْلِهِ: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا»); قَالَ: «أَيُّ: لُبًّا».

وَقَوْلُهُ: «وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَس»؛ قَالَ:

«أَيُّ: هِيَ خَالِصُهُ وَلَبُّهُ الْمَوْدَعُ فِيهِ الْمَقْصُودُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ أَحْوَالَ الْبَعْثِ وَأَهْوَالَ الْقِيَامَةِ مُسْتَقْصَاةٌ فِيهَا، مَعَ تَصْدِيرِهَا بِإِثْبَاتِ نُبُوَّةِ الْمُصْطَفَى ﷺ بِالْقَسَمِ عَلَيْهَا عَلَى أَبْلَغِ وَجْهِ، وَاشْتِمَالِهَا - مَعَ قِصَرِ نَظْمِهَا وَصِغَرِ حَجْمِهَا - عَلَى الْآيَاتِ الْبَدِيعَةِ؛ مِنْ: خَلْقِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْقَمَرَيْنِ وَالْفُلْكِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاعِظِ وَالْعِبَرِ، وَالْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ، وَالْمَوَاعِيدِ الرَّائِقَةِ، وَالزَّوَاجِرِ الْبَالِغَةِ، وَالْإِشَارَاتِ الْبَاهِرَةِ، مَا لَمْ تَكُنْ تَكُنْ (كَذَا) فِي سُورَةٍ سِوَاهَا - مَعَ صِغَرِ حَجْمِهَا وَقِصَرِ نَظْمِهَا - ...».

حَتَّى قَالَ: «وَقَدْ تَوَاتَرَتِ الْأَخْبَارُ بِجُمُومِ فَضَائِلِ يَس ...»!! فَأُورِدَ

= وَالَّذِي يُمْنًا فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنَّا عَلِمْنَا رَأْيَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي عَامِرٍ هَذَا - بِمُوَافَقَةِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَيْضًا - وَالَّذِي لَوْ أَذْرَكُهُ أَكْثَرُ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ حَسَّنُوا لَهُ لَطَارُوا بِهِ كُلَّ مَطَارٍ، وَلَتَرَا جَعُوا عَنْ ذَلِكَ التَّحْسِينَ الْمَرْغُومَ!

(١) وَهُوَ مَرْمُوزٌ لَهُ بِالضُّعْفِ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ»، وَقَدْ دَهَلْتُ عَنْ إِثْبَاتِ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ، وَإِنْ جَازَ الْاسْتِغْنَاءُ عَنْهُ؛ لِمَا عَلِمْنَاهُ عَنْ هَذِهِ الرُّمُوزِ!

حَدِيثًا لِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ فِي «مُسْنَدِهِ»؛ ذَكَرَهُ بِلَفْظٍ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ يَسَّ وَهُوَ خَائِفٌ؛ أَمِنَ، أَوْ سَقِيمٌ؛ شَفِيَ، أَوْ جَائِعٌ؛ شَبِعَ».

وَهُوَ فِي «الْمَطَالِبِ الْعَالِيَةِ»: (٣٧١١) بِتَمَامِهِ. وَطَرَفُهُ: «يَا عَلِيُّ؛ اقْرَأْ يَسَّ...»؛ فَذَكَرَ نَحْوًا مِمَّا تَقَدَّمَ - بِتَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ - . وَهُوَ فِي «بُغْيَةِ الْبَاحِثِ»: (٧٣) بِأَطْوَلٍ مِمَّا فِي «الْمَطَالِبِ» - أَيْضًا - .

وَهَذَا حَدِيثٌ تَأَلَّفَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ وَاقِدٍ - مُتَكَلِّمٌ فِيهِ - ، عَنْ حَمَادِ بْنِ عَمْرٍو النَّصِيبِيِّ - مُتَّهَمٌ بِالْوَضْعِ - ، عَنْ السَّرِيِّ بْنِ خَالِدِ بْنِ شَدَادٍ - لَا يُعْرَفُ - .

تَفَرَّدَ عَنْهُ النَّصِيبِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ. وَعَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عَنْ عَلِيٍّ: مُنْقَطِعٌ.

وَهَنِيهَاتُ أَنْ يَصِحَّ. وَلَهُ طُرُقٌ أُخْرَى لَا تُسَمِّنُ وَلَا تُغْنِي مِنْ جُوعٍ^(١)! (ثُمَّ) ذَكَرَ مُرْسَلَ عَطَاءٍ - عِنْدَ الدَّارِمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - . وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ مِنَ الْغَوَائِلِ وَالْعِلَلِ!

فَلَا أَذْرِي أَيَّ تَوَاتُرٍ يَغْنِي - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - .

(١) وَهُوَ بِمَعْنَى مَا اشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ؛ بِلَفْظٍ: «يَسَّ لِمَا قُرِئَتْ لَهُ!» وَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ نَحْوُ حَدِيثِ عَلِيٍّ هَذَا أَثَرُ أَبِي قِلَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مُنْكَرٌ وَاهٍ. فَهُوَ مَادَّةٌ جَيِّدَةٌ لـ «تَكْمِيلِ النِّفَعِ»، وَاللَّهُ أَلْمَسْتَعَانُ.

وَفِكْرُهُ هَذَا التَّعْلِيلُ كَانَتْ بِإِبْعَازٍ مِنْ أَهْلِي - جَزَاهَا اللَّهُ خَيْرًا - .

(وقال) العلامة المباركفوري رحمته الله في «تُحْفَةِ الْأُخُوذِيِّ» (١٩٧/٨) (١):
«قال الغزالي: إِنَّ الْإِيمَانَ صِحَّتُهُ بِالْاعْتِرَافِ بِالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ، وَهُوَ مُقَرَّرٌ فِيهَا بِأَبْلَغِ وَجْهِ؛ فَكَانَتْ قَلْبَ الْقُرْآنِ لِذَلِكَ. وَاسْتَحْسَنَهُ الْفَخْرُ الرَّازِيُّ (٢).
قال الطيبي: إِنَّهُ لَاحْتِوَائِهَا - مَعَ قِصَرِهَا - عَلَى الْبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ، وَالْآيَاتِ الْقَاطِعَةِ، وَالْعُلُومِ الْمَكْنُونَةِ، وَالْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ، وَالْمَوَاعِيدِ الْفَائِقَةِ، وَالزَّوْاجِرِ الْبَالِغَةِ. وَقَالَ - عِنْدَ ذِكْرِ ثَوَابِهَا فِي الْحَدِيثِ -: «وَلِلَّهِ - تَعَالَى - أَنْ يَخْصُصَ مَا شَاءَ مِنَ الْأَشْيَاءِ بِمَا أَرَادَ مِنْ مَزِيدِ الْفَضْلِ؛ كَلِيلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْأَرْزَمَةِ، وَالْحَرَمِ مِنَ الْأَمْكِنَةِ».

قُلْتُ: جَزَاهُمُ اللَّهُ خَيْرًا عَلَى مَا بَدَّلُوا مِنْ جُهْدٍ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - الْعَزِيزِ، وَأَحَادِيثِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ عليه السلام، وَعَلَى سَلَامَةِ نَوَايَاهُمْ، وَصِدْقِ بَوَاعِيهِمْ فِي خِدْمَةِ هَذَا الدِّينِ.

وَلَكِنْ؛ لَنَا وَفْقَةُ مَعَ هَذَا الْحَدِيثِ خَاصَّةٌ؛ حَيْثُ أَثْبَتْنَا بِالذَّلِيلِ الْعَمَلِيِّ نَكَارَتَهُ إِسْنَادًا، وَكَذَلِكَ مَتْنًا؛ حَيْثُ إِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ (لِكُلِّ شَيْءٍ قَلْبًا) إِطْلَاقٌ مُنْكَرٌ؛ لَا يَشْهَدُ لَهُ الْوَاقِعُ وَلَا يُقَرُّ بِهِ الْعَقْلُ، كَذَلِكَ تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى قَضِيَّةِ الْمُجَازَفَةِ فِي الْمَثْنِ، وَالْمُبَالَغَةِ فِي تَقْرِيرِ الثَّوَابِ وَالْعِقَابِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

تَمَّتِ الرِّسَالَةُ بِحَمْدِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ.

(١) لَمَّا فُسِّرَ قَوْلُهُ: «وَقَلْبُ الْقُرْآنِ يَسْ» بِقَوْلِهِ: «أَيُّ: لُبُّهُ وَخَالِصُهُ سُورَةُ يَسْ».

(٢) الْفَخْرُ الرَّازِيُّ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - تَكَلَّمَ فِي مُعْتَقَدِهِ وَفِي تَصَانِيفِهِ. فَاَنْظُرْ: تَرْجَمَتَهُ مِنْ «السِّيَرِ»: (٢١/٥٠٠ : ٥٠١)، وَ«لِسَانِ الْمِيزَانِ»: (٤/٤٢٦ : ٤٢٩)؛ لِتَعْرِفَ مَا لَهُ وَمَا عَلَيْهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ -.

استدراكات:

الأول: أوقفني أحد الإخوة المحبين لهذا العلم الشريف على طريق جديدة للشطر الثاني من الحديث، عن أبي أمامة رضي الله عنه، وهو في كتاب «التوحيد» لابن منده رحمته الله: (٣ / ٣١٥، ط الجامعة الإسلامية، رقم ٩١٢):

قال: «أخبرنا أبو عبد الله محمد بن حمزة بن عباد: ثنا يزيد بن المبارك الفارسي: ثنا محمد بن إسحاق، عن أيوب بن موسى، عن عطاء ابن عجلان (...) (١٥٢ / ب)، عن أبي أمامة الباهلي قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من قرأ ياسين فكأنما قرأ القرآن عشر مرات، وكتب له بكل حرف عشر حسنة، ومحي عنه عشر سيئات، ورفع له بكل حرف عشر درجات».

وهذا إسناد تالف؛ شيخ ابن منده؛ الصواب في اسمه: (محمد بن حمزة بن عمار)؛ وهو مترجم في «أخبار أصفهان»: (٢ / ٢٦٩، ٢٧٠).

قال أبو نعيم: «توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، أحد الفقهاء، يزوي عن أبي مسعود وعباس الدوري». ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وكذلك الذهبي في ترجمته من «تاريخ الإسلام»: وفیات (٣٢١: ٣٣٠)، (ص ٨٩، ٩٠).

وَشَيْخُهُ يَزِيدُ بْنُ الْمُبَارِكِ الْفَارِسِيُّ؛ هُوَ: الْفَسَوِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ»: (٢٧٧/٩)، وَقَالَ: «يَزُوي عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ، وَأَبِي عَاصِمٍ، وَكَانَ رَاوِيًا لِسَلَمَةَ بْنِ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا عَنْهُ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ».

قُلْتُ: وَهُوَ لَا يُدْرِكُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ - وَهُوَ ابْنُ يَسَارِ الْمُطَّلِبِيِّ الْمَدَنِيِّ صَاحِبِ الْمَغَازِي - بَيِّقِينَ - . وَأَكَادُ أَقْطَعُ أَنَّ بَيْنَهُمَا: سَلَمَةُ بْنُ الْفَضْلِ الْأَبْرَشِ، فَإِنْ صَحَّ ذَلِكَ؛ فَهُوَ صَدُوقٌ كَثِيرُ الْخَطِّ - كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ»: (٢٥١٨) - . وَقَدْ يُمْشَى فِي «الْمَغَازِي» لِابْنِ إِسْحَاقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْهَا.

وَإِنْ كَانَ غَيْرَهُ؛ فَلَا أَذْرِي مَنْ يَكُونُ؟

وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ؛ مُخْتَلَفٌ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَهُوَ - مَعَ ذَلِكَ - يُدَلِّسُ، وَقَدْ عَنَعَنَهُ.

وَعَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ؛ هُوَ: الْحَنْفِيُّ الْبَصْرِيُّ الْعَطَّارُ، مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ، كَذَّبَهُ ابْنُ مَعِينٍ - فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ - ، وَالْفَلَّاسُ. وَقَالَ الْعَجَلِيُّ - وَحْدَهُ - : «بَصْرِيٌّ ثِقَّةٌ»!

وَهُوَ - أَيْضًا - لَمْ يُدْرِكْ أَبَا أُمَامَةَ؛ بَلِ الظَّاهِرُ وَفُوعُ سَقَطَ بَيْنَهُمَا؛ أَشَارَ إِلَيْهِ مُحَقِّقُ الْكِتَابِ بِوَضْعِهِ بَيْنَ قَوْسَيْنِ.

الثَّانِي: وَجَدْتُ - أَيْضًا - لِلشَّطْرِ الثَّانِي مِنَ الْحَدِيثِ طَرِيقًا أُخْرَى - بِمُغَايَرَةٍ فِي الثَّوَابِ - ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ يَسَ فِي لَيْلَةٍ فَكَأَنَّمَا قَرَأَ الْقُرْآنَ سَبْعَ مَرَّاتٍ».

قَالَ مُحَقِّقَا «فِرْدَوْسِ الْأَخْبَارِ»: (٣٦/٤) - جَزَاهُمَا اللَّهُ خَيْرًا - :

« وفي المُسْنَدِ - يَعْنِيَانِ « مُسْنَدَ الْفِرْدَوْسِ » - : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ الْوَاعِظُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الْبَاطِرْقَانِيُّ : أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى الْحَافِظُ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَنَانَ الْعَوْقِيُّ (تَحَرَّفَتْ نَسَبُهُ إِلَيَّ : الْعَوْفِيُّ) : حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ... » .

قُلْتُ : هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ جِدًّا، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ سِوَى شَيْخِ الدَّيْلَمِيِّ .
وَالْبَاطِرْقَانِيُّ وَشَيْخُهُ - وَهُوَ ابْنُ مَرْدَوِيهِ - مِنَ الْحُفَاطِ الْكِبَارِ .

وَأَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ - الَّذِي يَزُوي عَنْهُ أَبُو نُعَيْمٍ كَثِيرًا - ؛ هُوَ : (أَحْمَدُ بْنُ بَنْدَارٍ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَصْبَهَانِيِّ الشَّعَارِ)، وَثَّقَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» : (١ / ١٥١) .

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» (١٦ / ٦١) : «الْإِمَامُ الْفَقِيهُ الْبَارِعُ الْمُحَدِّثُ، مُسْنَدُ أَصْبَهَانَ ...» . وَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا فِي شُيُوخِهِ، وَابْنُ مَرْدَوِيهِ فِي الرُّوَاةِ عَنْهُ .

وَمُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا ؛ هُوَ : ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو جَعْفَرٍ الْقُرَشِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ . قَالَ أَبُو الشَّيْخِ فِي «الطَّبَقَاتِ» (٣ / ٣٤٩) : «كَتَبَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الْهَيْثَمِ، وَأَبِي حَذِيفَةَ، وَبِكَارٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَجَاءٍ، وَالْبَصْرِيِّينَ . عِنْدَهُ عَنْ هَؤُلَاءِ أَصُولٌ جَيَادٌ» .

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ (٢ / ٢٦١) : «صَاحِبُ أَصُولٍ جَيَادٍ صَحَاحٌ» .

وَالثَّلَاثَةُ فَوْقَهُ ثِقَاتٌ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ .

والبلاء - في نقدي - من إسماعيل الواعظ - شيخ أبي منصور الديلمي - ؛
وهو : (أبو عثمان إسماعيل بن محمد بن أحمد ، الأصبهاني ، المحتسب
الواعظ).

قال الذهبي في ترجمته من «السيرة» (٣٨٢/١٩) : «قال ابن ناصر :
وضع حديثاً وأملأه ، وكان يخلط ...» .

قال ابن التَّجَار - كما في «المستفاد» : (ترجمة ٥٨) - تعقيباً على ابن
ناصر - : «قلت : وقد وصفه^(١) شيرويه الحافظ بالصدق ، وكذلك
أبو منصور^(٢) اليزدي ، ولم أعلم لأحد فيه طعناً ، إلا ما حكاه ابن
السمعاني عن ابن ناصر ، فالله أعلم» .

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» : وفیات (٥٠١ : ٥٢٠) ، (صفحة
٢١٦ : ٢١٧) : «وكان ضعيفاً» ، ثم ذكر كلام ابن ناصر .

وقال الحافظ في «اللسان» (٤٣٤/١) : «ولو ذكر ابن ناصر الحديث
لأفاد ...» .

قلت : لا أبعد أن يكون هذا ! واختيار الذهبي أشبه عندي من دفاع ابن
التَّجَار ، ثم الحافظ - رحمهم الله جميعاً - ؛ فإنَّ الرجل قد يسقط بحديث
واحد . والله المستعان .

(١) تحرقت في «المستفاد» إلى : (وقد سرد به الحافظ بالصدق) ! والتصويب من «لسان
الميزان» .

(٢) تحرقت في «المستفاد» إلى : (ابن ناصر اليزدي) ! والتصويب من «اللسان» بمغناه .

وهذا - إن لم يكن من وضعه - ؛ فمما أشار إليه ابن ناصير من تخليطه،
والعلم عند الله - تعالى - .

الثالث: كنت قد ذكرت (ص ٢٧ من الطبعة الأولى) قول ابن عدي: «ورواه عن هارون يوسف بن عطية - الكوفي لا البصري - بعضه...»، فتكلمت عليه - بناء على قول ابن عدي رحمته الله - ، وجزمت في الحاشية بأن ابن منيع رواه عن الكوفي.

وليس الأمر كذلك؛ بل قال ابن منيع: «ثنا يوسف بن عطية الصفار البصري، عن هارون بن كثير... إلخ. كما في «إتحاف الخيرة المهرة» - المطبوع - : (رقم ٧٧٩٦)^(١)، وكذا «المطالب العالية» - المسندة - : (٤٠٧٢) - لكن؛ وضع محققاه: «الصفار البصري، عن» بين معقوفين.

ولأن الحافظ المزي رحمته الله ذكر (أحمد بن منيع البغوي) في جملة الرواة عن (يوسف بن عطية الصفار البصري) - دون الكوفي - ، في ترجمة الأول من «تهذيب الكمال»: (٣٢ / ٤٤٤).

ثم فوجئت بابن عدي رحمته الله يزوي طرفاً من هذا الحديث في ترجمة الكوفي، من «الكمال»: (٧ / ٢٦١٢)، من طريق بشر بن معاذ، والنضر ابن منصور الباهلي، عن أبي المنذر يوسف بن عطية الكوفي الباهلي، عن هارون بن كثير، به!

(١) وتصحفت فيه إلى: (الصفار المصري). وتبهنى إليه الأخ الحبيب المذكور، لكنه لم يفتن إلى تصويب النسبة - زاده الله جزوا وفهماً - .

وَشَيْخُ ابْنِ عَدِيٍّ فِيهِ: (حَفْصُ بْنُ أَبِي حَفْصٍ)؛ لَمْ أَهْتَدِ إِلَى تَرْجَمَتِهِ.
فَإِنْ كَانَ حَفِظَهُ؛ فَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحَدِيثَ عِنْدَ السَّمِيعِينَ جَمِيعًا: يُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ
الصَّقَّارِ الْبَصْرِيِّ، وَيُوسُفُ بْنُ عَطِيَّةَ الْبَاهِلِيِّ الْكُوفِيِّ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ
الْأَمْرِ.

الرَّابِعُ: فِي الْقِصَّةِ الَّتِي وَقَعَتْ لِمُؤْمِلِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ فِي تَتَبُعِ الْحَدِيثِ
الْمَوْضُوعِ فِي فَضَائِلِ سُورِ الْقُرْآنِ؛ هُنَاكَ مُغَايِرَةٌ بَيْنَ مَتْنِ الْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ -
الَّذِي لَمْ أَتَحَقَّقْ مِنْ بَعْضِ رِجَالِهِ -، وَمَتْنِ الثَّانِي التَّالِفِ؛ وَهُوَ: أَنَّ لَفْظَ
الثَّانِي: «فَقَالَ - يَعْنِي: مُؤْمَلًا -: لَقَدْ حَدَّثَنِي رَجُلٌ ثِقَّةٌ - سَمَاءُ - قَالَ:
أَتَيْتُ الْمَدَائِنَ؛ فَلَقِيتُ الرَّجُلَ الَّذِي يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ...»، فَجَعَلَ
الْقِصَّةَ جَرَتْ لِلرَّجُلِ الثَّقَّةِ الَّذِي حَدَّثَ عَنْهُ الْمُؤْمِلُ - وَسَمَاءُ -، لَكِنْ؛ لَمْ
يَذْكُرْ اسْمَهُ فِي الْقِصَّةِ، وَلَيْسَ لِلْمُؤْمِلِ نَفْسِهِ.

وَلَا أَشْكُ أَنَّ الْأَوَّلَ أَصَحُّ.

وَعَسَى اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ يُقَيِّضَ لَنَا طَالِبَ عِلْمٍ مِنَ النَّاهِبِينَ؛ يُفِيدُنَا
فِي تَحْقِيقِ حَالِ مَنْ لَمْ تَتَوَصَّلْ إِلَيْهِ مِنْ رِجَالِهِ.

الخَامِسُ: وَقَعَ عِنْدَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ، بِشَطْرِهِ الثَّانِي -
(ص ٤٢، مِنْ الطَّبَعَةِ السَّابِقَةِ) - خَطَأً وَقَلْبٌ فِي اسْمِ شَيْخِ الْبَيْهَقِيِّ. نَبَّهَ
عَلَيْهِ أَخُونَا الْمَذْكُورُ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا -؛ فَتَمَّ تَصْوِيهُهُ.

السَّادِسُ وَالْأَخِيرُ: كُنْتُ قَدْ ذَكَرْتُ - (ص ٣٤) مِنْ الطَّبَعَةِ السَّابِقَةِ -
حَدِيثًا رَوَاهُ الْبَزَّازُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَزَوْتُهُ إِلَى «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» لِأَبِي

نُعِيم: (٢ أ ق ٢١٧ أ)، مُعَلَّقًا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَصَامٍ، عَنْ زَيْدٍ -
أَعْنِي: ابْنَ الْحُبَابِ -، بِهِ.

فَاسْتَدْرَكَ الْأَخَ الْمَذْكُورَ - وَفَّقَهُ اللَّهُ - عَلِيٌّ بِوُقُوعِ خَلْطِ بَيْنَ اسْمَيْنِ:
(مُحَمَّدِ بْنِ عَاصِمِ الثَّقَفِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ)، وَ(أَحْمَدَ بْنِ عَصَامٍ). صَوَابُهُ:
(مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ). وَأَنَّ الْحَدِيثَ فِي «جُزْئِهِ الْعَالِي الْمَشْهُورِ»: رَقْم
(٣٥).

فَلَمَّا رَجَعْتُ إِلَى الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ مِنَ «الْمَعْرِفَةِ» - وَكَذَا الْمَطْبُوعِ:
(٢٦٦٩/٥، الترجمة ٢٨٧٢) -؛ تَبَيَّنَ لِي أَنَّهُ وَهْمٌ وَسَبْقُ قَلَمٍ.

وَلِي بَعْضُ الْعُذْرِ؛ لِأَنَّهُ - كَمَا أَنَّ هُنَاكَ مِنْ مُحَدَّثِي أَصْبَهَانَ: (مُحَمَّدُ
ابْنَ عَاصِمٍ) وَ(أَحْمَدُ بْنُ عَصَامٍ) -؛ هُنَاكَ - أَيْضًا - ثَلَاثَةٌ بِاسْمِ (مُحَمَّدِ بْنِ
عَصَامٍ)!

فَلَمْ أَلْفُقْ بَيْنَ اسْمَيْنِ وَأَخْرَجُ بِثَالِثٍ.

وَلَوْ رَفَقَ بِي؛ وَقَالَ: «وَهَذَا تَدَاخُلٌ بَيْنَ اسْمَيْنِ» - بَدَلًا مِنْ: «وَهَذَا
خَلْطٌ بَيْنَ اسْمَيْنِ» -، ثُمَّ عَادَ فِي ظَهْرِ الْوَرَقَةِ؛ فَقَالَ: «قُلْتُ: إِنَّهُ خَلْطٌ بَيْنَ
اسْمَيْنِ» -، مَعَ صِغَرِ سِنِّهِ، وَقُرْبِ عَهْدِهِ بِالْحَدِيثِ؛ كَأَنَّهُ يُخَاطَبُ بَلِيدًا
بَطِيءَ الْفَهْمِ!

أَقُولُ: لَوْ رَفَقَ بِي - عَمَلًا بِوَصِيَّةِ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِأَحَدِ تَلَامِيذِهِ:
«وَإِنْ أَلْفَاظَكَ أَحْسَنَهَا» -؛ لَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَأَصْلَحَ لِدَاتِ الْبَيِّنِ.

اللَّهُمَّ أَلْهِمَّهُ رُشْدَهُ، وَأَعِذْهُ مِنْ شَرِّ نَفْسِهِ.

اللَّهُمَّ انْفَعِهِ بِمَا عَلَّمْتَهُ، وَعَلِّمَهُ مَا يَنْفَعُهُ، وَزِدْهُ عِلْمًا. آمِينَ. آمِينَ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ الْأَمِينِ، وَآلِهِ
وَصَحْبِهِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ.

* * *

الفهارس الفنية

- ١- فهرس الآيات .
- ٢- فهرس أطراف الأحاديث والآثار .
- ٣- فهرس الرواة .
- ٤- فهرس الفوائد الحديثية .
- ٥- فهرس الأخطاء والتحريفات .
- ٦- ثبت بمراجع الكتاب .
- ٧- فهرس موضوعات الكتاب .

* * *

١ - فهرس الآيات

الآية	السورة والآية	الصفحة
﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾	البقرة: ٢٥٥	٥٠
﴿الْعَمَّ ۝ تَنْزِيلُ﴾	السجدة	٩٣ ، ٩٥
﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمَلَكُ﴾	تبارك: ١	٩٣ ، ٩٥
﴿قُلْ يَتَّيْنَهَا الْكَافِرُونَ﴾	الكافرون: ١	٧٢ ، ٩٧
﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾	الزلزلة: ١	٧٢ ، ٩٦

* * *

٢- فهرس أطراف الأحاديث والآثار

طرف الحديث أو الأثر الراوي (أو القائل) الصفحة

(١)

- ٨٠ * احفظ هذا الحديث ؛ فإنه من كنوز العلم أنس بن مالك
- * إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا . قالوا :
- ٤٤ (ح ١) وما رياض الجنة ؟ قال : حلق الذكر أنس وجابر وابن عمر
- * إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا . قلت :
- ٤٣ يا رسول الله ... قال : المساجد ... أبو هريرة
- * ألا ترتع في روضة من رياض الجنة
- ٤٣ وتريح فيها؟ أبو هريرة
- * اقرءوا يس على موتاكم معقل بن يسار ٥١ ، ٢٣
- * اقرءوها على موتاكم معقل بن يسار ٥٠
- * اكتبوا هذا الحديث أنس بن مالك ٨٣
- * اكس ألفاظك أحسنها الشافعي ١٠٧
- * اللهم أصلح ذات بيننا ، وألف بين قلوبنا ... عبد الله بن مسعود ٧
- * أليس يشهد أن لا إله إلا الله؟ ... أليس يشهد أنني رسول الله؟ ...
- أليس يصلي؟ عبدالله بن عدي الأنصاري ،
- ٨٣ وعبيدالله بن عدي بن الخيار
- * أليس يشهد أن لا إله إلا الله
- وأنني رسول الله؟ ... أنس بن مالك ٧٩
- * إن عتبان بن مالك أصيب بصره محمود بن عمير بن سعد ٧٩

* إن كل آية منها تشفع ستين آية

٩٣ (يعني: السجدة والملك) طاووس

٧٢ * إن لكل شيء قلبًا، وقلب القرآن يس رجل (شيخ لمعمر)

٤٠ * إن لكل شيء قلبًا، وقلب القرآن يس أبو هريرة

* إن لكل شيء قلبًا... ومن قرأ يس كتب

الله له... عشر مرات أنس بن مالك ٢١، ١٧، ١٤، ٩

* إن لكل شيء قلبًا... فمن قرأ يس

كتب له... عشر مرار أنس بن مالك ٢٦

* إن لكل شيء قلبًا، وإن قلب القرآن يس،

ومن قرأ يس وهو يريد... أبي بن كعب ٣٧، ٣٣

* إن لكل شيء قلبًا... وإن أهل الجنة

ليرفع عنهم القرآن... ابن عباس ٤٨

* إني لأرى على وجهه سفعة من شيطان... أنس بن مالك ٨١

* أولئك الذين نهيت عنهم عبدالله بن عدي الأنصاري،

وعبيدالله بن عدي بن الخيار ٨٣

(ب)

* البقرة سنام القرآن وذورته...

ويس قلب القرآن... معقل بن يسار ٥٠

* بلغني أنها تعدل القرآن كله الحسن البصري أو سليمان التيمي ٧٣

(د)

* دعوا لي أصحابي أنس بن مالك ٧٩

(د)

* ذهب بصره (يعني: عتبان بن مالك)

٨٠ على عهد رسول الله ﷺ محمود بن الربيع الأنصاري

(س)

٢٩ * سورة يس تدعى في التوراة المعمة ... أبو بكر الصديق

* فيهما فضل ستين درجة ...

٩٥ (يعني: السجدة والملك) ابن عمر

(ك)

* كان طاووس لا ينام حتى

٩٣ يقرأ بهاتين السورتين يحيى بن أبي كثير

* كل قرآن يوضع ... فلا يقرءون منه

٤٩ شيئاً إلا طه ويس ... أبو أمامة

٩٠ * كنت نهيتكم عن زيارة القبور ... أنس بن مالك

* كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة

٨ ، ٥ وكل ضلالة في النار جابر

(ل)

* لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة ... حذيفة بن اليمان

٧٠ (ح ١)، ٧١ (مرفوعاً وموقوفاً)

* لا تسبه؛ فإنه نبي نبياً من الأنبياء

٥٦ لصلاة الصبح (يعني: برغوثاً) أنس بن مالك

٧٩ * لا يشهد بها عبد صادقاً من قلبه ... أنس بن مالك

- * لكل شيء قلب... من قرأها
 ٧٢ عبدالرحمن بن أبي ليلى نهاراً كفي همه...
 * لكل شيء قلب... فمن قرأها
 ٢٦ أنس بن مالك كتب له بقراءتها قراءة القرآن عشر مرار
 * لكل شيء قلب... ومن قرأ يس
 ٣٣ ابن عباس فكأنما قرأ القرآن عشر مرات
 (١١، ٢٠ ح ١) أبو الطفيل * لكل مقام مقال

(م)

- * من حدث عني حديثاً يرى أنه كذب...
 ٣٥ ...
 * من حفظ عشر آيات من آخر الكهف
 ٦٦ أبو الدرداء عصم من فتنة الدجال
 * من حفظ عشر آيات من أول الكهف
 ٦٦ أبو الدرداء عصم من فتنة الدجال
 * من حفظ عشر آيات من الكهف...
 ٦٤ أبو قلابة ومن قرأ يس...
 ٨٦ ابن عمر * من قال: سبحان الله وبحمده كتبت...
 * من قال: اللهم إني أشهدك وأشهد
 ٤٦، ٤١ سلمان الفارسي ملائكتك... من قالها مرة عتق ثلثه...
 ٣٦، ٣٥ أبي بن كعب * من قرأ سورة كذا فله كذا
 ٩٩ علي * من قرأ سورة يس وهو خائف أمن...
 ٩٦ يحيى بن أبي كثير * من قرأ ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾...
 * من قرأ يس إذا أصبح لم يزل في فرح
 ٧٤ يحيى بن أبي كثير حتى يمسي...
 ٤٩ ابن عباس * من قرأ يس حين يصبح أعطي يسر يومه... ابن عباس

- * من قرأ يس فكأنما ... ورفع له بكل
حرفٍ عشر درجات ١٠١ أبو أمامة الباهلي
- * من قرأ يس في صدر النهار قضيت حوائجه ٥٧ عطاء بن أبي رباح
- * من قرأ يس في ليلة فكأنما قرأ القرآن
سبع مرات ١٠٢ أبو هريرة
- * من قرأ يس في ليلة ابتغاء وجه الله
غفر الله له في تلك الليلة ٥٨ أبو هريرة
- * من قرأ يس في ليلة ابتغاء وجه الله غُفِرَ له ٥٩ جندب
- * من قرأ يس في ليلة ابتغاء وجه الله ٧٣ الحسن البصري
- * من قرأ يس في ليلة غفر له ٦٠ أبو هريرة، والحسن البصري
- * من قرأ يس في ليلة ... ومن قرأها
في صدر النهار ... ٥٧ ابن عباس
- * من قرأ يس فكأنما قرأ القرآن عشر مرات ٦١ عقبة بن عامر
- * من قرأ يس فكأنما قرأ القرآن عشر مرات ٦٢ حسان بن عطية
- * من قرأ يس مرة فكأنما قرأ القرآن عشر مرات ٥٤ أبو هريرة
- * من قرأ يس مرة فكأنما قرأ القرآن مرتين ٥٤ أبو سعيد الخدري
- * من قرأ ﴿يَسَّ﴾ ① وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ
لم يزل ذلك اليوم في سرور ... ٧٤ (ح ١) عكرمة

(ن)

- * نعم يا أباي؛ أيما مسلم قرأ... ٣٤ (ح ١) أبي بن كعب
- * نهانا رسول الله ﷺ عن ضرب المصلين ... ٨١ عمر بن الخطاب
- * نهى رسول الله ﷺ عن ضرب المصلين ... ٨١ أبو بكر الصديق
- * نهى رسول الله ﷺ عن قتل المصلين ... ٨٠ أبو بكر الصديق
- * نهيت عن قتل المصلين ٧٨ أنس بن مالك

(ه)

- ٧٨ * هل يصلي؟ (يعني: مالك بن الدخشم) أنس بن مالك
٧٤ * هي قلب القرآن رجل مبهم

(و)

- ٩٣ * وتفضلان كل سورة من القرآن ستين حسنة طاووس
٦٩ * وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج عبدالله بن عمرو

(ي)

- * يا أبا بكر؛ إذا مررت برياض الجنة
٤٤ (ح ١) أبو هريرة فارتع فيها...
* يا أبا بكر؛ ألا أدلك على ما هو
٤٥ أسرع إياباً... أبو هريرة
* يا أبا هريرة؛ أفلا أخبرك بأمرٍ هو حق... أبو هريرة ٨٤
* يا أباي؛ إن جبريل أمرني... أبي بن كعب ٣٧
* يا علي؛ اقرأ يس... علي ٩٩
* يس قلب القرآن... فاقراءوها
٥١ علي موتاكم معقل بن يسار
* يس لما قرئت له... ٩٩ (ح ١) ...

٣- فهرس الزواة

- * أبان العطار. هو: ابن يزيد البصري ٩٦، ٢١
- * إبراهيم التخعي. هو: ابن يزيد الكوفي، الفقيه ٧١ ح
- * إبراهيم بن أدهم ٣٩ ح
- * إبراهيم بن سعيد الجوهري ٤٣
- * إبراهيم بن شريك بن الفضل بن خالد البزار، أبو إسحاق ٣٧
- * إبراهيم بن طهمان ١٠٣، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٨٩، ٧٩
- * إبراهيم بن عبدالله بن خالد المصيصي ٤٨
- * إبراهيم بن يعقوب. هو: أبو إسحاق، السعدي الجوزجاني ٤٣
- * ابن أبي عمر العدني ٧٠ ح
- * أبي بن كعب ٤٠، ٣٩، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٣، ١٥
- * أحمد بن إسحاق. هو: أحمد بن بندار بن إسحاق الأصبهاني الشّعار ١٠٣
- * أحمد بن الفضل الباطرقاني ١٠٣
- * أحمد بن حفص بن عبدالله بن راشد، النيسابوري ٩٣، ٩٢
- * أحمد بن حنبل. هو: أحمد بن محمد بن حنبل، الشيباني، إمام أهل السّنة ٢٠
- * أحمد بن سعيد الدّارمي النيسابوري ١٨
- * أحمد بن سليمان الجريري، أبو الطيب ٣٣
- * أحمد بن شعيب النسائي ١٨
- * أحمد بن عبدالله بن يونس اليزبوعي، أبو عبدالله ٣٧
- * أحمد بن عبيد الصفار ٥٤
- * أحمد بن عصام ١٠٧
- * أحمد بن علي بن مسلم. هو: الأتار، الحافظ ٥٢
- * أحمد بن منيع البغوي ١٠٥، ٣٨ ح

- ١٠٣ * أحمد بن موسى، ابن مردويه، الأصبهاني، أبو بكر
- ٦٢ * أحمد بن نجدة
- ٤٧، ٤٦ * أحمد بن يحيى بن المنذر، الحجري الكوفي، أبو عبدالله
- ٤٧، ٤٦ * أحمد بن يحيى بن زكريا، الصوفي الأودي الكوفي، العابد، أبو جعفر
- ٩١ * ابن إسحاق. انظر: محمد بن إسحاق بن يسار.
- ٧٣ * أبو إسحاق الفزاري
- ٨٨ * إسحاق بن إبراهيم الختلي
- ٣٩، ٣٨، ٧٦، ٣٦ * أسلم (والد زيد)
- * إسماعيل الواعظ. انظر: إسماعيل بن محمد بن أحمد
- ٨٦ * إسماعيل بن إبراهيم الترجماني
- ٣٢ * إسماعيل بن سيف
- ٢٩ح، ٣٠، ٣١، ٦٣ * إسماعيل بن عبد الله بن أبي أونس، المدني
- ٥٣ * إسماعيل بن عليّة
- ٦٢ * إسماعيل بن عياش
- ٦٤ * إسماعيل بن محمد، الصفار
- * إسماعيل بن محمد بن أحمد، الأصبهاني، أبو عثمان،
- ١٠٤، ١٠٣ المحتسب الواعظ
- ٦٢ * أسيد بن عبدالرحمن الخثعمي
- * الأصم. انظر: محمد بن يعقوب
- * الأعمش. انظر: سليمان بن مهران
- ٦٠ * الأغلب بن تميم
- ٨٦، ٩٧ح * أم الدرداء
- * أبو أمامة الباهلي. انظر: صدي بن عجلان الباهلي
- ٦٩ * أبو أمامة بن سهل بن حنيف

* أم المؤمنين عائشة ٦٧ ، ٦٩

* أنس بن مالك ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٨ ، ٢٩ ح ،

٣٠ ، ٤١ ، ٤٤ ح ، ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ، ٧٨

٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ح ، ٨٩

٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٨

* الأوزاعي ٩٦

* أيوب السخيتاني ٢١ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٤

* أيوب بن عتبة اليمامي ٨٧ ، ٨٩

* أيوب بن موسى ١٠١

* بزيع بن حسان ، أبو الخليل البصري ٣٦ ، ٣٩

* بشر بن الحارث ٣٩ ح

* بشر بن المفضل ٥٣

* بشر بن معاذ العقدي ٨٩ ، ١٠٥

* بكار . هو : ابن محمد بن عبدالله السيريني ، من ولد ابن سيرين ١٠٣

* أبو بكر بن أبي داود السجستاني ٣٤

* أبو بكر بن أنس ٧٩ ، ٨٠

* أبو بكر الصديق ١٨ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٢

٤٣ ، ٤٥ ، ٦٣ ، ٨٠ ، ٨١

* أبو بكر المفيد . هو : محمد بن أحمد بن محمد الجرجاني ٤٠

* ثابت البناني ٧٩ ، ٨٠ ح

* ثابت بن الضحاك ٦٧ ، ٦٨

* أبو ثعلبة الخشني ٦٧

* جابر بن عبدالله ٤٤ ح ، ٩٥ ح

* جامع بن أبي راشد ٧٠

- * جُبَيْر؟ ٦٠
- * ابن جريج. هو: عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج ٤٨
- * جرير بن حازم ٢١
- * جسر بن فرقد ٦١، ٦٠، ٥٩
- * جعفر الفريابي ٤٤ ح
- * جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي ٩٩
- * جندب. هو: ابن عبدالله، البجلي ٥٩
- * جوير بن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي ٤٩
- * الحجاج بن الحجاج الباهلي ٧٩
- * حجاج بن محمد ٤٨
- * أبو حذيفة. هو: موسى بن مسعود النهدي ١٠٣
- * أبو حذيفة النهدي. انظر: موسى بن مسعود
- * حذيفة بن اليمان ٧١، ٧٠، ٦٧
- * حرب بن إسماعيل ٢٠
- * حرب بن شداد ٩٦
- * حسان بن عطية المحاربيّ الدمشقي ٦٤، ٦٣، ٦٢، ١٥
- * الحسن البصريّ ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ١٥
- * الحسن بن دينار ٩٧ ح
- * الحسن بن ذكوان ٨٩، ٨٧، ٨٦
- * الحسن بن صالح بن حي، الهمداني الكوفي ٢٧، ٢٦، ٢١، ٢٠، ١٨، ١٧
- * أبو الحسين بن بشران ٦٤
- * حفص بن أبي حفص ١٠٦
- * حفص بن عبدالله بن راشد النيسابوريّ ٩٣، ٩٢

- * حماد بن زيد ٥٣
- * حماد بن سلمة ٢١
- * حماد بن عمرو النصيبى ٩٩
- * حميد . هو : ابن أبي حميد الطويل ٦١
- * حميد المكي مؤلف آل (ابن) علقمة ٢٥ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨
- * حميد بن أبي مخلد الواسطي ٦٠
- * حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٧
- * حميد بن قيس المكي ٤٢
- * حميد بن مهران ، الكندي البصري ، الخياط ٤٦ ، ٤٨
- * خادم الفضيل بن عياض . انظر: هريم بن مسعر الترمذي
- * خالد بن الحارث ٥٣
- * خالد بن معدان ٦٤
- * الخليل بن مرة ٦٤ ، ٦٥
- * داود الطائي ٣٩ ح
- * داود بن الحسين ١٨
- * أبو الدرداء ٦٣ ، ٦٦
- * راشد أبو محمد الحماني ٤٩
- * ابن رزقويه . اسمه: محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رزق البزاز ٣٥
- * رواد بن الجراح ٩٧
- * أبو الزبير ٢٢ ، ٩٥ ح
- * زر بن حبیش ، الأسدي ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ح
- * أبو زرعة الرازي ١٨
- * زكريا الساجي ٨٤
- * زكريا بن يحيى بن أيوب ، المدائني الضرير ٣٣ ، ٣٤ ح

- * الزهري . انظر: محمد بن مسلم بن عبيد الله
- * زياد بن خيثمة ٥٨ ، ٥٧
- * أبو زيد الأنصاري ٦٧
- * زيد بن أسلم ٣٩ ، ٣٨ ، ٣٧ ، ٣٦
- * زيد بن الحباب العكلي ٢٥ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ ح ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٨١ ، ١٠٧
- * زيد بن ثابت ٦٧
- * زيد بن جعفر بن محمد العلوي ، أبو القاسم ٩١
- * زيد بن سالم ٣٨ ، ٣٦
- * سالم (والد زيد) ٣٨ ، ٣٦
- * سالم بن أبي الجعد ٩٣
- * سالم بن عبدالله بن عمر ٧٤
- * السري بن خالد بن شداد ٩٩
- * سعد الله بن محمد بن علي بن طاهر ، أبو الحسن الدقاق ٨٤ ح
- * سعدان بن نصر ٦٤
- * أبو سعيد الخدري ١٠٦ ، ٥٧ ، ٥٤ ، ١٥
- * سعيد بن أبي عروبة ٨٣ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٢١
- * سعيد بن المزبان ، البقال ، أبو سعد ٧٤ ح
- * سعيد بن المسيب ٦٤
- * سعيد بن جبير ٦١
- * سعيد بن عبدالرحمن الجمحي ٧٠ ح
- * سعيد بن منصور ٧٠ ح ، ٦٢
- * سفيان الثوري ٩١
- * سفيان بن عيينة ٧٠ ح ، ٧١

- ١٧ * سفيان بن وكيع
- ٢١ * سلام بن أبي مطيع
- ٣٧ * سلام بن سليم المدائني
- ٦٩ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٣ ، ٤١ * سلمان الفارسي
- ١٠٢ * سلمة بن الفضل الأبرش
- * سليمان التيمي . انظر: سليمان بن طرخان التيمي
- ٧٣ ، ٧٢ ، ٥٧ ، ٥٦ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ١٥ * سليمان بن طرخان التيمي
- ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ * سليمان بن مرقاع
- ٩٤ ، ٥٣ * سليمان بن مهران ، الأعمش
- ٣٥ * ابن السماك . اسمه: عثمان بن أحمد الدقاق
- ٦٧ * سمرة بن جندب
- ح٨٤ * سنقر بن عبدالله الأرمني
- ٥٦ ، ٥٥ ، ٥٤ * سويد بن إبراهيم ، الحنّاط صاحب الطعام ، أبو حاتم البصري
- ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ * سويد بن عبدالعزيز السلمي
- ٣٥ ، ٣٤ ، ٣٣ * شبابة بن سوار
- * شجاع أبو بدر . انظر: شجاع بن الوليد بن قيس
- ح٥٩ ، ٥٨ ، ٥٧ * شجاع بن الوليد بن قيس ، أبو بدر
- ح٨ * شريك بن عبدالله ، القاضي
- ح٣٩ ، ٢١ ، ٢٠ * شعبة بن الحجاج
- ح٤٩ * شهر بن حوشب
- ٨٣ ، ٧٩ ، ٢١ * شيان بن عبدالرحمن النخوي
- ٧٤ * صخر بن جويرة

* صدي بن عجلان الباهلي، أبو أمامة ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٩،

٦٣، ٦٤، ١٠١، ١٠٢

* ابن صفوان. هو: صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أمية ح٩٥

* صفوان. هو: ابن عبدالله بن صفوان بن أمية، القرشي ح٩٥

* الصلت ٢٩، ٣١

* الضحاك ٤٨، ٤٩، ٥٠

* طالوت بن عباد ٥٤

* طاوس بن كيسان ٦٩، ٩٣، ٩٥، ٩٧ ح

* أبو الطفيل ١١، ٢٠ ح

* عارم. هو: محمد بن الفضل، السدوسي ٥٠

* أبو عاصم. هو: الضحاك بن مخلد، الشيباني، النبيل ١٠٢

* عامر بن إساف. هو: عامر بن عبد الله بن يساف ٨٣ ح

* عامر بن عبدالله بن يساف، اليمامي ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٨٢، ٨٣، ٨٤،

٨٥ ح، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠ ح،

٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٧ ح، ٩٨ ح

* عامر بن يساف. انظر: عامر بن عبدالله بن يساف

* عباس الدوري ١٠١

* عباس بن الفضل الأسفاطي ١٩

* عباس بن الوليد الترسى ٧٤

* عبد الله بن المبارك ٣٦، ٥١، ٥٣

* عبد الله بن عباس ١٥، ٣٢، ٤١، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٧، ٦٨، ٦٩، ٩٣

* عبد الحميد بن حماد البعلبكي ٨٨، ٨٧

* عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري ٧٢، ١٥

* عبد الرحمن بن الفضل بن مالك بن مغول ٣٢

٢٥، ٣٢، ٤٠، ٤٥

* عبدالرحمن بن الفضل بن موفق، الثقفى الكوفى

* عبدالرحمن بن عمر النحاس، أبو محمد.

٢٦

هو: أبو محمد النحاس

٣٣

* عبدالرحمن بن محمد الأذفوى، أبو محمد

٩٩

* عبدالرحيم بن واقد

٧٠ ح

* عبدالرزاق بن همام

* أبو عبدالله النجراني. انظر: يزيد بن عبدالله بن أبي يزيد

٥٨

* عبدالله بن بكر السهمي

٣٢

* عبدالله بن بكير الغنوي

٢٠

* عبدالله بن داود الخريبي

١٠٣

* عبدالله بن رجاء

٣٥

* عبدالله بن روح، المدائني

٢٠ ح، ٢١

* عبدالله بن سرجس

٦٩

* عبدالله بن سلام

٨٢

* عبدالله بن عدي، الأنصاري

٣٨، ٤٤ ح، ٦٨، ٧٣، ٧٤، ٨٦، ٨٧، ٩٥

* عبدالله بن عمر

٧٣ ح

* عبدالله بن عمر، العمري

٦٩

* عبدالله بن عمرو بن العاص

٨٤

* عبدالله بن غالب، العباداني

٨ ح، ٤٥، ٦٩، ٧١ ح

* عبدالله بن مسعود

٩٤

* عبدالواحد بن زياد، العبدي

* عبدالوارث. انظر: عبدالوارث بن سعيد التنوري

٩٣، ٥٣

* عبدالوارث بن سعيد، التنوري

٩٢ ح، ٩١

* عبدالوارث مولى أنس

- * عبدالوهاب . هو : ابن عطاء الخفاف - فيما يظهر - ٤٩
- * عبدالله بن زيد، أبو قلابة، الجرمي ١٥، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٩٩ ح
- * عبيد الله . هو : ابن عمر العمري ٣١
- * عبيدالله بن عديّ بن الخيار ٨٢، ٨٣
- * عبيدالله بن عمر . هو : ابن حفص العُمري ٧٣
- * عبيدالله بن عمر، الغدانيّ ٧٧
- * عبيدالله بن عمرو ٩٤
- * عتبّان بن مالك، الأنصاري ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣
- * أبو عثمان النهدي ٥٤، ٥٧
- * عثمان بن أبي شيبة ٢٧، ٢١، ١٩
- * عثمان بن الهيثم ١٠٣
- * عروة بن الزبير ٦٩
- * عطاء العطار . انظر: عطاء بن عجلان
- * عطاء بن أبي رباح ٢٥، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٤٧، ٤٨،
- ٥٧، ٦١، ٦٩، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٩
- * عطاء بن أبي ميمونة ٣٣، ٣٥، ٣٦ ح
- * عطاء بن عجلان، الحنفي البصريّ العطار ٤٩ ح، ١٠١، ١٠٢
- * عطاء بن يزيد الليثي ٨٢، ٨٣
- * عطاء بن يسار ٦٩
- * عفيف بن سالم المؤصليّ ٨٧، ٨٩
- * عقبة بن عامر ١٥، ٦١
- * عكرمة، مولى ابن عباس ٧٤ ح
- * عكرمة بن عمار، اليمامي ٩٦
- * أبو العلاء الواسطيّ القاضي . هو : محمد بن علي بن أحمد بن يعقوب ٤٠

- * علي بن أبي طالب ٣٠، ٦٧، ٩٩
- * علي بن أحمد بن عبدان ٥٤
- * علي بن الحسن بن شقيق، المزوزي ٣٦
- * علي بن الحسين بن علي ٩٩
- * علي بن زيد بن جذعان ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦ ح، ٨٠ ح
- * علي بن طيفور، التّسوي ١٩
- * علي بن عبدالعزيز، البغوي، الحافظ، أبو الحسن ١٩، ٨٩
- * علي بن معبد ٩٤
- * علي بن ميمون، الرقي ٦٠
- * أبو عمر الضرير. هو: حفص بن عمر، البصري ٥٢
- * عمر بن الخطاب ٦٧، ٦٩، ٨١، ٨٢
- * عمر بن عبدالعزيز بن عمر بن قتادة، النعماني، أبو نصر ٦٢
- * عمر بن موسى الحادي ٣٢
- * عمران بن داود، أبو العوام ٦٠
- * عمرو بن العاص ٦٣
- * عمرو بن خليف ٧٦ ح
- * عمرو بن زراراة ٤٩
- * عمرو بن شعيب ٦٤
- * عمرو بن عامر، الأنصاري، الكوفي ٩٠، ٩١، ٩٢
- * عمرو بن علي، أبو حفص. هو: الصيرفي الفلاس ١٨
- * أبو العوام. انظر: عمران بن داود
- * أبو عوانة. هو: الوضاح بن عبدالله الشكري ٢١
- * غالب القطان ٥٩
- * الفضل بن دكين، أبو نعيم ٣٢، ١٠٢

- * الفضل بن مقاتل ، البلخي ٤٤
 * الفضل بن موفق ، الثقفي ، الكوفي ٣٢
 * الفضيل بن عياض ٣٩ ح ، ٩٤
 * فهر بن عبدالله أبو شامة ٧٤ ح
 * القاسم بن الحكم العرنبي ٣٧ ، ٣٨
 * قتادة ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٨
 ٥٥ ، ٥٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٣
 * قتيبة بن سعيد أبو رجاء البغلاني ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٧ ، ١٨ ح
 * أبو كبشة السلولي ٦٣ ، ٦٤
 * كعب الأخبار . هو : كعب بن ماته ، الحميري ٦٩ ، ٧٠
 * ليث بن أبي سليم ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥
 * مؤمل بن إسماعيل ، العدوي ، البصري ، نزيل مكة ٣٩ ح ، ٧٥ ح ، ١٠٦
 * مالك بن أنس ٥٣ ، ٨٣
 * مالك بن الحويرث ٦٧
 * مبارك بن فضالة ٦٠
 * مجاهد بن جبر ٦١
 * مجاهد بن موسى ٥٢
 * أبو محمد النحاس ٢٦
 * محمد بن أبي بكر ، المقدمي ٩٤ ح
 * محمد بن أحمد بن الحسن ، الصواف ، أبو علي ٣٧
 * محمد بن إسحاق بن يسار ، المطلبي المدني ، صاحب المغازي ٩١ ، ١٠١ ، ١٠٢
 * محمد بن الحسن التلّ ٧٧ ، ٧٨
 * محمد بن الزبرقان ٨١
 * محمد بن الفضل ، الزاهد ، أبو عبدالله ١٩

- * محمد بن الفضل . انظر: عارم
- ١٨ * محمد بن المثنى، أبو موسى
- ٦٤ * محمد بن المنكدر
- ٧٧ * محمد بن بكير، الحضرمي
- ٣٣ * محمد بن جرير، الطبري، أبو جعفر
- ٥٨ ، ٥٧ * محمد بن جحادة
- ١٠١ * محمد بن حمزة بن عمارة، أبو عبدالله
- ١٠٣ * محمد بن زكريا بن عبدالله، القرشي الأصبهاني، أبو جعفر
- ١٠٣ * محمد بن زياد
- ٢٧ ، ١٩ * محمد بن سعيد
- ١٠٣ * محمد بن سنان، العوفي
- ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٠ * محمد بن سيرين
- ١٠٧ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ح٣٠ * محمد بن عاصم، الثقفى الأصبهاني
- ح٣٠ * محمد بن عبد بن عامر، السمرقندي
- ٣١ ، ٣٠ ، ٢٩ * محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر، الجذعاني القرشي المكي
- ٨٩ ، ٨٧ * محمد بن عبدالله بن عمار المؤصلي
- ١٠٧ * محمد بن عصام
- ٩٩ * محمد بن علي بن الحسين بن علي
- ٣٧ * محمد بن علي بن رزق الخلال، أبو بكر
- ٥٨ * محمد بن عمرو بن علقمة
- ١٩ * محمد بن غالب التستوري
- ٦٠ * محمد بن كثير، الصنعاني
- ٨٣ ، ٨٢ ، ٧٤ ، ٥٣ * محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري
- ٨٤ * محمد بن موسى، الحرشي

- ٤٧ * محمد بن يعقوب، الأصم، أبو العباس
- ٧٣ * محمد بن يوسف، الفريابي
- ٧٠ ح * محمود بن آدم، المزوزي
- ٨٢، ٨٠ * محمود بن الربيع، الأنصاري
- ٧٩ * محمود بن عمير بن سعد
- ٤٠، ٣٩ * محمود بن غيلان
- ٦٠ * مخلد بن حسين
- ٣٩، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣ * مخلد بن عبدالواحد
- * ابن مردويه. انظر: أحمد بن موسى
- ٩٤ ح * مسدد (صاحب المسند)
- ١٠١ * أبو مسعود. هو: أحمد بن الفرات، الضبي الرازي
- ٦٣ * مسلم بن يزيد
- ٤٥ * معاذ بن جبل
- ٥٣ * معاذ بن معاذ
- ٩٤، ٥٣ * أبو معاوية الضير
- ٦٧ * معاوية
- ٥٤ * المعتمر؟
- ٩٤، ٧٣، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠ * معتمر (المعتمر) بن سليمان بن طرخان التيمي
- ٦٤، ٥٣، ٥١، ٥٠، ٢٣ ح، ١٥ * معقل بن يسار
- ٨٢، ٧٢، ٢١ * معمر بن راشد
- ٦٦، ٦٤ * معمر بن سليمان، الرقي، أبو عبدالله الكوفي
- ٩٥ ح * المغيرة بن مسلم، القسملبي
- ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٧ * مقاتل بن حيان
- ٢٨، ٢٧، ٢٥، ٢٤، ٢٢، ٢١ * مقاتل بن سليمان

- * المقدام بن معدي كرب ٩١ ح
- * المكي بن إبراهيم ٣٤
- * أبو منصور الديلمي ١٠٤
- * أبو منصور النضروي ٦٢
- * أبو موسى الأشعري ٦٩
- * موسى بن خالد، الشامي الحلبي، أبو الوليد ٩٤، ٧٣
- * موسى بن عبيدة، الربذي ٨٢، ٨١، ٨٠
- * موسى بن مسعود، النهدي البصري، أبو حذيفة ١٠٣، ٩٣، ٩١
- * ميسور بن بكر ٨٤، ٨٣
- * نافع، مولى ابن عمر ٧٤، ٧٣، ٦٤
- * أبو نصر التمار ٨٤
- * نصر بن علي ٢٠
- * أبو نصر بن قتادة. انظر: عمر بن عبدالعزيز بن عمر بن قتادة، النعماني
- * النضر بن أنس بن مالك ٧٨
- * النضر بن عبيد ٨٧، ٨٦، ٧٧
- * النضر بن منصور، الباهلي ١٠٥
- * النعمان بن بشير ٦٨
- * النعمان بن عبدالسلام ٨٤ ح
- * نعيم بن حماد ٧٥ ح
- * نعيم بن سلام (ويقال: ابن سلامة)، السلمي ٤٥
- * نهشل بن سعيد بن وردان، الورداني ٤٩
- * هارون أبو محمد ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ١٨ ح
- * هارون بن كثير ١٠٥، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦
- * هذبة بن خالد ٣٢

* أبو هريرة ١٥، ١٨، ٢٥، ٢٨ ح، ٣٢، ٤٠، ٤١، ٤٣

٤٥، ٤٦، ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠

٦٧، ٨٤، ٨٦، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٦

* هريم بن مسعر الترمذي هو: خادم الفضيل بن عياض ٩٤

* هشام الدستوائي ٩٦، ٢١

* هشام بن حسان ٦٠

* هشام بن زياد، أبو المقدام ٥٩

* هشام بن عامر ٦٧

* هشام بن عمار، الدمشقي، أبو الوليد ٨٨

* هلال ٣١، ٢٩

* هلال الحفار ٣٦

* همام بن يحيى ٩٦، ٢١

* هود بن عطاء الحنفي ٨٢، ٨١، ٨٠

* أبو وائل . هو: شقيق بن سلمة، الأسدي ٧١

* أبو واقد الليثي ٦٣

* والد عبدالرحمن بن الفضل بن موفق ٣٢

* وكيع بن الجراح ٣٢، ٢٥

* الوليد بن شجاع ٥٩، ٥٧

* وهب بن منبه ٧٠

* وهيب بن خالد، الباهلي ٦٦

* يحيى الجابر . انظر: يحيى بن عبدالله بن الحارث الجابر

* يحيى بن أبي كثير، الطائي البصري، ثم اليمامي ٨٤، ٧٧، ٧٥، ٧٤، ١٥

٨٦، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧

* يحيى بن جابر، الطائي الحمصي القاضي ح ٩١

- * يحيى بن سعيد القطان ٥٣ ، ٥٢ ، ٥١
- * يحيى بن عباد بن شيان ، أبو هيرة ، الأنصاري الكوفي ٩٢ ، ٩١ ، ٨٩
- * يحيى بن عبدالله بن الحارث الجابر ، الكوفي ٩٢ ، ٩٠ ، ٩١ ح
- * يزيد بن إبراهيم ، التستري ٢١
- * يزيد بن المبارك ، الفارسي الفسوي ١٠٢ ، ١٠١
- * يزيد بن زريع ٥٣
- * يزيد بن عبدالله بن أبي يزيد ، الدمشقي ، أبو عبدالله النجراني ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧
- * أبو يغلى الموصلي . هو : أحمد بن علي بن المثنى ٢٢ ، ١٩
- * يوسف بن عطية ، الصقار البصري ١٠٦ ، ١٠٥
- * يوسف بن عطية ، الكوفي الباهلي ، أبو المنذر ١٠٦ ، ١٠٥ ، ٣٨ ، ٣٧
- * يونس بن عبيد بن دينار ، العبدي ٦٠
- المبهمات:
- * رجل عن أبيه ٥٠
- * صاحب معمر ٩٦ ، ٧٢ ، ١٥ ، ٩
- * أبو عثمان (وليس بالنهدي) ، شيخ لسليمان التيمي ٥٧ ، ٥٤ ، ٥١
- * والد أبي عثمان (وليس بالنهدي) ٥٤ ، ٥١

٤ - فهرس الفوائد الحديثية

أولاً: الاعتبار والتفرد

- * تبرئة الأئمة - مما قد يسبق إلى ذهن بعض المبتدئين - من عدم علمهم
بالمتابعات المعللة، حال إنكارهم حديثاً على بعض الرواة ٨٨
- * عدم دراسة الإسناد إلى المتابع؛ من البلايا الشائعة في هذه الأيام من
المُشتغلين بالتحقيق، على اختلاف مراتبهم! ٩٢ (ح ١)

ثانياً: الكتب وشروط الأئمة ومصطلحاتهم وألفاظ الجرح والتعديل

- * ذكر ما سُمِّي به كتاب الترمذي، وبيان أن الصواب من ذلك تسميته
بالجامع، وأن ما سوى ذلك مرجوح، أو خطأ لا وجه له ١٦ (ح ١)
- * كتاب النسائي في الكنى هو عمدة الدولابي في مواضع كثيرة من كُناه ١٨ (ح ٢)
- * بيان مراد الترمذي من قوله: «وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا
من هذا الوجه»، وأنه إنما أراد معرفة متن الحديث المتكلم عليه، لا ما يتعلق
برواية قتادة عن أنس لا غير، كما ظنه المباركفوري ٢٠
- * إثبات بعض الفروق بين نسخة «مسند الشهاب» التي نقل منها الحافظ
الذهبي في «الميزان»، وبين مطبوعه ٢٦
- * بيان أن معنى قول الناقد «أَتَمُّ فلاناً بكذا» لا ينحصر في اتهامه بالوضع ٢٨
- * جواز إعلال الحديث بضعف راو أو تدليسه - مثلاً - والإسناد إليه غير ثابت،
كما هو ظاهر صنيع بعض النقاد ٣٠ (ح ٢)، ٣١ (ح ٢)
- * بيان أن الراوي الضعيف الذي قد انتقى المحدثون النقدة من حديثه ما تبين
لهم صحته؛ لا يُخْتَجُّ به فيما سوى ذلك، إلا أن يشاركه غيره؛ فيُعتَبَر به فيه ٣١

- * استظهار أن البخاري يخرج عن ابن أبي أويس في «تواريخه» أشياء لها حكم ما انتقاه من حديثه في «صحيحه» ٣١
- * أفراد المتأخرين - كابن مردويه وأبي الشيخ - في الأعم الأغلب مظنة النكارة والضعف الشديد، لا سيما إن كان المتن يتضمن مجازة أو مبالغة ٣٣، ٥٠، ٥٧، ٦٢
- * سكوت صاحب كتاب «الطالع السعيد» على من ترجم له هو غالب عوائده ٣٤ (ح ١)
- * بعض النقاد قد يطلقون على الموضوع اسم الضعيف ٣٥
- * من الخطأ البين الاعتماد على كتب المتأخرين دون الرجوع إلى الأصول التي ينقلون عنها - إلا أن لا تجد تلك النصوص عند أحد سواهم -، أو الاقتصار على أصل بعينه دون معارضة بعض النصوص ببعضها الآخر ٤٢ (ح ٤)، ٧٦ (ح ١)، ٩٠ (ح ١)، ٩١ (ح ١)
- * الإشارة إلى سبب محتمل لحذف بعض المختصرين بعض الأسانيد مما اختصروه ٥٠
- * إغفال المصنفين تخريج حديث من طريق الثقات مرفوعاً - رغم توافر دواعيهم على ذلك -؛ قرينة قوية تدل الناقد على إعلاله، على الرغم من رواية بعض من دونهم له ٥١ (ح ١)، ٧١ (ح ١)، ٧٢
- * من غرائب الاصطلاح: أحد الأئمة يصف متناً من المتون بأنه «مجهول»! ٥٤
- * الإشارة إلى طريقة بعض المتأخرين في تجويدهم الإسناد تبعاً لورود أي تعديل في أحد رجاله، وإن كان الأكثرون على تجريحه ٥٩
- * معنى المرسل والمنقطع في كلام المحدثين أعم مما استقر عليه اصطلاح المتأخرين ٦٣
- * من فقه الإمام مسلم أنه قد يذكر الرواية الشاذة لبيان الخلاف وتبيين علتها، وتطبيق هذا عملياً في حديث: «من قرأ عشر آيات من آخر سورة الكهف...» ٦٦، ٧٣، ٧٣ (ح ٢)
- * كلام للبيهقي في تقرير مذهب الشافعي في الاحتجاج بمُرسل مشاهير التابعين ٦٨
- * استجلاء مفهوم (التابعي الكبير) عند البيهقي ٦٩

- * تفسير عبدالرحمن بن أبي حاتم لعبارة «فلان صالح الحديث»
 وإبداء ملاحظة تفيد معنى جديدًا في بعض الأحوال والتنبيه على
 عدم فهم بعضهم قول أبي حاتم في عامر بن يساف على وجهه ٨٥، ٨٥ (ح ٣)
 * الإشارة إلى سعة مفهوم (المنكر) عند الأئمة المتقدمين، خلافًا للاصطلاح
 المحدود عند بعض المتأخرين ٨٧ (ح ١)
 * تبرئة الأئمة - مما قد يسبق إلى ذهن بعض المبتدئين - من عدم علمهم
 بالمتابعات المعللة، حال إنكارهم حديثًا على بعض الرواة ٨٨
 * من كمال دقة الناقد وبصره بالرجال: تفصيله الحكم على الرواة بحسب
 شيوخهم، ومثال على ذلك ٩٥ (ح ٢)
 * الإلماح إلى قيمة رموز السيوطي في «الجامع الصغير» ٩٨ (ح ١)
 * رواية المغازي عن ابن إسحاق قد يُمنى فيها بعض الرواة المتكلم فيهم،
 ولا يمشون في غيرها ١٠٢
 * الفرق بين التداخل بين اسمين والتلفيق بينهما، والتحذير من التسرع في
 الخلط بينهما ١٠٧

ثالثًا: الجمع والتفريق وأسماء الرواة

- * بيان أن مقاتلاً الذي نسبته وكيع إلى الكذب هو ابن سليمان لا ابن حيان،
 كما توهمه أبو الفتح الأزدي ٢٢ (ح ١)
 * بيان أن عبدالرحمن بن الفضل الذي يروي عنه البزار هو ابن موفق،
 وهذا ما جزم به المؤلف أخيرًا بناءً على ترجمة البزار من «تاريخ بغداد» ٣٢
 * أبو حاتم يقول في طريق فيه هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عن
 أبي أمامة: «لا أعرف من الحديث إلا أبا أمامة»! ونص الحافظ في «اللسان»
 على ما يُبين وجه ذلك! ٣٨
 * تردد المؤلف في تعيين شيخ مُبهم للبزار: هل هو أحمد بن يحيى الصوفي،
 أم أحمد بن يحيى الحجري؟ ٤٦

رابعاً: رواية قلان عن فلان أو عن النبي ﷺ

- * إثبات سماع قتادة من صحابين غير أنس رضي الله عنه ٢٠ (ح ١)
- * إسناده صحيح جليل يصح به سماع قتادة من أبي الطفيل رضي الله عنه ٢٠ (ح ١)
- * نص أبي حاتم على إدراك مقاتل بن سليمان لأبي الزبير، وهو أكبر من قتادة ٢٢
- * رواية كل من علي بن زيد بن جدعان وعطاء بن أبي ميمونة عن زر بن حبيش ٢٢
- * فيهما تكلف وافتعال، ولم تُعْهَدَا من طريق الثقات ٣٦ (ح ٢)
- * رواية الضحاك عن ابن عباس وسائر أصحاب النبي ﷺ مُنْقَطَعَة ٤٩
- * الحسن لم يصح سماعه من أبي هريرة رضي الله عنه ٥٩، ٨٦
- * لم يثبت سماع حسان بن عطية من أحد من الصحابة؛ فروايته عن النبي ﷺ ٦٢
- * حديث معمر عن أهل العراق فيه شيء جُمْلَة ٧٢
- * يحيى بن أبي كثير عن الحسن عن أبي هريرة تركيبة إسنادية عجيبة، لم تُعْهَد ٧٢
- * إلا من رواية الكذابين، ومثال على ذلك ٨٦
- * رواية علي بن زيد العابدين (علي بن الحسين) عن جده علي رضي الله عنه مُنْقَطَعَة ٩٩

خامساً: تعقبات

- * ذكر ما سُمِّي به كتاب الترمذي، وبيان أن الصواب من ذلك تسميته بالجامع، وأن ما سوى ذلك مرجوح، أو خطأ لا وجه له ١٦ (ح ١)
- * بيان مراد الترمذي من قوله: «وبالبصرة لا يعرفون من حديث قتادة إلا من هذا الوجه»، وأنه إنما أراد معرفة المتن، لا ما يتعلق برواية قتادة للحديث عن أنس لا غير، كما ظنه المباركفوري ٢٠
- * محقق «مجمع البحرين» يعتد بتفرد ابن حبان بتوثيق الرواة، لكنه يعطيهم - دائماً -

٢٦(ح)

مرتبة: «لا بأس به»!

* تنبيه على خطأ وقع في «ميزان الاعتدال» في حكاية كلام ابن عدي على

٤٢(ح٤)

أحد الرواة!

* الإشارة إلى حديث فات الحافظ الهيثمي إirاده في «مجمع الزوائد»،

٤٣

مع كونه على شَرطه!

* قصور في تخريج السيوطي للحديث الذي عليه مدار الرسالة، من حديث

٥١

معقل بن يسار رضي الله عنه مرفوعاً

* تعقب بعضهم في التمسك بإطلاق التوثيق النظري - وإن كان فردياً أو

متساهلاً، وعدم الالتفات إلى سبر المرويات والواقع العملي لحديث

٧٥(ح١)، ٥٣، ٤٩(ح١)

الراوي، وأمثلة على ذلك

* تنبيه على خطأ وقع في مطبوعة «الدر المنثور» في عزو أحد الطرق

٦٢

إلى «سنن سعيد بن منصور»، وهي عنده من غير هذا الطريق جزماً

* حديث: «لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة...» إنما يصح موقوفاً

٧٠

من قول حذيفة رضي الله عنه، والإنكار على مَنْ جازف بادعاء رفعه حكماً

٧٥

* تعقب ابن عطية في إثبات الروايات بالتجربة - وحدها -

* بيان خطأ وقع في «لسان الميزان»؛ حيث نسب الحافظ ما روي عن ابن

معين من توثيق عامر بن يساف إلى رواية الدوري عنه، بينما الصواب أنه

٧٦(ح١)

من رواية ابن البرقي

* تعقب بعضهم في تحسين حديث عامر بن يساف اعتماداً على فهم كلام

٨٥

أبي حاتم فيه على غير وجهه - مع الاعتماد عليه وحده -

* تعقب محقق «المرض والكفارات»؛ حيث حسن حديثاً معدوداً في مناكير

٨٥(ح٢)

راويهِ ولم يعبأ بنقد أهل الخبرة له

* المفترض لمعرفة حال راوٍ ما عدم الاقتصار على مصدر واحد من

كتب الجرح والتعديل؛ إذ قد يكون في أمره تفصيل، وإبراز هذا في

- ٩٠ (ح ١) تعقب المؤلف للشيخ الألباني في تحسينه حديث عامر بن يساف
- * ابن حبان يهت سويد بن عبدالعزيز، ثم آخر شيء يقول: «وهو ممن
- ٨٨ أسخير الله فيه؛ لأنه يقرب من الثقات»! وتعقب الذهبي له
- ٩٨ * استغراب المؤلف ما ادعاه المناوي من (تواتر الأخبار بجموم فضائل يس)

سادسًا: القواعد الحديثية

- * بيان أن الحديث إذا لم نجد له عيّنًا ولا أثرًا عند أصحاب الراوي الثقات
- المشاهير المقدمين فيه - بله الثقات المتكلم في حديثهم عنه-، وتقرّد به راوٍ
- دونهم؛ فإنه يكون خطأ، وتعليل ذلك ٢١، ٧١ (ح)، ٩٦، ٩٧ (ح ١)
- * اتهام الراوي بحديث إنما يكون منتهضًا حيث يكون رجال الإسناد ثقاتٍ سواء ٢٨، ٨٩
- * من أمارات الوضع المبالغة في تقرير الثواب، ولهذه القاعدة استثناءات
- فيما صحّ إسناده وتلقّي بالقبول ٢٨
- * يجوز إعلال الحديث بضعف راوٍ أو تدليسه - مثلاً - والإسناد إليه غير ثابت،
- كما هو ظاهر صنيع بعض النقاد ٣٠ (ح ٢)، ٣١ (ح ٢)
- * بيان أن الراوي الضعيف الذي قد انتقى المحدثون النقدة من حديثه ما تبين لهم
- صحته؛ لا يُحتجّ به فيما سوى ذلك، إلا أن يشاركه غيره؛ فيُعتبر به فيه ٣١
- * أفراد المتأخرين - في الأعم الأغلب - مظنة النكارة والضعف الشديد ٣٣، ٥٠،
- ٦٢، ٥٧
- * إذا تفرد الراوي بأشياء مناكير لا تشبه أحاديث الثقات؛ بطل الاحتجاج به فيما
- واقفهم من الروايات ٣٤
- * المجهول إذا روى خبرين لم يتابع عليهما فهو تالفٌ، ولا كرامة ٤٢ (ح ٢)
- * من الخطأ البين الاعتماد على كتب المتأخرين دون الرجوع إلى الأصول
- التي ينقلون عنها - إلا أن لا تجد تلك النصوص عند أحد سواهم -،
- أو الاقتصار على أصل بعينه دون معارضة بعض النصوص ببعضها
- الآخر ٤٢ (ح ٤)، ٧٦ (ح ١)، ٩٠ (ح ١)، ٩١ (ح ١)

* ما تتابع الأئمة النقاد على عده من مناكير أحد الرواة، ثم روي بإسناد ظاهره الصحة؛ فمتقضى سعة استقراء الأئمة وتسليم الفن لأهله إعلال

٤٨

هذا الإسناد، رغم سلامة ظاهره

* إذا رُوي متنٌ منكر بإسناد نظيف؛ كان في ذلك قرينة على إعلال هذا

٤٨

الإسناد؛ لأنه لا يستحق أن يرد مثل هذا المتن بهذا الإسناد

* توثيق (بعض) كبار الأئمة شهر بن حوشب لا يتناسب مع واقعه العملي،

الذي يشهد بأنه صاحب مناكير كثيرة عن الصحابة وبعض المتون بالغة

٤٩(ح ١)

النكارة

* مع قيام المُقْتَضِي (وهو حرص الأئمة على الصحيح المرفوع) وتحلف

مُوجِبِه (وهو إخراج حديث رجالٍ إسناده في الظاهر ثقات في مصنفاتهم)؛

فإن ذلك يدل على أن ثمة علة خفية قد وقفوا عليها منعت

٥١(ح ١)، ٧٢، ٧١(ح)

من قبوله

* الثقة الذي يكون من أثبت الناس في حديث بعض شيوخه لا يكون بمثابة

٥٣

المعصوم في روايته عن ذلك الشيخ، وبعض الأمثلة على ذلك

* منهج جهابذة النقاد أن يُنظَر عند اختلاف الرواة في حديثٍ ما إلى القرائن

المنحقة بهذا الخلاف فيقضى للأرجح بناءً عليها؛ إذ لكل حديثٍ ملابساته

٥٣، ٧٥(ح ١)

الخاصة به، وليس لجميعها وصف مُطَرَّد يَنْتَظِمها

* تفرد من لا يُحتمل تفرده عن ثقة -ولو بإسناد كالشمس- منكر لا يُقبل

٥٦

من مثله، ولا كرامة

* أفراد المتأخرين -كأبي الشيخ- مظنة عدم الصحة، كما بَلَا ذلك المؤلف

٥٧

بالممارسة

* من أمارات نكارة الحديث أن يأتي بالفاظ ركيكة ومعان متهافئة تغني عن

٥٧، ٨٥

تلمس إسناد له ومحاولة الوصول إلى مرتبته، ومثال على ذلك

٥٩

* الإشارة إلى طريقة بعض المتأخرين في تجويدهم الإسناد تبعًا لظاهر حاله

* من مسالك الترجيح بين الأقوال المختلفة في تاريخ وفاة راوٍ ما:

- ٦٨ معرفة تواريخ بداية السماع للثقافات الذين رَوَوْا عنه، ومثال على ذلك
- * يشترط لإثبات الرفع الحكمي لأثر ما أن ينضم إلى كونه مما لا مجال
- ٧٠ للاجتهاد فيه كون قائله ليس ممن عرف بالأخذ عن أهل الكتاب
- * نصيحة: ينبغي التأنى عند التعامل مع الشواذ والغرائب التي لم يتصل بها
- ٧١ عمل أو لم يأخذ بها - أو بعمومها أو ببعض مدلولاتها- أحد من سلفنا الصالح
- * معارضة توهين الأئمة حديثًا ما بثبوت نفع ما جاء به بالتجربة ليس من نهج
- ٧٥ المحققين
- * إذا اختلفت الرواية عن إمام من أئمة الجرح والتعديل في توثيق راوٍ ما وجزّحه؛
- رُجِّح رواية مشاهير أصحاب هذا الإمام والمقدّمين فيه، واعتُبرَ بأغلب حكمه في
- ٧٦ أمثال هذا الراوي، والأشبه بواقعه وحاله
- * ترك متابعة الأئمة المتقدمين والتسليم لأحكامهم -والذي هو منازعة الأمر
- أهله-: هو رأس البلاء في الفوضى العلمية التي انتشرت في أعمال كثير من
- المشتغلين بالحديث
- ٨٥(ح٢)
- * يشترط للاعتداد بالمتابعة صحة الإسناد إلى المتابع، لا كما يفعله بعض من
- لم ترسخ قدمه في هذا العلم من المشتغلين بالتحقيق
- ٩٢(ح١)
- * عند الحكم على الراوي لا يلزم أن يوصف بحكم واحد لا ينفك عنه؛ بل
- قد يفصل الحكم عليه بحسب شيوخه الذين أتقن حديثهم أو اختص بهم أو
- نحو ذلك
- ٩٥(ح٢)
- * من الأمور التي يُستَنَكِر من أجلها متن الحديث: أن نجد فيه ما لا يشهد له
- الواقع ولا يُقَرُّ به العقل
- ١٠٠
- * قد يسقط الراوي بحديث واحد رغم وصفه بالصدق من بعض الحفاظ
- ١٠٤

سابعًا: التصحيح والتضعيف

* اللفظة المشهورة: «فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»

شاذة بهذا التمام، والشاذ في عداد الواهي، ومحفوظها: «فإن كل بدعة

ضلالة» حسب (ح) ٦

* تخطئة شريك في رفعه دعاء: «اللهم أصلح ذات بيننا، وألف بين قلوبنا...»،

وتصويب وقفه على ابن مسعود (ح) ٧

* رغم ضعف الحديث الذي عليه مدار الرسالة مرفوعاً؛ إلا أنه ثبت عن صاحب

لمعمر بن راشد لم يُسمَّ ٩

* القطع بأن رواية «عشرين مرة» -التي رواها محمد بن غالب التستوري من

حديث أنس: «إن لكل شيء قلباً...» - مرجوحة (ح) ١٩

* ثبوت ما اشتهر على الألسنة من قولهم: «لكل مقام مقال» عن أبي الطفيل رضي الله عنه

موقوفاً عليه (ح) ٢٠

* ابن المبارك يقول في حديث فضائل السور الطويل: «أظن الزنادقة وضعته!» ٣٦

* تقوية الحديث عند جهازة النقاد وبعض شروطها، وأن تحرير ذلك كان سبباً

في رجوع المؤلف عن رسالة له في تحسين حديث «الرتع في رياض الجنة» (ح) ٤٤

* من منهج الإمام مسلم أنه قد يذكر الرواية الشاذة لبيان الخلاف وتبيين

علتها، وتطبيق هذا عملياً في حديث: «من قرأ عشر آيات من آخر

سورة الكهف...» ٦٦، ٧٣، ٧٣ (ح) ٢

* حديث: «لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة...» إنما يصح موقوفاً من

قول حذيفة رضي الله عنه، والإنكار على من جازف بادعاء رفعه حكماً ٧٠

* حديث «يس لما قرئت له» مع بطلانه مرفوعاً؛ فإن معناه لا يثبت موقوفاً،

واستجادة المؤلف إدخاله في كتابه «تكميل النفع» (ح) ٩٩

٥ - فهرس الأخطاء والأوهام والتجرفات الواقعة

في بعض مصادر البحث

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب	المصدر
١٧	٨	جبير بن صالح	الحسن بن صالح	مطبوع «كنى» الدولابي
٢١	٥	مقاتل بن حيان	مقاتل بن سليمان	
٢٨	ح ١	هلال بن الصلت	هلال عن الصلت	مطبوع مختصر «نوادير الأصول»
٣٠	ح ١	أن يتقي	أن يتقي	مطبوع «فتح الباري»، ط. دار الريان
٣٢	١٩	ويصلون عليه	(تكرار لا معنى له)	
٣٣	٩	يروى عن البصريين	يروى عن البصريين:	مطبوع «المجروحين»
		وعلي بن زيد	علي بن زيد	
		ابن جدعان وغيره	ابن جدعان وغيره	
٣٥	ح ١	بديع، بزيع	بزيع	مطبوع «الموضوعات»، وغيره
٣٦	ح ٢	الغزي	العرني	مطبوع «الكامل»
٣٧	١٤	زيد بن أسلم	زيد بن سالم	...
٣٧	ح ١	مروان بن كثير	هارون بن كثير	مطبوع «تهذيب الكمال»
٤٠	١٧	عن سليمان	عن سلمان	مطبوع «التاريخ الصغير»
٤١	ح ١	ثلاثه	ثُلُثه	مطبوع «تهذيب الكمال»

٤٥	١٨	حميد بن مهران	حميد المكي	مطبوع «المستدرک»
٤٨	١٢	يوضع على	(لعلها:) يوضع عن	
٥٤	ح ١	حدث	حدث	مطبوع «شعب الإيمان» ط. دار الكتب العلمية
٥٥	١٢	بأحاديث عنه	بأحاديث عنه	
		لا يأتي به	لا يأتي بها	
٥٧	١١	بدر أبو شجاع	شجاع أبو بدر	مطبوع «المعرفة» للفسوي
٦٨	ح ١	وقال: مرسل	وقال بمرسل	مطبوع
		طاووس	طاووس	«شرح علل الترمذي»
٧٧	ح ٢	عثمان بن مالك	عتبان بن مالك	مطبوع «التمهيد»
٧٩	ح ١	فقال لي: إني أحفظ	قال لي أنس -	مطبوع
		هذا الحديث	أو: فقال لي أبي -	«الآحاد والمثنائي»
			أحفظ هذا الحديث	
٨٦	٩	الحسين بن ذكوان	الحسن بن ذكوان	مطبوع «المجروحين»
٨٦	١٣	أبو عبد الله البحراني	أبو عبد الله النجراني	مطبوع «اللائق المصنوعة»
٩١	١٤	يحيى بن سعيد	(الصواب:) يحيى الجابر	مطبوع «المختارة»
٩١	١٥	عبد الوهاب	عبد الوارث	مطبوع «المختارة»
٩٣	١٦	عبد الله بن عمرو	عبيد الله بن عمرو	مطبوع
				«فضائل القرآن» لأبي عبيد
١٠٠	٦	محمد بن حمزة	محمد بن حمزة	مطبوع
		ابن عبادة	ابن عمارة	«التوحيد» لابن منده

١٠٢	٤	العوفي	العَوَقي	مطبوع «فردوس الأخبار»
٨٧	ح ١	وقد سرد به	وقد وصفه شيرويه	مطبوع «المستفاد»
		الحافظ بالصدق	الحافظ بالصدق	
٨٧	ح ٢	ابن ناصر اليزدي	أبو منصور اليزدي	مطبوع «المستفاد»
١٠٤	ح ١	الصفار المصري	الصفار البصري	مطبوع «إتحاف الخيرة المهرة»

* * *

٦- ثَبَتَ بِمَرَايِجِ الْكِتَابِ

- ١- الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط. دار الراية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- ٢- الأحاديث المختارة، أو: المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرج به البخاري ومسلم في «صحيحهما»، لضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد بن أحمد ابن عبدالرحمن الحنبلي المقدسي، دراسة وتحقيق: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، ط. مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، عام ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- ٣- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري، تحقيق: عادل بن سعد، والحسين بن محمود بن إسماعيل، ط. مكتبة الرشد بالرياض، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- ٤- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للأمر علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، ط- مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
- ٥- أحكام الجنائز، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- ٦- ذكر أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط. دار الكتاب الإسلامي.
- ٧- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهي، دراسة وتحقيق: عبدالملك بن عبدالله ابن دهيش، ط. مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م.
- ٨- اختصار علوم الحديث، لابن كثير.
- ٩- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وبهامشها: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر بن عبد البر، ط. دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ١٠- الأمالي للشجري، ط. عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة.

١١- الإمام الترمذي والموازنة بين جامعته وبين الصحيحين، د. نور الدين عتر، ط. مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٢- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي، حققه وعلق عليه: مسعد عبدالحاميد محمد السعدني، ط. دار الطلائع بمصر.

١٣- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام، للذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، ط. دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م.

١٤- تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، لابن شاهين، حققه وعلق عليه: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

١٥- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي، عن أبي زكريا يحيى بن معين، في ترجيح الرواة وتعديلهم، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط. دار المأمون للتراث بدمشق، عام ١٤٠٠.

١٦- التاريخ الصغير، للبخاري:

١- بتحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط. دار المعرفة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢- طبع باسم: «التاريخ الأوسط»، رواية الخفاف عن البخاري، بدراسة وتحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، ط. دار الصميعي بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

١٧- التاريخ الكبير، للبخاري، تحقيق: المعلمي اليماني وآخرين، ط. مؤسسة الكتب الثقافية بيروت (مصورة عن الطبعة الهندية).

١٨- تاريخ مدينة السلام، للخطيب البغدادي:

١- حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٢- طبعة دار الكتاب العربي بيروت.

- ١٩- تاريخ مدينة دمشق، لابن عساكر، دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، ط. دار الفكر بدمشق، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- وأجزاء أخرى متفرقة، ط. مؤسسة الرسالة بيروت.
- ٢٠- تبييض الصحيفة بأصول الأحاديث الضعيفة، لمحمد عمرو بن عبداللطيف، ط. مكتبة التوعية الإسلامية بمصر، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩.
- ٢١- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، للمباركفوري، أشرف على مراجعة أصوله وتصحيحه: عبدالوهاب عبداللطيف، ط. دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- ٢٢- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي، مع: النكت الظراف على الأطراف، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، صححه وعلق عليه: عبدالصمد شرف الدين، ط. الدار القيمة بمومباي بالهند، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- ٢٣- التدوين في أخبار قزوين، للرافعي القزويني، ضبط نصه وحققه متنه: عزيز الله العطاردي، ط. دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- ٢٤- الترغيب والترهيب، للمنذري، ضبط أحاديثه وعلق عليه: محمد خليل هراس، ط. مكتبة الجمهورية العربية بمصر، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ٢٥- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ط. دار الكتاب العربي بيروت.
- ٢٦- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد الباجي، تحقيق: أبي لبابة حسين، ط. دار اللواء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٢٧- تعظيم قدر الصلاة، لابن نصر المروزي، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: د. عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي، ط. مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦.
- ٢٨- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، ط. دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى البابي الحلبي) بمصر.
- ٢٩- تقريب التهذيب، لابن حجر، تحقيق: محمد عوامة، ط. دار الرشيد بسوريا، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- ٣٠- تكميل النفع بما لم يثبت به وقف ولا رفع، لمحمد عمرو بن عبداللطيف، ط. مكتبة التوعية الإسلامية بمصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٨٩م.
- ٣١- تلخيص المستدرک، للذهبي، مطبوع بذييل «المستدرک» للحاكم، ط. دار المعرفة بيروت (مصورة عن الطبعة الهندية).
- ٣٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر، حققه وعلق حواشيه وصححه: مصطفى أحمد العلوي، ومحمد عبدالكبير البكري، وآخرون، ط. وزارة الأوقاف بالمغرب، عام ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- ٣٣- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة، لابن عراق الكناني، حققه وراجع أصوله وعلق عليه: عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله محمد الصديق الغماري، ط. دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ٣٤- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط. دار الفكر العربي بيروت (مصورة عن الطبعة الهندية، عام ١٣٢٥).
- ٣٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف، ط. مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- ٣٦- التوحيد، لابن منده، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط. مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- ٣٧- الثقات، لابن حبان، ط- مؤسسة الكتب الثقافية بيروت (مصورة عن ط- مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بالهند)، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ٣٨- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للإمام العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط- عالم الكتب بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- ٣٩- الجامع الصحيح (وهو سنن الترمذي)، تحقيق: العلامة أحمد شاکر وآخرين. ط- دار الحديث بمصر (مصورة عن طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر).
- ٤٠- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، للقرطبي، ط- الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر، الطبعة الثالثة، مصورة عن الطبعة الثانية لدار الكتب المصرية.

٤١- الجرح والتعديل، للإمام ابن أبي حاتم، بتحقيق: المعلمي اليماني، ط- دار الكتاب العربي (مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بالهند، عام ١٢٧١هـ/ ١٩٥٢م).

٤٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهاني، ط- دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٤٣- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، ط- دار المعرفة بيروت.

٤٤- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني، في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم، دراسة وتحقيق: د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، ط- مكتبة دار الاستقامة بمكة المكرمة ومؤسسة الريان بيروت، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٥- سؤالات البرقاني للدارقطني، تحقيق: د. عبدالرحيم محمد أحمد القشقرى، طبعة لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، شوال ١٤٠٤.

٤٦- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل، دراسة وتحقيق: موفق ابن عبدالله بن عبدالقادر، ط. مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٧- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، لمحمد ناصر الدين الألباني: ١- طبعة المكتب الإسلامي بيروت.

٢- طبعة مكتبة المعارف بالرياض.

٤٨- سلسلة الأحاديث الضعيفة، لمحمد ناصر الدين الألباني، ط. مكتبة المعارف بالرياض، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

٤٩- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) بمصر.

٥٠- سنن أبي داود، وعليه تعليقات: أحمد سعد علي، ط. مصطفى البابي الحلبي بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٥١- سنن الدارقطني، وبهامشه: التعليق المغني على الدارقطني، لشمس الحق العظيم

آبادي، تحقيق: السيد عبدالله هاشم اليماني المدني، ط. دار المحاسن بالقاهرة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.

٥٢- سنن الدارمي، بعناية: محمد أحمد دهمان، نشر: دار إحياء السنة النبوية ببيروت.

٥٣- السنن الكبرى، للبيهقي، وبذيله: الجوهر النقي، لابن التركماني، ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن بالهند.

٥٤- سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، ط. دار إحياء التراث العربي بيروت.

٥٥- سير أعلام النبلاء، للذهبي، بتحقيق: جمع من المحققين، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٥٦- شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: صبحي السامرائي.

٥٧- الشريعة، للأجري، تحقيق: محمد حامد الفقي، ط. مكتبة أنصار السنة المحمدية بمصر.

٥٨- شعب الإيمان، للبيهقي:

١- تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بسيوني زغلول، ط. دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢- أشرف على تحقيقه وتخرجه أحاديثه: مختار أحمد الندوي، ط. الدار السلفية بمومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م. (مطبوع باسم: الجامع لشعب الإيمان).

٦٠- صحيح ابن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٦١- صحيح مسلم:

١- تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) بمصر.

٢- ط. إستانبول.

- ٦٢- الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا:
- ١- دراسة وتحقيق: نجم عبدالرحمن خلف، ط. دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ٢- بتحقيق: أبي إسحاق الحويني، ط. دار الكتاب العربي بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- ٦٣- الضعفاء الكبير، للعقيلي، حققه ووثقه: د. عبدالمعطي أمين قلعجي، ط. دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- ٦٤- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد، لأبي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الإدفوي، تحقيق: سعد محمد حسن، مراجعة: د. طه الحاجري، ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة، عام ١٩٦٦م.
- ٦٥- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي الشيخ:
- ١- دراسة وتحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوش، ط. مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ٢- تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، ط. دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- ٦٦- عارضة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، لابن العربي، ط. دار الكتب العلمية بيروت.
- ٦٧- علل الحديث، لابن أبي حاتم، ط. مكتبة المثنى ببغداد (مصورة عن ط. المكتبة السلفية بمصر، عام ١٣٤٣).
- ٦٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق وتخرىج: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط. دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٦٩- عمل اليوم والليلة، لابن السني، حققه وعلق عليه: أبو محمد سالم بن أحمد السلفي، ط. مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٧٠- عمل اليوم والليلة، للنسائي، دراسة وتحقيق: د. فاروق حمادة، ط. مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧١- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، حقق بعض أجزائه: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، ترقيم وتصحيح: محمد فؤاد عبد الباقي ومحجب الدين الخطيب. ط. دار الريان للتراث بمصر (مصورة عن الطبعة السلفية الثانية)، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

٧٢- الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير البيضاوي، للمناوي، دراسة وتحقيق وتعليق: أحمد مجتبى بن نذير عالم السلفي، ط. دار العاصمة بالرياض، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٩.

٧٣- فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب، للديلمى، ومعه: تسديد القوس على مسند الفردوس، لابن حجر العسقلاني، ومسند الفردوس. قدم له وحققه وخرج أحاديثه: فؤاد أحمد الزمرلي، ومحمد المعتصم بالله المفيد، ط. دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

٧٤- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما نزل من القرآن بالمدينة، لابن الضريس، تحقيق: محمد مطيع حافظ وغزوة بدير، ط. دار الفكر بدمشق ودار الفكر المعاصر، عام ١٩٨٨م.

٧٥- فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، لأبي عبيد، دراسة وتحقيق: أحمد بن عبد الواحد، ط. مطبعة فضالة بالمغرب، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٧٦- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، تحقيق: المعلمي اليماني. ٧٧- فيض القدير بشرح الجامع الصغير، للمناوي، ط. دار المعرفة ببيروت، الطبعة الثانية، ١٣٢١هـ/١٩٧٢م.

٧٨- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحقيق: عزت علي عيد عطية، وموسى محمد علي الموشى، ط. دار الكتب العربية بمصر، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٧٩- الكافي الشاف في تخریج أحادیث الکشاف، لابن حجر، مطبوع بحاشية «الکشاف» للزمخشري، ط. دار المعرفة بیروت.

٨٠- الکامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط. دار الفكر بدمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.

٨١- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط. مؤسسة الرسالة بیروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٨٢- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، للمتقي الهندي، ضبطه وفسر غريبه: بكر حياتي، صححه ووضع فهرسه ومفتاحه: صفوه السقا، ط. مؤسسة الرسالة بیروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

٨٣- الكنى والأسماء، لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، ط. دار الكتب العلمية بیروت، (مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدکن بالهند، عام ١٣٢٢) عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٨٤- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي، ط. دار المعرفة بیروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٨٥- لسان الميزان، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني:

١- ط. مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بیروت (مصورة عن الطبعة الهندية)، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.

٢- تحقيق: غنيم بن عباس غنيم وآخرين، ط. دار الفاروق الحديثة بمصر.

٨٦- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط. دار الوعي بحلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٢.

٨٧- مجمع البحرين في زوائد المعجمين (المعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني)، للهيتمي، تحقيق ودراسة: عبدالقدوس بن محمد نذير، ط. مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

- ٨٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي، ط. دار الكتاب العربي بيروت (مصورة عن ط. مكتبة القدسي بمصر)، الطبعة الثانية، ١٩٦٧م.
- ٨٩- مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد القاسم، وابنه محمد، الطبعة المصورة عن الطبعة الأولى بمطابع الحكومة بمكة المكرمة.
- ٩٠- المحلى، لابن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر.
- ٩١- مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند أحمد، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق وتقديم: أبي ذر صبري بن عبدالخالق، ط- مؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
- ٩٢- مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر (لابن نصر المروزي)، اختصار: أحمد ابن علي المقرئ، ط. عالم الكتب بيروت (مصورة عن طبعة رفاه عام لاهور بالهند، عام ١٣٢٠).
- ٩٣- المراسيل، لابن أبي حاتم، عناية: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، ط. مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ٩٤- المرض والكفارات، لابن أبي الدنيا، حققه وعلق عليه: يوسف علي بدوي ومحمد منير جلال، قدم له: عبدالغني الدقر، ط. دار ابن كثير بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- ٩٥- المستدرك، للحاكم، وبذيله: تلخيص المستدرك، للذهبي، ط. دار المعرفة بيروت (مصورة عن الطبعة الهندية).
- ٩٦- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد (لابن النجار)، انتقاء كاتبه: أحمد بن أيك بن عبدالله الحسيني (المعروف بابن الدمياطي)، حققه وعلق عليه وقدم له: د. قيصر أبو فرح، ط. دار الكتب العلمية بيروت (مصورة عن الطبعة الهندية).
- ٩٧- المسند، للإمام أحمد بن حنبل:
- ١- ط. المكتب الإسلامي بيروت (مصورة عن الطبعة الميمنية بمصر).
 - ٢- تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط. دار المعارف بمصر، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ٩٨- مسند أبي يعلي الموصلي، حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد، ط. دارالمأمون للتراث بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٩٩- مسند الشهاب، للقضاعي، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبدالمجيد السلفي، ط. مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٠٠- مسند الطيالسي، ط. دار المعرفة بيروت (مصورة عن الطبعة الهندية).

١٠١- مشيخة إبراهيم بن طهمان، تحقيق: د. محمد طاهر مالك، ط. مجمع اللغة العربية بدمشق، عام ١٤٠٣.

١٠٢- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لعبدالله بن محمد بن أبي شيبة، حققه وصححه: عبدالخالق الأفغاني وغيره، الطبعة الهندية.

١٠٣- المصنف، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني، عني بتحقيق نصوصه وتخرجه أحاديثه والتعليق عليه: حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع: المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٠٤- المطالب العالية بزوائد الثمانية، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني:

١- الطبعة المسندة: بتحقيق: جماعة من المحققين، تنسيق: سعد بن ناصر الشري، ط. دار العاصمة بالرياض، عام ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٢- الطبعة غير المسندة: تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

١٠٥- المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني، حققه: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، وأبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط. دار الحرمين بمصر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٠٦- المعجم الكبير، لأبي القاسم الطبراني، حققه وخرج أحاديثه: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية.

١٠٧- معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي، حققه وخرج أحاديثه: حسين سليم أسد الداراني، وشارك في تحقيقه: عبده علي كوشك، ط. دارالمأمون للتراث بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٠٨- معرفة الرجال، لأبي زكريا يحيى بن معين، رواية: ابن محرز البغدادي، تحقيق: محمد كامل القصار، ط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- ١٠٩- معرفة الثقات، للعجلي، بترتيب: الهيثمي والسبكي، تحقيق: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، ط. مكتبة الدار بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ١١٠- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط. دار الوطن بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ١١١- المعرفة والتاريخ، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، رواية: عبدالله بن جعفر بن درستويه النحوي، تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط. مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ١١٢- المغني في الضعفاء، للذهبي، حققه وعلق عليه: د. نور الدين عتر.
- ١١٣- المنتقى من مكارم الأخلاق (للخراطي)، انتقاء: أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني، تحقيق: محمد مطيع الحافظ وغزوة بدير، ط. دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، تصوير عام ١٩٨٨م.
- ١١٤- الموضوعات، لابن الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، ط. مكتبة ابن تيمية بمصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ١١٥- الموقظة، للذهبي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، ط. دار البشائر الإسلامية ببيروت.
- ١١٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط. دار المعرفة ببيروت.
- ١١٧- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي ابن عبدالمجيد السلفي.
- ١١٨- نوارد الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ، للحكيم الترمذي:
- ١- تحقيق وتعليق: د. أحمد عبدالرحيم الشايح، ود. السيد الجميلي، ط. دار الريان للتراث بمصر، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
 - ٢- مختصر «نوارد الأصول»، ويليهِ: مرقاة الوصول حواشي نوارد الأصول، ط. دار صادر ببيروت.

٧- فهرس موضوعات الكتاب

الموضوع	الصفحة
* مقدمة بين يدي الطبعة الجديدة، والإشارة إلى إبقاء أصل الكتاب على حاله تيسيرًا على طابعيه الأفاضل، إلا أحرف يسيرة، والإشارة أيضًا إلى جعل الاستدراكات التي طرأت عليه حتى الآن في آخره ٥ : ٧	
* مقدمة الطبعة الأولى، والإشارة إلى قصة اختيار هذا الحديث والبدء به في سلسلة «أحاديث ومرويات في الميزان»، ونصيحة للكافة بمعرفة قدر أخيهم وترك المغالاة في أمره وطلب إعانته على نفسه... إلخ، وبيان المقصد الأسمى لكل من عرف الله - عز وجل - لبيان عدم جدوى كثير مما يحدث على ساحة الواقع ٨ : ١٢	
* نص الحديث ١٤	
* الطرق الإجمالية للحديث مرفوعًا وموقوفًا ومقطوعًا، والإشارة إلى ١٤	
* خاتمة الرسالة ١٥ : ١٦	
* طرق حديث أنس عند مخرجه، وتعليق في الحاشية عن وصف كتاب الترمذي بالصحة وترجيح تسميته بـ «الجامع» لا غير ذلك، وإيراد تعليق المباركفوري على عبارة للترمذي، وبيان ما فيه، مع تعقبه في جزمه بأن قتادة لم يسمع من صحابي سوى أنس <small>رضي الله عنه</small> ١٦ : ٢٢	
* استعراض رأي أبي حاتم والأزدي وابن العربي المالكي والمنذري والذهبي والألباني وغيرهم في الحديث، وإلقاء الضوء على خمس مسائل تتعلق بتخريج الألباني للحديث ٢٢ : ٣٢	
* حديث ابن عباس، والإشارة إلى حكم ما يتفرد به ابن مردويه ٣٣ : ٣٣	
* حديث أبي بن كعب من رواية زر بن حبيش عنه، وجزم ابن الجوزي والذهبي بوضعه، وبيان علله ٣٣ : ٣٦	

- * حديثه من رواية أبي أمامة عنه، وكلام بعض الأئمة فيه وفي بعض روايته، وإيراد طرفه مروية عن (مؤمل بن إسماعيل) رحمته الله في تعقب رواية هذا الحديث واكتشاف وضعه ٤٠ : ٣٦
- * حديث أبي هريرة بالشرط الأول، وإعلاله من وجهين، وسوق كلام المتقدمين والمتأخرين في (حميد المكي مولى آل علقمة)، وسرد مناكيره ٤٨ : ٤٠
- * الإشارة في الحاشية إلى حديث «إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا»، والرجوع عن الرسالة المصنفة فيه ٤٤
- * حديث ابن عباس بشرطه الأول، وبيان ورود القطعة الوسطى منه موقوفة عليه، والقول النهائي في (شهر بن حوشب) رحمته الله، وورود آخره من حديث أبي أمامة وموقوفًا على شهر أيضًا، وبيان ما فيهما ٥٠ : ٤٨
- * حديث معقل بن يسار بشرطه الأول، وبيان شذوذ الزيادة المتعلقة بحديثنا فيه، وبعض ما قيل في (المعتمر بن سليمان التيمي) رحمته الله، والعلل الإجمالية لحديث معقل برمته فيما يتعلق بالسورة، والإشارة إلى رسالة علي الحلبي - هداه الله - في ذلك ٥٤ : ٥٠
- * حديث أبي هريرة وأبي سعيد بشرطه الثاني، وبيان نكارتة، وكلام النقاد في (سويد أبي حاتم) راويه ٥٧ : ٥٤
- * حديث ابن عباس بالشرط الثاني، وبيان ما فيه، وأن بعضه مروى عن (عطاء ابن أبي رباح) رحمته الله مرسلاً بلاغًا. وبيان علله وحكم (مراسيل عطاء) ٦١ : ٥٧
- * حديث عقبة بن عامر بالشرط الثاني، وبيان ما فيه ٦٢ : ٦١
- * معضل حسان بن عطية به أيضًا، وتحقيق أنه لم يثبت سماعه من أحد من الصحابة ٦٤ : ٦٢
- * أثر معقل بن يسار موقوفًا، والإحالة على الحديث المتقدم عنه ٦٤
- * أثر أبي قلابة الجرمي مقطوعًا وبيان نكارتة، والتعقيب على وصف البيهقي إياه بأنه من (كبار التابعين)، واستظهار مقصوده بهذا الوصف من نص آخر عنه، والتعرض لقضية التوسع في إعطاء كل ما لا مجال للرأي فيه حكم

الرفع إلى النبي ﷺ مع إبداء النصح فيها، وإيراد مثال عملي صريح للدلالة على التخط في هذه القضية، يتعلق بقول حذيفة رضى الله عنه : « لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة »، مع عجالة سريعة فيها القول الفصل في رفعه صراحة

إلى النبي ﷺ ٧١ : ٦٤

* أثر عبد الرحمن بن أبي ليلى، واستظهار عدم ثبوته ٧٢

* أثر صاحب معمر، وبيان ما فيه من الاحتمالات، وتخرج الثواب المقرر فيه

موقوفًا على سليمان التيمي أو الحسن، على تردد في ذلك ٧٢ : ٧٤

* أثر يحيى بن أبي كثير؛ وبيان نكارتة، وسوق كلام النقاد في (عامر بن

عبد الله ابن يساف اليمامي) راويه عنه، وإيراد أربعة أحاديث وأثرين مما

يستنكر عليه مع التوسع في طرق بعضها، وبيان وجه الوهم في اثنين منها،

واختتام الرسالة بتقويم الحافظين الذهبي وابن حجر لعامر هذا، مع فائدة

تتعلق بشرح الحديث عن «فيض القدير» و«تحفة الأحوذى». والتعقيب على

ذلك لتبرير قلة جدواه لانتفاء الصحة، وإبداء القول الفصل في الحديث سندًا

ومتنا، والإشارة إلى بطلان حديث: «يس لما قرئت له» في الحاشية ... ٧٤ : ١٠٠

* الاستدراكات على بعض ما في الطبعة الأولى للكتاب ١٠١ : ١٠٨

* الفهارس الفنية للكتاب:

١- فهرس الآيات القرآنية ١١١

٢- فهرس أطراف الأحاديث والآثار ١١٢

٣- فهرس الرواة ١١٨

٤- فهرس الفوائد الحديثية ١٣٥

٥- فهرس الأخطاء والأوهام والتحرفات الواقعة في بعض مصادر البحث ١٤٤

٦- ثبت بمراجع الكتاب ١٤٧

٧- فهرس موضوعات الكتاب ١٥٩

تم الفهرس بحمد الله
